الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

محاضرات في
علم المفردات وصناعة المعاجم

محاضرات موجهة لطلبة الدراسات اللغوية في مرحلة الماستر

إعداد الدكتور عبد القادر بوشيبة

أستاذ اللسانيات بالمركز الجامعي مغنية/الجزائر

السنة الجامعية: 2019/2020

تـقديم

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛ فإن المعجم هو ملتقى بحور اللغة وسنام الدرس اللغوي من صوت وصرف ودلالة، فالمفردة هي الوحدة الأساسية في اللغة التي لها معنى ما يتطلب الوقوف عندها قبل الخوض في البنى والمستويات اللغوية الأخرى من جملة ونص، فلم يكن الخليل بن أحمد الفراهيدي معجميا إلا بعد أن استوفى الدرس اللغوي برمته درسا وتمحيصا، ويدل على ذلك أنه أنجز كتاب العين في آخر عمره، وجاء عمله المعجمي تطبيقا لنظرية لغوية متكاملة، ورغم هذه الأهمية للمعجم والدرس المعجمي ككل إلا أن نظرية المعجم لا تزال في الحقيقة موطن الضعف الكبير في اللسانيات الحديثة، فالبنيوية في النصف الأول من القرن العشرين لم تعط للمعجم وقضاياه حقه من الدراسة، ثم زادت المدرسة التوليدية في السنوات الأربعين المنقضية من القرن نفسه تعتيما بتغليبها المكون التركيبي في البحث اللساني وخلطها بين "المعجم اللساني" و"المعجم المدون"، وبقي مفهوم المعجم لذلك منحصرا في "قائمة المفردات"، حتى عده بعضهم سجنا وعدَّ المفردات فيه "مساجين خارجين عن القانون"، وقصرت وظيفته على أن يكون "ذيلا للنحو."

ولذلك فإن جهود الباحثين اليوم في الدرس اللغوي هي محاولة تقديم تصور نظري يؤسس لنظرية متكاملة في المعجم، وأن يكون له علم ذو مباحث يحمل عنوان "علم المعجمية."

وإن جهود العلماء الغربيين والعلماء العرب في هذا الاتجاه معتبرة، وقد عملت في السنوات الأخيرة على بلورة الكثير من مباحث المعجمية، وعملت على تأسيس إطار نظري، وهي اليوم تحاول أن تقدم وصفا لوسائل هذا العلم، ومنهجه، وحدوده مع العلوم المجاورة والعلوم الأخرى ليكون له كيان خاص ومحدد.

وإذا جئنا لمساهمة العلماء العرب المحدثين في إرساء مقاربة لنظرية المعجم، فإنها جهود جبارة كذلك، فقد عمل كثير من المعجميين في المشرق من أمثال أحمد مختار عمر، وحسين نصار، وأحمد عبد الغفور عطار، وإبراهيم السامرائي، وحلمي خليل، وعلي القاسمي، وغيرهم، ومن بلدان المغرب العربي، محمد رشاد الحمزاوي، وإبراهيم بن مراد، وعبد القادر الفاسي الفهري، وعبد الغني أبو العزم، وعز الدين البوشيخي، وعبد العلي والودغيري، ومحند الركيك، وعبد الرحمن الحاج صالح، وحلام الجيلالي، والجهود الجماعية التي قامت بها الجمعية المعجمية التونسية، وجمعية المعجمية بالمغرب، وجهود مجامع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، وجهود المجلس الأعلى

للغة العربية الجزائري، وبعض مخابر البحث الجامعية الجزائرية، وغيرها من الجهود القيمة، فقد عملت هذه الجهود على تقديم تصور للمعجمية، مستلهمين أسسها من الركام المعرفي اللغوي العربي، ومستمدين الكثير من عناصرها مما جاد به الغربيون في العقود الأخيرة.

ومن المقاربات النظرية المهمة في إرساء النظرية المعجمية العربية تلك المحاولة لمحمد رشاد الحمزاوي التونسي، التي شُهد لها بالسبق كما وكيفا، (ينظر كتابه: المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، ص9-10)، وهذه المقاربة ترتكز على :

-ربط الرصيد المفهومي المعجمي التراثي بالرصيد المفهومي المعجمي الحديث.

-عرض تنظير تتناسق فيه كل النظريات المعروفة، والإفادة مما نحن في حاجة منها إليه، وتسخيرها لاقتراح مقاربة تنظيرية معجمية عربية دولية متكاملة وحديثة.

-تركيزها على أمثلة ونصوص عربية متنوعة ومتعددة المشارب (عامة، أدبية، علمية، تكنولوجية، وغيرها)، ومن جميع مستويات اللغة العربية مكتوبة ومنطوقة.

-إخضاعها لمنهجيات وقوانين تطبق على كل اللغات، وبالأحرى العربية.

بهذه المقاربة فإن التنظير في المعجمية لا يقتصر على نقل النظريات الجديدة فحسب، ولا على أرصدتها متتابعة متراكمة، يستبد بها الحفظ والتراكم، مما جعلها عاجزة عن ربط التواصل بين المعارف اللغوية وتجاربها وتوظيفها لأداء خطاب معجمي متجدد، وعليه فإنها لا بد أن تضع التراث من صلب اهتماتها، وأعتقد أن العمل في هذا الاتجاه وبهذا الأسلوب عند الباحثين العرب اليوم، هو سبيل صحيح ويستدعي كل مآزرة وتشجيع.

إن هذا الوصف المقدم لنظرية حول المعجم، وجهود الباحثين فيها، قد شجعني للخوض في غمارها، ودفعني إلى مواصلة الجهود فيها، ورغبت في إفادة طلبتنا والدرس الجامعي في اللسانيات العربية بتقديم محاضرات لعلها تفيد طلبتنا في مراحل الماستر وحتى في مرحلة الدكتوراه لطلبة الدراسات اللغوية، وخاصة منها التخصصات المعجمية.

البرنامج المقترح لمادة علم المفردات وصناعة المعاجم :

وحدة التعليم الأساسية	المادة: علم المفردات وصناعة المعاجم	ماستر لسانيات تطبيقية	السداسي الثاني	المعامل3	الرصيد5

الرقم	مفردات المحاضرة	مفردات الأعمال الموجهة
01	التعريف بموضوع علم المفردات وصناعة المعاجم	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
02	علم المعاجم؛ موضوعه ومنهجه ووسائله	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
03	علاقة علم المعاجم بالعلوم المجاورة وعلوم اللغة	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
04	من مباحث علم المعاجم (المعنى المعجمي)	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
05	صناعة المعاجم مفهومها وقضاياها	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
06	موقف اللغويين من الصناعة المعجمية	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
07	معالجة المعنى المعجمي في الصناعة المعجمية	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
08	التعريف الإسمي في الصناعة المعجمية	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
09	التعريف المنطقي في الصناعة المعجمية	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
10	التعريف البنيوي في الصناعة المعجمية	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
11	الوظائف الأساسية للمعجم في الصناعة المعجمية	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
12	الوظائف المساعدة للمعجم في الصناعة المعجمية	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
13	من قضايا الصناعة المعجمية (التحيين المعجمي)	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
14	من قضايا الصناعة المعجمية (التحيين المعجمي2)	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.
15	من قضايا الصناعة المعجمية (التحيين المعجمي3)	نصوص وأعمال بحثية تعلق بالموضوع.

المحاضرة رقم 01: التعريف بموضوع علم المفردات وصناعة المعاجم

إن المعجم هو سنام وثمار الدرس اللغوي، وهو نظرية لغوية متكاملة، فلم ينجز "الخليل" معجمه إلا بعد أن استكمل جوانب اللغة المختلفة دراسة وتعمقا، فقد كان "الخليل" أصواتيا ونحويا وصرفيا ولغويا ودلاليا، ثم قدم لنا زبدة وخلاصة علمه في إنتاج معجم عظيم هو معجم "العين" المشهور، وقد كان هذا المعجم نتيجة لتأمل وتعمق كبيرين في المسألة اللغوية.

و"المعجمية" هي ذلك العلم الذي يعمل على كل ما يفيد في صنع وإنتاج المعاجم، ولهذا فإنها قد أصبحت في العصر الحديث مشغلا جوهريا من مشاغل مؤسسات علمية وتربوية رائدة وأساسية، وهي محل اهتمام الباحثين في علوم اللغة، وقد أصبح شغلهم الشاغل هو تحقيق نظرية معجمية متكاملة، كما هو الحال مع علوم لغوية كثيرة، إلا أن هذا الهدف يَعتَوِرُه كثير من المشاق والمصاعب لأن "المعجمية" هي من أعسر المسائل اللغوية دراسة، فهي تستعصي على الخضوع لنظام يعمل على قوانين وقواعد مطردة سعت نظريات مختلفة إلى إقرارها، وهذا يعود في نظرنا إلى أن "المعجمية" نظرية وصناعة هي في تآزر وارتباط شديد مع العلوم المجاورة لها، وأنها بحاجة إلى التخلص شيئا فشيئا منها لتحقق موضوعها وإطارها.

ويذهب أغلب الباحثين إلى أن "المعجمية" هي ذات رافدين أساسين هما "علم المعاجم" و"علم صناعة المعاجم"، وفيما يلي خوض في قضايا العِلْمَين:

أولا): علم المعاجم؛ مفهومه وقضاياه:

1)- تعريف "علم المعاجم" Lexicology: أول ما يلفت الانتباه لدى الباحث وهو بإزاء تحديد مصطلح Lexicology هو كثرة المصطلحات التي تقابله في العربية، ولكن من أجل سلوك منهج علمي واضح في هذا الشأن، يستحسن بنا أن ننطلق من تعريف مشهور وشائع لهذا العلم، ثم نقوم بعد ذلك بإيراد الاختلافات الحاصلة بخصوص هذا العلم من حيث تعريفه ومن حيث مصطلحاته.

أما التعريف المشهور الذي نعتمده في تعريف المعجمية هو تعريف "علي القاسمي" في كتابيه المشهورين "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق" و"علم اللغة وصناعة المعجم"، حيث يرى أن "المعجمية" تشمل علمين أساسيين هما "علم المعاجم" و"صناعة المعجم" اللذان يقابلان في الإنجليزية Lexicology وLexicography على التوالي، والمخطط الذي اعتمدَه يوضح ذلك جليا[1]:

[1] المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت-لبنان، 2003، ص20.

المعجمية

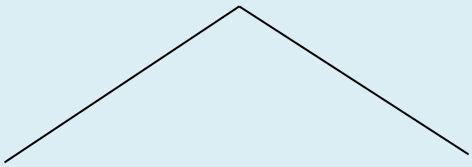

(Lexicology) علم المعاجم　　صناعة المعجم (Lexicography)

ويُعرِّف "علم المعاجم" بأنه «علم المفردات الذي يهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وأبنيتها، ودلالتها، وكذلك بالمترادفات والمشتركات اللفظية والتعابير الاصطلاحية والسياقية، فعلم المفردات يهيء المعلومات الوافية عن المواد التي تدخل في المعجم»[1].

ويذكر في موضع آخر "أن "علم المعاجم" أو "علم الألفاظ" Lexicology يشير إلى دراسة المفردات ومعانيها في لغة واحدة أو في عدد من اللغات، ويهتم "علم المعاجم" من حيث الأساس باشتقاق الألفاظ وأبنيتها ودلالاتها المعنوية والإعرابية والتعابير الاصطلاحية، والمترادفات وتعدد المعاني[2].

ويختلف التعريف الثاني عن الأول في مفهوم "علم المعاجم" إلا أن "علي القاسمي" يرى بأن "علم المعاجم" هو "علم المفردات" أو "علم الألفاظ" فهي عنده مترادفات، و"علم المعاجم" هو جزء من "المعجمية" بالإضافة إلى "صناعة المعجم" Lexicography، كما رأينا في المخطط السابق، ونحن سننطلق من هذا التعريف ونجعله معتمدا لنا في هذا البحث، ولكن لا بأس أن نتعرض هنا إلى الاختلاف الكبير الحادث في مجال المصطلحات في هذا العلم الجديد الذي نشأ بين الباحثين العرب المعاصرين.

يذهب "محند الركيك"، الباحث في المعجمية، إلى تبني مصطلح "المعجمية" في مقابل Lexicology عند الغربيين، ودافعه إلى ذلك هو أنها أكثر تداولا من قبل المعجميين والباحثين اللسانيين وأقربها إلى الصواب، ويُعرّف "المعجمية"، وهو يقصد بها "علم المعاجم"، بأنها «ذلك العلم النظري الذي يهتم بدراسة دلالة ومعاني المفردات والكلمات، وهي بذلك تشكل فرعا من فروع علم اللغة العام»[3].

---

[1] نفسه، ص20.

[2] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، بيروت-لبنان، 2004، ص03.

[3] المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، مطبعة فاس، دط، فاس-المغرب، 2000، ص5.

ويرى المقابل لمصطلح "صناعة المعاجم" أو الصناعة المعجمية مصطلح "القاموسية" حيث يقول «إذا كانت "القاموسية" Lexicography مجرد ممارسة وتقنية تعتمد مناهج متباينة غالبا ما تستمدها من الأعمال المعجمية النظرية، فإن "المعجمية" هي دراسة علمية ونظرية لكل مفردات وتعابير اللغة الطبيعية، وبعبارة أوضح؛ "المعجمية" هي بمثابة المرجعية النظرية التي توفر للقاموسي (Lexicographe) الأسس المنهجية والأدوات الإجرائية لإنجاز القاموس، وأهم ما يميز "المعجمية" Lexicology هو انفتاحها على مختلف العلوم اللسانية إذ تربطها علاقة وثيقة بالقاموسية Lexicography والتركيب والمورفولوجيا والدلالة، فالمعجمية حسب العديد من الباحثين ملتقى العلوم اللغوية والإنسانية»[1].

أما "محمد رشاد الحمزاوي"، المعجمي التونسي، فإنه هو أيضا يجعل ما يقابل Lexicology مصطلح "مُعجمية" بضم الميم، ويُعرّفه بأنه «علم نظري حديث وظاهرة جديدة لم تحظ، على أهميتها وأبعادها، بما فيه الكفاية من الدرس والجدل على غرار الظواهر اللسانية النجومية، مثل علم الأصوات وتطبيقاته التربوية، وعلم المصطلح وصلته بنقل العلوم والتكنولوجيا، وعلم الأسلوب وعلاقاته المتنوعة بالأدب وجماليات النص الشعري والنثري، وما وراء ذلك من نظريات حافزة ومشوقة استبدت بالفكر اللساني الغربي والعربي على السواء، فكان لها السبق على المعجمية التي تعتبر اليوم آخر ما ظهر من العلوم الإنسانية الحديثة لما توفر لها من آليات التنظير والتطبيق التي تستحق العناية»[2].

ويقول في السياق نفسه المُعجمية بضم الميم مصطلح عربي وضعناه، ونعني به ما هو معروف في الفرنسية بـ Lexicologie والإنجليزية Lexicology، ويفرق بينها وبين المَعجمية بفتح الميم التي تؤدي معنى ما يسمى بالإنجليزية Lexicography وبالفرنسية Lexicographie[3].

وفي سياق شرحه لحدود هذين العلمين يؤكد أن اللسانيات المعجمية الرائدة الحديثة ميزت بين المُعجمية والمَعجمية، فخصصت الأولى لدراسة الرصيد اللغوي، دراسة نظرية ومنهجية نقدية مجردة

---

[1] نفسه، ص5.

[2] المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، مصطلحاتها ومفاهيمها، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004، ص18.

[3] نفسه، ص18.

بالاعتماد على رؤى كليّة مثل البنيوية والتوزيعية والتوليدية، ودون الالتحام بها جملة وتفصيلا، وسمي الاختصاصي فيها بالمُعجمي ترجمة لـ Lexicologue بالفرنسية وLexicologist بالإنجليزية[1].

أما "حلمي خليل" فهو يقترب كثيرا من التعريف الذي خصه "علي القاسمي" للمعجمية إلا أنه يضع "علم المعاجم" مقابلا للمُعجمية ويقسمه إلى قسمين:

"علم المعاجم النظري" ويقابل Lexicology و"فن صناعة المعجم" ويقابل Lexicography، حيث يقول: «علم المعاجم فرع من فروع علم اللغة المعاصر يقوم بدراسة المفردات وتحليلها في أية لغة وخاصة معناها أو دلالتها المعجمية Lexical Meaning، ثم تصنيف هذه المفردات استعدادا لعمل المعجم، ويرى بعض علماء اللغة والمعاجم أن هذا العلم ينقسم إلى فرعين أساسيين هما:

1- علم المعاجم النظري Lexicology.

2- فن صناعة المعجم Lexicography»[2].

ويهتم علم المعاجم النظري، كما يقول، «بدراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة أو عدة لغات من حيث المبنى والمعنى، أما من حيث المبنى فهو يدرس طرق الاشتقاق والصيغ المختلفة، ودلالة هذه الصيغ من حيث وظائفها الصرفية والنحوية وكذا العبارات الاصطلاحية Idiams وطرق تركيبها، أما من حيث المعنى فهو يدرس العلاقات الدلالية بين الكلمات مثل الترادف والمشترك اللفظي وتعدد المعنى، وغير ذلك»[3].

ويتضح لنا من خلال كل هذه الآراء السالفة أن الاختلاف في تحديد المصطلح بين العلماء العرب اختلاف محتدم ويحتاج علم المعاجم إلى تحديد في مضمونه وتوحيد في مصطلحاته.

ويعود سبب الخلاف بين الباحثين في مفاهيم "علم المعاجم" ومصطلحاته إلى كون هذا العلم جديدا في علم اللغة الحديث، ولا يزال إلى حد الآن لم تتبلور معالمه بشكل واضح على عكس العلوم اللغوية الأخرى التي لا تعرف مثل هذه المشاكل كعلم الدلالة مثلا، ثم إن هذه العلوم الجديدة هي قادمة إلينا من الغرب في تصوراتها ومفاهيمها، وليس في موضوعها، ولا سبيل إلى وصولها إليها إلا عن طريق

---

[1] نفسه، ص19-20.

[2] مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، دار النهضة العربية، ط1، بيروت-لبنان، 1997، ص13.

[3] نفسه، ص13.

الترجمة، ولا يخفى علينا ما للترجمة من مساوئ، فعلم المعاجم في تعريفه ومصطلحاته ومفاهيمه في أغلبها هي مترجمة عن اللغات الأجنبية، ولذلك فإن حدوث مثل هذه الاختلافات في المصطلحات والمفاهيم أمر طبيعي، ولكن يسعى الباحثون ألا يظل هذا الأمر مستمرا طويلا، فنحن بحاجة إلى عقد مؤتمرات عربية في المعجمية لتجاوز مشكلاتها عن طريق تحديد مفاهيمها، وتوحيد مصطلحاتها.

يهمنا من كل ما سبق أن مفهوم علم المعاجم يكاد يكون موحدا، فهو علم يبحث في المفردات من حيث مبناها ومعناها، وعلى هذا الأساس يعتبر علم المعاجم علما لسانيا اجتماعيا حضاريا حديثا، من مطامحه اعتماد المفردات ومفاهيمها ومصطلحاتها، حتى أن بعضهم يرى أنها اللسانيات الحديثة بمجموع علومها من صوتية وصرفية ونحوية ودلالية وبلاغية وأسلوبية[1].

[1] المعجمية: مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص277-278.

المحاضرة رقم 02: علم المعاجم؛ موضوعه ومنهجه ووسائله

1)- موضوع علم المعاجم Lexicology: إن علم المعاجم وإن كان له علاقة بكل علوم اللغة المختلفة والعلوم الإنسانية الأخرى، يتميز بأنه علم يهتم بمظهر خاص من مظاهر اللغة هو المفردات من تغير وتطور وعلى كل الظواهر الخاصة بالوحدات المعجمية، فهو علم يهتم بدراسة البنية الشكلية للوحدات المعجمية من حيث صيغتها وأصلها الاشتقاقي أو عناصرها المكونة لها من ناحية، ويهتم من ناحية أخرى بالجانب الدلالي، فيدرس هذه الوحدات من حيث دلالتها المعجمية العامة، ودلالتها الخاصة التي تكتسبها بالتطور أو بالاستخدام في المجالات والحقول المختلفة ويهتم على الخصوص بدراسة اللفظ في علاقته بغيره من الألفاظ كعلاقة الترادف أو التضاد أو الاشتراك، وغير ذلك من الموضوعات الشبيهة بما ذكر[1].

ولكي يكون "علم المعاجم" علما تطبيقيا وواضحا ومحددا في معالمه وموضوعه فإنه يقوم بـ[2]:

1- ربط صناعة المعجم بالنظريات والمقاربات والتصورات اللسانية الناقدة والمحددة.

2- التركيز على مفهوم الكلمة أو المدخل المعجمي وتخريجاته المختلفة ودوره في بناء المعجم.

3- التعمق في دراسة النص المعجمي وعناصره الأساسية سواء في مستوى المعجم العام أو المتخصص.

4- الاهتمام بمختلف تعريفات المدخل المعجمي الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمجازية والبلاغية والأسلوبية وبالصورة وبالشاهد والتاريخ، وما تستوجبه من مستلزمات لغوية في نطاق المعجم العام أو المعجم المتخصص الذي يرتكز أساسا على تعريف مداخله بحسب الطبيعة والوظيفة مثلا.

5- استقراء منزلة الخطاب المعجمي من أنواع الخطاب الأخرى وما بينه وبينها من صلات وتفاعلات، من ذلك مكانة خطاب التعريف بالشاهد معرفة وعلما وأدبا، وسمة اجتماعية حضارية.

وهذا كله يفيد أن مجال "علم المعاجم" مجال واسع ومتشعب لأنه يدرس كل ما يتعلق بالمفردات شكلا ومعنى[1].

---

[1] قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، عبد العلي الودغيري، منشورات عكاظ، الرباط-المغرب، 1989، ص04.

[2] المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص278.

2)- منهج علم المعاجم: على "علم المعاجم" وهو يهدف إلى دراسة المفردات أن يضع لنفسه منهجا متكاملا خاصا، والسؤال الذي يطرح الآن هو هل يجب دراسة المفردات من حيث تطورها التاريخي، أم ينبغي إهمال هذا الجانب وعدها مجموعة أو بنية تحددها بالأساس العلاقات المتزامنة الموجودة بين مختلف العناصر التي تكونها[2]؟

إن طبيعة علم المعاجم ترفض هذا التمييز أو الفصل بين المعجمية الدياكرونية والمعجمية السانكرونية، فحصر الدراسة المعجمية في وجهة نظر سانكرونية محضة يجعل منها غير مفهومة لأنها تكون بذلك مقطوعة الأوصال ويقتضي بذلك مفهوم التغيير[3].

وهكذا فالكلمات التي نستعملها قد تلفظت بها الأجيال السابقة بقيم مختلفة، إن الكلمات لها ماض، فهي تتذكر، لذلك يعتقد أن بين علم المعاجم الوصفي وعلم المعاجم التاريخي تكاملا وليس استمرارا[4].

ينبغي إذن على علم المعاجم أن يدرس المفردات ليس فقط في الحالة الثابتة للغة وخلال مرحلة معينة، يعني من وجهة نظر سانكرونية، ولكن أيضا تاريخية أي من زاوية دياكرونية لمعرفة كيف تتغير المفردات عبر مختلف القرون، ومدى إفقار وإغناء معجم لغة معينة، ومدى تطور الكلمات أو مجموع الكلمات[5].

وفي إطار النظرة السانكرونية تطور "علم المعاجم" في اتجاهين:

1/- دراسة العلاقات الاستبدالية بين الوحدات المعجمية المختلفة سواء كانت صرفية تركيبة أو كانت دلالية والتي تكون حقلا محددا (دراسة الترادف والمشترك اللفظي والتضاد).

---

(1) Jean du bois, Vocabulaire politique et social en France de 1869 à 1872, p1.

(2) G.Motoré, la méthode en lexicologie, p52.

(3) G.Motoré, la méthode en lexicologie, p55.

(4) Jean Dubois, vocabulaire politique et social en France, p09.

(5) J.Picoche, précis de lexicologie française, p10.

2/- دراسة العلاقات التركيبية بين الوحدات المعجمية في النص الواحد، ويتعلق الأمر بعلم المعاجم النصي لكونه ينظر إلى الكلمات في علاقاتها مع النص، أي علاقة الكلمة بالسياق وعلاقتها بمقياس ترددها[1].

ومن الثنائيات المنهجية التي يعتمدها علم المعاجم في دراسته ثنائيتا التحليل والتركيب:

1- فالتحليل كاتجاه داخلي يعتمده "علم المعاجم" لدراسة المفردات باعتبارها العنصر الذي يتكون منها موضوعه، وباعتبار علم المعاجم منظومة مرجعية لشبكات وحقول من الألفاظ التي تصنفها حسب علائقها، ولتعميق هذه النظرة التحليلية بهدف دراسة المعجم وكشف بواطن بنيته الداخلية سعت الجهود إلى اقتراح التصنيف كعنصر أساسي في التحليل، وهكذا صنف علم المعاجم العناصر المعجمية إلى فرعين رئيسيين: التصنيف الشكلي وهو تصنيف يلحق الأشكال والصيغ المعجمية، والتصنيف الدلالي.

ويأخذ التحليل مستويات متدرجة منها:

- تحليل العلاقات الداخلية لمنظومة المعجم.

- تحليل كلمات كل حقل معجمي وإبراز العلاقات الحاكمة لمعانيها.

- تحليل مفردات المعجم إلى عناصر دلالية، ويتم ذلك من خلال تصنيف الأسماء والأفعال والصفات في تصنيفات دلالية فرعية.

- تحليل المشترك اللفظي إلى مكوناته.

واعتماد عملية التحليل في الدراسة المعجمية لا يعني أن علم المعاجم علم مستقل ذاتيا ومعزول عن باقي العلوم، إذ ليس الأمر كذلك، بل إن المعجم يوجد في وضع متعالق مع خارجه مما يدفع المعجميين إلى الاعتماد على التركيب كعامل خارجي يهدف إلى دراسة المعجم باعتباره كلا منفتحا[2].

2- فعلم المعاجم إذن ليس دراسة منحصرة في المعجم فقط بل هو دراسة تركيبية، وعملية التركيب هذه يمكن أن تكون داخلية أو خارجية:

---

(1) Simon de la Salle et autre chercheurs, Revue, langue Française, lexique et grammaire, Larousse, Mars 1976, p45-46.

(2) ينظر: Alain Rey, le lexique: Images et modèles, p 168-169

- التركيب الداخلي: وهو الذي يجعلنا وجها لوجه أمام تقاطع الدرس المعجمي مع باقي فروع اللغة وهو بذلك يركز على دراسة المفردات في صورتها الموسعة، ويقصد بذلك دراسة المعجم بكونه قاسما مشتركا بين جميع الفروع اللغوية، فتحدد كل لفظة من ألفاظه انطلاقا من المعطيات اللغوية والفونولوجية والتركيبية والدلالية والصرفية...اللازمة لتحديد معناها وعلاقتها مع الألفاظ الأخرى وخصائصها الفونولوجية والصرفية والتركيبية والدلالية، إلى جانب ذلك يمكن تحديد خصائص المفردات ببحث المعطيات الإيتمولوجية، ومعدلات استخدامها في مجالات الموضوعات المختلفة وما إلى ذلك.

- التركيب الخارجي: ويقوم بدراسة المفردات وبحث المعطيات الاجتماعية والتاريخية والسياسية والجغرافية والفنية، هذه المعطيات التي تسمح بتصنيف طبيعة هذه المفردات وتفسيرها، وهذا يجعل علم المعاجم يستفيد من نتائج العلوم الإنسانية وعلوم اللغة وتسخيرها في تقديم كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بمعنى الوحدة المعجمية التي من شأنها أن تفيد المعجم[1].

3)- وسائل علم المعاجم: يعتمد "علم المعاجم" في دراسته على ما يسمى في علم اللغة "بالمدونة" الشاملة الجامعة، أي باعتماد كل المصادر والمراجع والوثائق التي تحيط بذلك الرصيد اللغوي الشعري والنثري والفصيح والشعبي والاجتماعي والأدبي والعلمي والفني والتكنولوجي، المكتوب والمنقول، والمخطوط والمنقوش، والمسجل والمصور في أزمنة وأماكن متواصلة ومترابطة، دون إقصاء لأي نوع من تلك الأنواع لأسباب معيارية أو تقويمية أو اجتماعية أو عقائدية أو ذاتية، حتى يمكن لنا أن نصف تلك الثروة وصفا موضوعيا يدل على واقعها المتنوع، دون أن يمنع ذلك من أن نعتني بعناصرها الفصيحة لغايات تربوية وحضارية مشتركة وذلك شأن العربية الفصحى الدولية التي تربط بين أقطار مختلفة، وهو شأن باقي اللغات العالمية كالإنجليزية والفرنسية والإسبانية ولا ضرر كذلك في اعتماد الوجه المتطور الخارجي من تلك الفصحى، وهو ما يدعى بالعامية أو اللغة العربية المنطوقة الشعبية الاجتماعية العالية لأغراض دلالية ولغوية أخرى[2].

---

[1] ينظر: اللغة العربية والحاسوب، نبيل علي، دار تعريب، ط1، الكويت، 1988، ص460-466.

[2] المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص64، وينظر: أنواع المعاجم الحديثة ومنهج وضعها، مقال لعبد الرحمن الحاج صالح، بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق-سوريا، المجلد78، الجزء3، ص676، وينظر في تفصيل مدونة المعاجم العربية: قضية المصادر في جمع مادة المعجم، إبراهيم بن مراد، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق-سوريا، المجلد78، الجزء1، ص758 وما بعدها.

والمفروض من تلك المدونة أن تتابع وتصان ويعاد النظر في شأنها كل نصف قرن على أقل تقدير، وكل قرن على أقصى تقدير، حتى يزود ذلك الرصيد بكل ما طرأ من جديد، فيكون مواكبا لتطور مجتمعه محيطا بحاجياته وقضاياه، فكما هو معروف أن إملاء الفرنسية يراجع كل نصف قرن وكذلك نحوها وصرفها ورصيدها اللغوي، ويُسقِط معجم "لاروس" "خمسة في المائة من رصيده كل عشرين عاما، ويضيف النسبة نفسها بتجديده، وعلى هذا الأساس نكون قد أحسنَّا الجمع ووفينا به كمّا وكيفا وأحطنا به ثابتا ومتحولا[1].

وهذا الأمر تقتضيه الدراسة اللغوية الحديثة التي ترى أن كل العطاء الإنساني في مجال اللغة يجب أن يحترم ويحظى بالدراسة، لأنه مؤشر على واقع اللغة كما استعملت، ولا يجب أن نقصي منها أي نوع أو شكل لأسباب ذاتية أو معيارية أو غير ذلك، وهذا هو مقتضى اللسانيات التي نادى بها العالم اللساني "فيردنان دي سوسير".

[1] المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص65.

المحاضرة رقم 03: علاقة علم المعاجم بالعلوم المجاورة وعلوم اللغة

بما أن موضوع علم المعاجم هو دراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة أو عدة لغات من حيث المبنى والمعنى، فإن هذا يعني أن علم المعاجم يتعرض إلى كل ما يتعلق بحياة اللفظة، وإن حياة اللفظة لهو أمر غاية في التعقيد والشعب، وقد علمنا أن المعنى هو أعقد المسائل في الدراسة، فهو بحاجة إلى منهج في علم النفس والفلسفة وكل العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى.

إن "علم المعاجم" بهذا الوصف السابق يشكل ملتقى علوم عديدة وخاصة منها علوم اللغة كالدلالة والفونولوجيا والعلوم الإنسانية الأخرى كعلم الاجتماع والتاريخ والأدب وعلم الحاسوب وغيرها.

لقد عمل "إيغور ميلتشوك" على ربط المعجم بعدة علوم حين دعا إلى «المعجمية التفسيرية التأليفية»[1]، وفي نفس السياق ترى الباحثة المعجمية "بيكوش" أن "علم المعاجم" يشكل ملتقى علوم عديدة وركزت بالخصوص على علاقته بعلوم اللغة كالدلالة والفونولوجيا[2].

ونظرا للصلة الوثيقة بين "علم المعاجم" ومختلف العلوم، ارتأينا تخصيص هذا الحيز لمعالجة هذه المسألة التي لا تزال بحاجة ماسة إلى دراسة من طرف الباحثين العرب في عصرنا الحالي، وفيما يلي عرض لبيان علاقة علم المعاجم بعلوم انسانية ولغوية:

1/- علاقة علم المعاجم بعلم الاجتماع: يحتل "علم المعاجم" وضعية خاصة ومميزة بين اللسانيات وعلم الاجتماع وذلك لكون اللغة انعكاسا للمجتمع، وتوجد علاقات وثيقة بين استعمال اللغة وشكلها من جهة، وبين سيرورة المجتمع وبنياته من جهة أخرى، وتبدو مثل هذه العلاقات بينة في أكثر مستويات تحليل اللغة أولية على مستوى المعجم، مثلا: فالكلمات والأسلوب الذي نستعمله يعكسان، بما لا يقبل النزاع، بنيات اجتماعية محددة[3]، تتجلى هذه الخصوصية إذن في كون هذه العلاقة لا تنطبق على كل المجالات اللسانية، ففي الوقت الذي يظل فيه النظام النحوي ثائرا على التغير ثابتا على أصوله

---

(1) Igor Mel' cuk at al (1995), introduction à la lexicologie explicative et combinatoire, p 20.

(2) J.Picoche (1977), précis de lexicologie française, p 8-30.

(3) ينظر: مجلة "بيت الحكمة"، مجلة مغربية للترجمة في العلوم الإنسانية، العدد 06، السنة الثانية، أكتوبر 1986، ص8.

القديمة يظهر المعجم على عكس ذلك عنصرا ديناميكيا يخضع لأبسط التحولات التي تقع في الوسط الاجتماعي[1].

ومن هنا يحقق علم المعاجم إحدى خصوصياته، ذلك أن «موضوع علم المعاجم هو كموضوع علم الاجتماع دراسة الأفعال الاجتماعية، وسوف يستعمل في كل مرة يستطيع فيها ذلك نتائج علم الاجتماع، وعلم المعاجم بمقدار اهتمامه بالدراسات التركيبية والصوتية عليه أن يفتح الأبواب أمام علم الاجتماع، فنحن بالانطلاق من دراسة المفردات نحاول تفسير مجتمع معين، ويمكننا أن نعرف علم المعاجم بأنه علم مجتمعي يستخدم الأدوات اللسانية التي هي الكلمات»[2]، ولهذا نجد "ماطوري" يدعو إلى دراسة المعجم من زاوية اجتماعية ويصف معجميته بأنها معجمية اجتماعية، وقد طبقها في أطروحته «المفردات والمجتمع في عهد "لويس فيليب" التي نوقشت سنة 1946 وطبعها في كتابه "منهج علم المعاجم"»[3].

2/- علاقة علم المعاجم بعلم الحاسوب: مازالت اللسانيات الحاسوبية تشق طريقها نحو التأسيس ومازالت لم تحظ بأهميتها اللائقة بها على الرغم من أهمية الحاسوب كأداة تطبيقية للغة العربية ودوره في معالجتها آليا.

ويعد علم المعاجم أكثر العلوم اللغوية حاجة إلى استعمال الحاسوب، هذا إذا انطلقنا من كون المعجم بنية معقدة لدرجة يتعذر معها الخوض في تفاصيلها الدقيقة ومتاهاتها المتشابكة، والكشف عن أسرار بنيتها الداخلية باستعمال الوسائل اليدوية التقليدية، وهكذا أصبح الحاسوب مطلبا أساسيا تفرضه طبيعة المعجم حيث يكون المعجم كموضوع مثير للمعالجة الآلية يندر وجود حالات مماثلة له[4].

ويمكن لـ"علم المعاجم" وهو يستخدم أداة الإحصاء في وصف المفردات من حيث الغنى المعجمي الذي يميز نصا عن آخر ومرحلة عن أخرى وإحصاء لنسبة تردد المفردات[5]، أن يستخدم الحاسوب في مجال الدراسات المعجمية الإحصائية التي تعتمد الجرد ولغة الأرقام، حيث تشكل المفردات باعتبارها موضوع

---

(1) Louis Guilbert, la créactivité lexicale, Larousse 1975, p27-28.

(2) G.Matoré, la méthode en lexicologie, p 49.

(3) نفسه، ص48.

(4) اللغة العربية والحاسوب، نبيل علي، ص457.

(5) J.Dubois et les autre, dictionnaire de l'inguistique, p 45

الإحصاء المعجمي أرقاما قابلة للطرح والقسمة والجمع، وهكذا يستخدم الحاسوب في التقسيم الكمي للثروة المعجمية كوسيلة مبسطة للتحليل الإحصائي[1].

إذن فتحديث نظرتنا إلى المعجم لن يتم إلا باستغلال إمكانيات الحاسوب خاصة أساليب الذكاء الصناعي فيها، والتي تحاكي بعض وظائف الذهن البشري في حل بعض المشاكل وإدراك الناقص، واستنتاج ما يتضمنه المعجم من حقائق ومفاهيم، والعلاقات التي تربط بين مفردات المعجم كالعلاقة بين جذور الكلمات والصيغ الصرفية أو العلاقات المتعلقة بمعاني الألفاظ، كعلاقات الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد إلى غير ذلك من الخدمات التي يقدمها الحاسوب لإبراز كثير من جوانب منظومة المعجم بصورة أوضح[2].

3/- علم المعاجم وعلاقته بأهم علوم اللغة: إن العلاقة بين "اللسانيات" و"علم المعاجم" تقتضي منا أن نبسط في النقاش في العلاقة بين علم المعاجم والفروع اللغوية المكونة لعلوم اللغة، وفيما يلي بعض منها:

1- علم المعاجم وعلم الدلالة: يعد علم الدلالة من أكثر العلوم الإنسانية التصاقا بـ"علم المعاجم" لكونهما يتقاطعان في قضايا عديدة، إذ يُعرَّف علم الدلالة بأنه «العلم الذي يدرس المعنى»[3]، ويهتم بالتعبيرات الدلالية التي تلحق الكلمات والتعابير والأساليب، ويدرس "علم المعاجم" بكيفية ما اللغة الطبيعية من خلال دراسة مفرداتها، وإذا أردنا أن ننظر في علاقة القربى بين العلمين فإننا سنجد أن "علم الدلالة" يهدف إلى دراسة المدلولات اللغوية التي تشكل القاسم المشترك ليس فقط بينه وبين علم المعاجم بل حتى مع علوم أخرى كالتداولية والسيمولوجية[4].

ومهما يكن من أمر، فعلم الدلالة أقرب العلوم الإنسانية إلى "علم المعاجم"، ولعل الإقصاء الذي عرفه كلا العلمين من قبل اللسانيين لخير دليل على تداخلهما فيما بينهما، حيث لم يعط للدلالة حقها من الدراسة إلا بعد صدور كتاب "ريتشاردز" و"أوغدن" والمعنون بـ: «معنى المعنى»، وقد عانى علم

---

(1) Charles Muller, principes et méthodes de statistique lexicale, Hachette 1917, p 13

(2) (A) Rey : Le lexique images et modèles, p 159 .

(3) علم اللغة، محمود السعران، دار النهضة العربية، دط، بيروت-لبنان، دت، ص261.

(4) المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص22.

المعاجم بدوره من الإقصاء والتهميش من قبل علماء اللغة ولم تهتم به الدراسات إلا بعد ظهور دراسات وأبحاث كل من "إيسبان" و"تراير" في الحقول الدلالية[1].

ويستفيد "علم المعاجم" من الدراسات الدلالية، ففي تحليل المجموعات المعجمية في ارتباطها مع محتوياتها لن يمكن بدون محاولة تحليل هذه المحتويات إلى السمات المميزة[2].

وهكذا يمكن تطبيق نظرية السمات المميزة على الوحدات المعجمية المتقاربة دلاليا أو التي تنتمي إلى حقل الترادف[3]، ويتعلق الأمر هنا بالدلالة المعجمية وهي مبحث المعاني المعجمية التي تستفاد من الوحدات المعجمية في حالة تفردها وفي حالة انتظامها في السياق، ومن ناحية أخرى يستوحي علم المعاجم من علم الدلالة النظرية التحليل إلى الوحدات الدلالية لتصفية المفردات واختزالها في هيئة مجموعات أساسية من المفاهيم[4].

2- علم المعاجم وعلم الصرف: علم الصرف هو فرع اللسانيات الذي يتعامل مع البنية الداخلية لمباني الكلمات من حيث تكوين عناصرها الأولية، وهو المصدر الأساسي لاتساع اللغة ونموها بما يوفره من وسائل عديدة لتكوين مشتقات جديدة من العناصر المعجمية وإعادة تلك القائمة بالفعل[5].

وبما أن الصرف له دور في تصنيف الكلمات حسب بنيتها الشكلية، أي حسب الجذور والسوابق واللواحق، وحسب مشتقاتها وفي تحليل العلاقات الداخلية التي تربط مفردات المعجم وفصائله المختلفة، فإن هذا له فائدته عند الباحث المعجمي الذي يعمل على دراسة وتصنيف الحقول التي تهتم بمظهر الكلمات مثل حقول المشتقات وحقول المفردات التي لها نفس اللواحق والسوابق، وإن كان يتعدى دراسة مباني الكلمات إلى دراسة الصلة بين مباني الكلمات ومعانيها المعجمية[6].

---

(1) ينظر: علم الدلالة، كلود جرمان وريمون لوبلون، ترجمة نور الهدى لوشن، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي-ليبيا، 1997، ص54 وما بعدها.

(2) Boujamaa ELAKHDAR, lexique Arabe vers une Grammaire Dérivationnelle, ed, aked, 1988, p28

(3) (A) Rey : Le léxicologie, p 21

(4) B.Pottier, linguistique générale, Klimekieck, Paris 1985, p62-73

(5) ينظر: اللغة العربية والحاسوب، نبيل علي، ص256.

(6) ينظر: المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص28.

فالمعجمي باعتباره المنظِّر والموجِّه لصانع المعجم مدعو إلى الاهتمام بقضايا الصرف لارتباطها الوثيق بالمعجم، فالجذور تشكل الوحدة الأساسية لبناء المعجم الذي يعتمد المداخل المعجمية في العربية، أما الجذوع فهي تغطي المشتقات.

وكذلك يفيد علم المعاجم علم الصرف بالمعطيات الفونولوجية والصرفية، والدلالية والإيتمولوجية (الأصل المعجمي) والتي يحتاج إليها في تطبيق قواعد الصرف المختلفة، حيث تتوقف إنتاجية قواعد تكوين الكلمات في العربية على اعتبارات معجمية مختلفة بديلة للكلمات المراد اشتقاقها، مثل: لا يوجد لفظة "أُسَيْدٍ" في العربية لوجود كلمة "شِبْلٍ" في المعجم على عكس "نُمَيرٍ"[1].

3- علم المعاجم والصوتيات الوظيفية: إن الوحدة الأساسية لعلم الفونولوجيا هي "الفونيم"، وإن الوحدة المعجمية في بنيتها الشكلية مكونة من "فونيمات"، وهنا يلتقي علم المعاجم بالصوتيات الوظيفية، فالصوتيات الوظيفية تضع المبادئ والقواعد التي تفسر الظواهر المختلفة للصوت اللغوي كتلك الخاصة بتنويعه وتنغيمه وعلاقته مع غيره من الأصوات والعناصر اللغوية الأخرى[2].

ومن هنا يتميز علم المعاجم عن الفونولوجيا في كون موضوع هذه الأخيرة، هو دراسة الفونيمات التي تكون الدال، أما عالم المعاجم فعلى العكس من ذلك فهو يأخذ بعين الاعتبار كلية اللفظ الشكل والمعنى، أي الدال والمدلول[3].

والعلاقات التي تربط منظومة "الفونولوجيا" بمنظومة "علم المعاجم" كثيرة نذكر منها مثلا:[4]

1- الشذوذ المعجمي في المعجم العربي وعلاقته بالفونولوجيا مثل: الانفصال بين المفرد وجمعه ومن أمثلته: امرأة، نسوة، وجمع لا مفرد له ومن أمثلته: مساوئ، أبابيل، وشذوذ في النطق ومن أمثلته "عمرو"، "يس"، "أولئك".

2- وتساهم الفونولوجيا مساهمة واضحة في التنظيم المعجمي بصورة غير مباشرة وذلك من حيث دوره في تحديد أبواب الأفعال في العربية، ففي كثير من الأحيان يتعدد باب الفعل دون مبرر نحوي أو دلالي، فلا يخرج تعدد الأبواب في هذه الحالة عن كونه بديلا فونولوجيا لا يترتب عليه أي تغيير في

---

[1] اللغة العربية والحاسوب، نبيل علي، ص270.

[2] مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، ط2، دمشق-سوريا، 1999، ص97.

[3] اللغة العربية والحاسوب، ص509.

[4] نفسه، ص509.

تعدية الفعل أو لزومه أو اشتقاقه، أو تصنيفاته النحوية الفرعية أو أطره الدلالية، من أمثلة ذلك الجذر "حرض" وله ثلاثة أبواب: حَرَضَ يَحْرُضُ، حَرُضَ يَحْرُضُ، حَرِضَ يَحْرَضُ، والجذر "يئس" وله بابان أيضا يَئِسَ يَيْأَسُ، ويَئِسَ، يَيْئِسُ، كذلك تساهم الفونولوجيا في إجراء بعض التعديلات الفونولوجية قبل ياء النسب مثل: "صحراء" "صحراوي" فليس هناك مانع فونولوجي من ورودها على صيغة "صحرائي" كما في إنشائي، وحذف ياء التأنيث قبل ياء النسب، مثل "مدرسة" "مدرسي" فلا غضاضة صوتية في كلمة "مدرستي" وفي مادة "مادتي"، واستبدال الواو في صيغة إفعال بالتاء المربوطة عند انطباقها على الفعل الأجوف الواوي، مثل "إقامة" مصدر "قوم" بدلا من "إقوام" المقبولة فونولوجيا.

3- أثر الخصائص الصوتية للأصل المعجمي على صوغ مشتقاته، مثل صوغ اسم الزمان أو المكان على وزن مفعل بكسر العين من الفعل الثلاثي إذا كان صحيح الآخر، وأوله حرف علة ك: "موعد" من "وعد" و"مورد" من "ورد".

4- علم المعاجم وعلم المصطلح: علم المصطلح أو المصطلحية كفرع من فروع الدراسات اللغوية هو علم لساني حديث قد أدى إليه النظر المعمق في المصطلحات في مختلف العلوم والتقنيات فهو مبحث في المصطلحات العلمية والفنية[1].

وقد اختلف المهتمون بهذا العلم في صلته بعلم المعاجم، فمنهم من يعد المصطلحية علما مستقلا بذاته لما يراه من مظاهر اختلاف بينه وبين علم المعاجم[2]، ومنهم من يرى الفصل بين الاثنين فصلا مصطنعا ويرى في المصطلحية امتداد لعلم المعاجم[3]، ويشترك علم المعاجم وعلم المصطلح معا في كيفية معالجة ودراسة الوحدات اللغوية، ويمكن القول إن العلاقة بينهما هي علاقة احتواء لكون "الإبداع المصطلحي" الذي هو جزء من النشاط العلمي لا يتعلق إلا بالمعجم، ولو أنه يتوسل بالاطرادات الصرفوتركيبية[4].

---

[1] ينظر: مباحث في علم الدلالة والمصطلح، حامد صادق قنيي، دار ابن الجوزي، ط1، عمان-الأردن، 2005، ص171-172.

[2] (A) Rey : La terminologie, la maison du livre, Paris 1977, page 14-40

[3] Guilbert (L), lexicographie et terminologie in terminologie, 76, p1-14

[4] (A) Rey, le lexique images et modeles

ولو أردنا إبراز التباين بين علم المعاجم، وعلم المصطلح لوجدناه يمس طبيعة عناصر اللغة، ففي الوقت الذي يهتم فيه البحث المعجمي باللغة المشتركة التي قوامها ألفاظ اللغة العامة، يقتصر مجال اهتمام علم المصطلح على لغة خاصة هي التي تنتظم كل مصطلح علمي أو تقني خصصه الاستعمال في علم من العلوم أو فن من الفنون وصناعة من الصناعات، كان المقصود به هو ما اصطلحوا عليه وتعارفوا على مدلوله، دون ما سوى ذلك من الدلالات الأخرى التي قد تكون لتلك الألفاظ فيما يشيع بين عامة متكلمي اللغة[1].

إن هذه اللغة الاصطلاحية تساهم في التواصل بين أهل الاختصاص في الحقول المعرفية المختلفة، وهكذا يظهر لنا التباين بين هذين العلمين في طبيعة الوحدات اللغوية، ففي الوقت الذي يهتم فيه المبحث المعجمي بالمفردات اللغوية "فعلا" كانت أو "اسما"، يقتصر مجال الاهتمام المصطلحي على الاسم باعتباره الأداة الأساسية في التسمية والتعيين، وواضح أن هذا الاهتمام يشمل الأسماء التي تحمل قيما مفهومية خاصة[2].

فموضوع علم المعاجم هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها واشتقاقها ودلالاتها وعلاقاتها، وموضوع علم المصطلح هو البحث في المصطلحات من حيث مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها.

ومنطلقنا في هذا التصنيف هو خضوع الوحدات المعجمية إما أن تكون عامة، وإما أن تكون مخصصة، فإذا كانت عامة كانت لفظا لغويا عاما منتميا إلى الرصيد المعجمي العام قابلا لاكتساب خصائص معينة، مثلا الدلالة الإيحائية والاشتراك، وإذا كانت مخصصة كانت مصطلحا[3].

وهكذا تظهر لنا إحدى خصوصيات البحث المعجمي ذلك أنه دراسة لجداول خاصة في النظام المعجمي العام، أي الجداول الاسمية باعتبارها أنظمة مهيكلة ودالة على أنظمة من المفاهيم الخاصة مرتبطة

---

[1] قضايا المعجم العربي، عبد العلي الودغيري، ص97.

[2] (A) Rey, la terminologie, Noms et notions, 1er vol, qui sais je ? puf 1979, p24

[3] المصطلحية وعلم المعجم، إبراهيم بن مراد، ضمن مجلة المعجمية، العدد8، تونس، 1992، ص06.

ارتباطا مباشرا بأقسام معينة من الأشياء تتأسس وجوديا في إطار ممارسة معرفية تحدد بدورها طبيعة المفاهيم ونظام الأسماء المترجم فيها اصطلاحيا[1].

وفي إطار التمييز بين علم المصطلح وعلم المعاجم على مستوى العلاقات الاستبدالية والعلاقات التركيبية التي توجد بين الوحدات المعجمية، نجد الدرس المصطلحي يعتمد النوع الأول من العلاقات عند دراسة الوحدات المصطلحية لضبط الأنساق المفهومية المنظمة داخل الحقول المعرفية، وهذا يمثل نقطة التقاء مع علم المعاجم، فكلاهما يعمل على رصيد العلاقات الاستبدالية بين دلالات المفردات التي تشكل حقلا دلاليا محددا والاختلاف يكمن في اهتمام علم المعاجم أيضا بالعلاقات التركيبية بين الوحدات المعجمية بطريقة مكثفة، بينما يحتل في البحث المصطلحي مستوى ثانيا، إلا أن هذا لا يعني إهمال العلاقات التركيبية، فغالبا ما ترتكز الدراسة المصطلحية على دور السياق لإزالة كل أشكال الغموض والالتباس، فالسياق هو الذي سيوضح لنا المقصود بمصطلحات مثل "جر" و"نصب" و"فتح" و"جذر" التي يطلقها النحاة ومخالفا لما هو معروف في اللغة المشتركة، وكثيرا ما يستخدم اللفظ الواحد عدد من المتخصصين في علوم مختلفة، مثل "الجذر" في اللغة وفي الرياضيات بدلالة مخالفة لما عند الآخر[2].

إن هذه الجولة في علاقة علم المعاجم بعلوم مجاورة وعلوم لغوية لتبين لنا أنه:

1- في مجال العلوم الإنسانية، يتبوأ المعجم مكان الصدارة بلا ريب، في العلاقة القائمة بين اللغة والعلوم الإنسانية، وهذه المكانة جعلت علم المعاجم يخضع في صورته الموسعة لمطالب كل الفروع اللغوية، ويتصف بالانفتاح والتسامي ويكتسب أهمية مركزية.

2- أن المنظومة اللغوية تتسم بالتماسك الشديد بحيث يصعب الفصل بين عناصرها دون الانتقاص من قيمتها، فبالرغم من أن لكل منظومة فرعية من منظومات اللغة نظمها وقواعدها المميزة لها، فإن ذلك لا يعني الانفصال التام بين قواعدها، إذ من الممكن بل من الضروري، أن تستعين منظومة المعجم بمعطيات صرفية وصوتية وتركيبية ودلالية كما سبق وأن أوضحنا، لكون المفردة جزيء معجمي تساهم في تكوينه عناصر لغوية مستمدة من الأصوات والبنية الصرفية والدلالة، ووجود هذه العناصر يجعل المفردة تكتسب خصائصها النحوية والتركيبية.

---

[1] علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، بن طالب عثمان، وقائع الندوة الدولية الأولى للسانيات بالمغرب، طبعة منشورات عكاظ، الرباط، 1987، ص156.

[2] المصطلحية وعلم المعجم، المقال السابق، ص07.

وتبرز هذه الترسيمة محورية المعجم في الدرس اللساني الحديث بالصورة التي أضحى فيها عبارة عن نواة تتفرع عنها باقي مستويات الوصف اللساني، كما أنها تظهر لنا التعالق القائم بين جل هذه المستويات مع إضافة شيء جديد إليها.

لقد توخينا فيما تناولناه من علاقة علم المعاجم بالعلوم اللغوية والعلوم المجاورة إلى أن نوضح حدود "علم المعاجم" وتبيان معالمه، وهذا عندما نقف عند حدود كل العلوم التي تجعل من المفردة موضوعا لها كعلم الصرف والدلالة والمصطلح، وسعينا بذلك أيضا إلى أن نبرز أن علم المعاجم هو ملتقى علوم اللغة مما يثبت بأنه علم ليس معزولا ولا مستقلا عن العلوم الأخرى فهو يؤثر ويتأثر بها، وبقي لنا أن نبرز علاقة علم المعاجم بعلم أكثر ارتباطا به والتصاقا وهو "صناعة المعجم"، ولكننا أرجأنا الخوض فيه إلى العنصر الثاني المتعلق بعلم "صناعة المعجم".

المحاضرة رقم 04: من مباحث علم المعاجم (المعنى المعجمي)

يتجاذب المعنى المعجمي ثلاثة فروع من علم اللغة الحديث، وهي[1]:

1- علم الدلالة Semantics، 2- علم المفردات Vocabulary، 3- علم المعاجم Lexicology.

ويصعب وضع الحدود الواضحة بين هذه الفروع وهي تدرس المعنى المعجمي، ولا يزال علم اللغة الحديث يحدد مواضيع وحدود كُلٍّ من هذه العلوم، فهي علوم كلها حديثة، وهي في طريق بلورة نظرياتها، خاصة منها فيما يتعلق بالعلمين الآخرين، علم المفردات وعلم المعاجم.

فبالنسبة لعلم الدلالة والذي يعرف بأنه العلم الذي يدرس المعنى، فإن الجانب الذي يدرس المعنى المعجمي منه هو النظريات التي تجعل من "الكلمة" وحدة أساسية للدلالة، وأهم هذه النظريات نظرية الحقوق الدلالية، ونظرية التحليل المؤلفاتي[2].

أما بالنسبة لعلم المفردات Vocabulary فهو علم يعترف ضمنا بالوجود المستقل المتميز للكلمة، غير أن هذا العلم يدرس المعنى المعجمي من خلال موضوعات تتصل كلها بالمفردات وحركتها وأنواعها، وهي كالآتي[3]:

1- حصيلة المفردات التي يستخدمها المتكلم أو الشاعر أو الكاتب.

2- مجموعة المصطلحات التي تستعمل في دائرة علمية أو فنية محدودة.

3- مقدار الثروة اللفظية في لغة معينة وإحصاؤها.

4- إحصاء ومقارنة الكلمات المستعملة في عدة لغات طبقا لاحتياجات المتكلمين بها.

5- أنواع المعاجم المستعملة في كل لغة.

والذي يفهم من علماء اللغة وهم يقومون بتحديد "علم المفردات" وحدود دراسته للكلمات، أن "علم المفردات" يقوم بدراسة المفردات التي يجمعها موضوع واحد، أي نوع معين من المفردات وليس كل مفردات اللغة، وهذا على عكس "علم المعاجم"، ولذلك فقد قامت محاولات في نطاق هذا العلم لجمع

---

[1] مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص69.

[2] علم الدلالة، كلود جيرمان وميشال لوبلون، ترجمة نور الهدى لوشن، ص53 وما بعدها.

[3] Hartmun and Stork, Dictionary of Lang and Ling, London, 1965, p 251.

مفردات اللغة وتصنيفها وتقصيها، سواء في معاجم لغوية عامة أو متخصصة، ويمكن بهذا الوصف جمع مجموعات من الكلمات تتصل فيما بينها بفكرة محددة أو تعبر عن نشاط إنساني ثابت لا يتغير، وهذا مثل المفردات الدالة على خلق الإنسان أو الدالة على الأعداد أو الألوان، وهذا لأن مثل هذه المفردات عادة ما تتسم بالثبات والاستقرار ولا يصيبها التغيير في معناها في أي لغة ما إلا قليلا، ومن ثم فهي تصلح للدراسة في علم المفردات لأنها تصلح للإحصاء والدراسات المقارنة، كما تساعد على استنباط قوانين دلالية عامة تخضع لها المفردات[1].

أما "علم المعاجم" Lexicology، وكما رأينا في الصفحات السابقة، فهو نوع من فروع علم اللغة الحديث يقوم هو الآخر بدراسة وتحليل المفردات المعجمية في أي لغة بالإضافة إلى دراسة معناها أو دلالتها المعجمية بوجه خاص، وذلك كله تمهيدا لإنتاج وضع المعجم[2].

و"علم المعاجم" من أهم مباحثه هو دراسة المعنى المعجمي، ولذلك يرى علماء المعاجم أن دراسة المعنى المعجمي وشرحه هو الهدف الأول لهذا العلم، يقول زغوستا (Zgusta): «إن المعنى المعجمي يأتي في مقدمة الأشياء التي يهتم بها علماء المعاجم، لأن كثيرا من قرارات المعجمي تتوقف سواء بصورة مباشرة، أو غير مباشرة على الطريقة التي يتعامل بها مع المعنى في معجمه»[3].

وعلماء المعاجم وهم يحددون معنى "المعنى المعجمي" فهم يحددون هذا المعنى فقط في حدود العمل المعجمي، فهم يختلفون عن علماء الدلالة وعلماء المفردات، لأن دلالة الكلمة أمر مركب، يمكن تحليله إلى عناصر متعددة.

ويتكون تحديد العناصر المكونة للمعنى المعجمي في ثلاثة عناصر أساسية:

1- ما تشير إليه الوحدة المعجمية من دلالة على شيء أو فكرة.

2- ما تتضمنه الوحدة المعجمية من دلالات تتلازم مع الأول.

3- درجة التطابق بين العنصر الأول والثاني.

---

[1] ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص71.

[2] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص03.

[3] Zgusta, Mannual of lexicography, Mouton, 1971, p21

ويراد بالعنصر الأول، أن الكلمات تشير في أصلها إلى أشياء موجودة في الواقع، أي أنه لكل لفظ أو كلمة معادل يتمثل في تلك الأشياء، وهو ما يطلق عليه علماء المعاجم واللغة Designation، ويفضل علماء المعاجم استعمال المصطلح الثاني لأنه يدل على العلاقة الرمزية بين الكلمة والأشياء الموجودة في الخارج، أو بمعنى أدق عن تصور ابن اللغة لهذا الموجود من خلال الكلمات[1].

ويمكن أن نقول أن المقصود بالعنصر الأول في دلالة الكلمة أو العنصر الأول في المعنى المعجمي هو دلالة الكلمة في أصل وضعها، وهو ما يطلق عليه في علم الدلالة في مبحث "أنواع الدلالة" الدلالة المركزية في مقابل الدلالة الهامشية[2].

فالألفاظ إنما وجدت في الأصل لتدل على أشياء محددة وواضحة، وهذا هو وظيفة اللغة في أصل وضعها، ويكاد يتفق على معنى هذه الألفاظ أغلب أبناء اللغة الواحدة، وبهذا المعنى يتفاهمون ويتعاملون فيما بينهم.

أما العنصر الثاني من عناصر المعنى المعجمي، فهو ما يمكن أن نصفه بأنه جميع العناصر الأخرى الدلالية التي ليست لها صلة مباشرة بما تشير إليه الكلمة في الخارج، أي ما قد ترتبط به الكلمة من دلالات أو تتلازم في ذهن المتكلم بمعان تستدعيها، وهو ما يطلق عليه مصطلح Connotation[3].

وهذا المفهوم هو ما يعرف في علم الدلالة، كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل، الدلالة الهامشية[4]، ورأينا كيف أن هذا النوع من أنواع الدلالة يلعب دورا في إثراء اللغة، وهي ما يلتصق بالكلمات من معاني زائدة إضافة إلى المعنى المركزي الذي به عرفت في الأصل.

ومن خصائص هذا العنصر أنه متغير ومتحرك عبر الزمن، وحسب ما يستجد على المجتمع اللغوي من معاني سبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعرفها المجتمع ويمكن نضرب مثالا على ذلك ما جاء في معجم لسان العرب في مادة "ثعلب"، حيث يشرحها "ابن منظور" بقوله: «الثَّعْلَبُ مِنَ

---

(1) Zgusta, op.cit, p27

(2) ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة-مصر، 1963، ص106.

(3) ينظر: مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص77.

(4) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص107.

السِّبَاعِ مَعْرُوفٌ»[1]، وهذا المعنى هو المعنى المركزي لهذه اللفظة أو هو ما يطلق عليه عند الغربيين Denotation، فهذا المعنى هو الشائع، وبه عرف الثعلب وسيبقى.

أما في "المعجم الوسيط" فنجده يزيد على هذا التعريف معنى إضافيا، حيث يقول: « الثَّعْلَبُ جِنْسٌ مِنَ الحَيَوَانَاتِ مَشْهُورٌ مِنَ الفَصِيلَةِ الكَلْبِيَةِ، وَرُتْبَةِ اللَّوَاحِمِ، يُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ فِي الاِحْتِيَالِ»[2].

فالمعجم الوسيط يضيف معنى جديدا على تعريف ابن منظور، وهو معنى إضافي زاده على المعنى الأساسي الذي به عرف "الثعلب"، وهو قوله: «وَيُضْرَبُ بِهِ المَثَلُ فِي الاِحْتِيَالِ» ، فهذا المعنى الإضافي هو ما يسمى عند علماء المعاجم بـ connotation.

أما العنصر الثالث من عناصر المعنى المعجمي فهو ما يسمى بدرجة التطابق بين العنصرين الأول والثاني ويطلق عليه بـ Rang of Application أي مدى التطابق بين المعنى المركزي والمعنى الهامشي، وفي الحقيقة، فإن التطابق بين العنصرين الأول والثاني في المعنى المعجمي لا يمكن أن يكون بشكل تام ولا يكون إلا نسبيا، وهذا ما يؤدي إلى حدوث ما يسمى بالمشترك اللفظي والترادف، فإذا تطابقت الكلمتان من حيث الدلالة الأصلية والدلالات الأخرى، كان هناك ترادف واشتراك، وإذا لم تتطابق كان هناك شبه ترادف أو اشتراك[3].

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، دط، القاهرة-مصر، دت، مادة "ثعلب"، ص484، العمود الثالث.

[2] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الشروق، ط4، القاهرة-مصر، 2004، مادة "ثعلب"، ص96، العمود الثالث.

[3] مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص79.

المحاضرة رقم 05: صناعة المعاجم مفهومها وقضاياها

تعرضنا في العنصر السابق إلى فرع من فروع المعجمية التي قلنا بأنها ذات عنصرين أساسيين وهما "علم المعاجم" ويقابله بالإنجليزية Lexicology وعلم "صناعة المعاجم" ويقابله بالإنجليزية Lexicography، وقد وضحنا كل ما رأينا أنه ضروري في علم المعاجم وهذا حينما تعرضنا إلى موضوعه ومنهجه وعلاقته بالعلوم المجاورة، ونكون بذلك قد وضحنا لبسا كبيرا كان يكتنف المعجمية، ولكي يكتمل هذا التوضيح، سنخوض في العنصر التالي في ما يتعلق بصناعة المعاجم لنجلي مباحث وعناصر وقضايا هذا العلم وهذا بتحديد ماهيته والتعريف بموضوعه وموقف اللغويين من هذا العلم وتاريخه.

1)- التعريف بصناعة المعاجم: يطلق المعجمي "محمد رشاد الحمزاوي" على "صناعة المعجم" اسم "المَعجمية" بفتح الميم، ويعرفها بأنها «مقاربة تسعى من خلال رؤى نظرية وتطبيقه إلى أن تتصور بنية أو بنى المعجم والتطبيق لها»[1]، ثم يعرفها في مكان آخر بقوله: «المَعْجَمية نعني بها صناعة المعجم من حيث مادته وجمع محتواه ووضع مداخله وترتيبها وضبط نصوصه ومحتوياته وتوضيح وظيفته العلمية والتطبيقية، أداة ووسيلة يستعان بها في الميادين التربوية والتلقينية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية»[2]، أما "حلمي خليل" فيطلق عليه "فن صناعة المعجم" أو "علم المعاجم التطبيقي"، ويرى بأنه يقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره[3].

ويعرفه "علي القاسمي" بقوله: «أما الصناعة المعجمية فتشتمل على خطوات أساسية خمس هي جمع المعلومات والحقائق واختيار المداخل وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر الناتج النهائي، وهذا النتاج النهائي هو المعجم أو القاموس»[4].

أما "محند الركيك" فيرى أن المصطلح الأقرب إلى Lexicographé هو قاموسية وهي أكثر دلالة ووضوحا من المصطلحات الأخرى، ويرى بأنه بخلاف علم المعاجم الذي يهتم بالجانب النظري المتعلق بقضايا المعجم تنصرف القاموسية Lexicographé إلى دراسة المجال التطبيقي للمعجم، فالقاموسية هي بمثابة تقنية وصناعة تسعى إلى إعداد القواميس، ويرى بأن القاموسية هي ذات مستويين نظري

---

(1) المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص71.

(2) نفسه، ص275.

(3) مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص13.

(4) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي ص13، وينظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، ص20.

وتطبيقي، فالنظري يراد به الأسس والقضايا النظرية المعجمية التي يقدمها عالم المعاجم للقاموسي، التي ينطلق منها هذا الأخير كإطار نظري يستند إليه في مجال الإعداد القاموسي، والتطبيقي المقصود به الصناعة أو التقنية التي ينهجها القاموسي لإعداد القواميس[1].

من التعريفات السابقة لعلم "صناعة المعجم"، يتضح لنا أن الباحثين يكادون يتفقون على مضمونه، وهم متساوون بشكل تقريبي في تحديد معالمه وحدوده وموضوعه، إذ يتفقون على ما يتعلق بتلك الأدوات، والإجراءات المؤدية إلى إنتاج المعاجم ولكن الباحثين السابقين يختلفون في تحديد المصطلح الذي يسمى به هذا العلم أو الفن أو المقاربة، فقد مرت بنا عدة مصطلحات لهذا العلم منها: صناعة المعجم، مَعجمية بفتح الميم، قاموسية[2]، وهم يختلفون كذلك في عدّها علما أو فنا أو مقاربة.

2)- موضوع صناعة المعجم: رأينا أن "صناعة المعجم" يقوم بعدة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره، فهو ذو هدف أساسي يتمثل في الحصول على كل المعطيات والمعلومات التي يقدمها "علم المعاجم" Lexicologie من أجل استغلالها والاستفادة منها لإنجاز المعجم المراد حسب الهدف المسطر من هذا المعجم لأننا كما نعلم، فالمعاجم تختلف وتتنوع، وهي تصنف بحسب معايير مختلفة من أهمها "معيار الهدف" أي الهدف من هذا المعجم وعليه فإن هذه الإجراءات والعمليات تتمثل في[3]:

1- جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجمية من حيث المعلومات والحقائق المتصلة بها.

2- اختيار المداخل، 3- ترتيب المداخل وفق نظام معين، 4- كتابة الشروح أو التعريفات وترتيب المشتقات تحت كل مدخل، 5- نشر الناتج في صورة معجم أو قاموس.

3)- علاقة علم المعاجم (Lexicology) بعلم صناعة المعاجم (Lexicography):

إنه لكي تتبلور لدينا معالم الحقيقية لـ"صناعة المعجم" فإنه ينبغي أن نميزه عن علم هو ألصق به وهو علم المعاجم Lexicology حتى ندرك الفرق الواضح بين العلمين، فـ"صناعة المعاجم" هي من أكثر العلوم التباسا بـ"علم المعاجم"، فهناك من يخلط بينهما ويتصور أنهما موضوع واحد أو علم واحد،

---

[1] المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص06.

[2] مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص14.

[3] مصطلح "قاموسية" و"معجمية" من اقتراح عبد السلام المسدِّي في معجمه "قاموس اللسانيات"، الدار العربية للكتاب، 1984، وقد تبعه عدد من المعجميين المغاربة في هذه المصطلحات والمفاهيم، ينظر: المعجمية التفسيرية التأليفية، ص06.

والواضح أن "صناعة المعجم" هو تقنية تأليف الأصناف المختلفة من المعاجم وحيدة اللغة أو متعددة اللغات، وبما ينبغي لمؤلف هذه المعاجم أن يراعيه في اختيار قائمة المداخل التي يتكون منها معجمه، والطريقة الواجب اتباعها في ترتيب مفردات هذه القائمة وشرحها، ونوعية المصادر التي يجمع منها مدونته، أي لائحة مداخل معجمه، والأمور الضرورية التي يجب توفرها في كل معجم، حتى يصبح ملبيا حاجة قارئه ميسرا له سبل الاستفادة منه، بأقل جهد وأسرع وأدق ما يكون من المعلومات[1]. فموضوع "فن صناعة المعاجم" إذن هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية تجمع من مصادر ومن مستويات لغوية ما.

أما موضوع "علم المعاجم" كما رأينا، فهو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالتها وتطورها باختلاف العصور[2]، وموت بعض معانيها والعوامل المختلفة التي ترجع إليها هذه الظواهر والنتائج اللغوية التي تترتب على كل منها، والقوانين التي تخضع لها في مسارها، فليس من الصواب إذا أن نخلط بين "علم المعاجم"، و"فن صناعة المعاجم".

ولكن التمييز بين هذين العلمين المتجاورين لا يعني أنه ينفي العلاقة الوطيدة بين العلمين، فلا يمكن أن نتصور "صناعة المعاجم" بمعزل عن "علم المعاجم" لتكاملهما وتداخلهما أحيانا، فإذا كانت الأولى تمثل الممارسة التقنية والمنهج المتبع من قبل "صناعة المعجم" Lexicography أو لإعداد المعجم المراد فإن الثانية تمثل الإطار النظري والمرجعية المعرفية التي يوفرها المعجمي، من هذا المنطلق يستحيل الحديث عن قيام "صناعة معجمية" منفصلة ومستقلة عن نظرية معجمية كالترادف والتضاد والتشارك اللفظي، وقد لوحظ أن السبب المباشر في قصور وضعف أغلب المعاجم إنما يعود إلى عدم استناد مؤلفيها إلى إطار معجمي[3]، ويدعم "ري" هذا الموقف حيث يقول: «إن وجود لسانيات تطبيقية في حجم صناعة المعاجم رهين بوجود نظرية معجمية»[4].

إن الاستناد إلى إطار نظري مُمثّلا في علم المعاجم من شأنه أن يمنح صناعة المعجم لغة واصفة قادرة على وصف وتفسير قضايا معجمية ودلالية (الغامض الملتبس، المبهم، البوليسمي والأومونيمي، المجاز،

---

[1] قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، عبد العلي الودغيري، ص04.

[2] مقدمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، العددان 9 و10، سنتا 93 و94، تونس، ص29، وينظر كتابه: "مقدمة لنظرية المعجم"، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت-لبنان، 1997، ص8.

[3] Robert Léon Wagner, les vocabulaires français 1967, Vol /1

[4] (A) Rey (1977) le lexique, p 93.

وغيرها)، ووحدهما عالم المعاجم وعالم الدلالة القادران على حل مثل هذه المعضلات، أما صانع المعجم فدوره يقتصر على إعداد المعجم وأخذ المداخل المعجمية جاهزة وصالحة من عالم المعاجم[1].

ولتفسير طبيعة العلاقة الموجودة بين "علم المعاجم" و"فن صناعة المعاجم" فإننا نجد في تفسير "ميلتشوك" ما يصف هذه العلاقة، حيث شبه هذين العلمين بالفيزياء والهندسة[2]، فالفيزياء مثل علم المعاجم علم نظري يهتم بصياغة واستنباط القوانين العامة للحركة والطاقة والأجسام والجاذبية، بينما تهتم الهندسة التي شبهها بصناعة المعاجم، بتطبيقات ميدانية وعملية لبناء العناصر وصناعة الطائرات، فانطلاقا من هذه الموازنة، يمكن أن نعد علم المعاجم في تصور "ميلتشوك" بمثابة نظرية توفر الأرضية المفاهيمية والأدوات الإجرائية لصناعة المعاجم التي تقوم بالتطبيق والتنفيذ، وكنتيجة نقول إن المعجم الذي أعد للقارئ العادي والباحث المتخصص هو في نهاية المطاف نتاج تقاطع موضوعي بين الجانب النظري الممثل في "علم المعاجم"، والجانب التطبيقي الممثل في "صناعة المعاجم"، فـ"الصناعة المعجمية" تعتمد على "علم المعاجم"، ولكنهما ليسا شيئا واحدا[3].

---

[1] المعجمية التفسيرية التأليفية، محند الركيك، ص20.

[2] Igor Mel'cuk et al (1995) p 25

[3] ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص03.

المحاضرة رقم 06: موقف اللغويين من الصناعة المعجمية

رغم تعدد وتنوع المدارس اللغوية ونظرياتها التي ظهرت في العصر الحديث إلا أنه يلاحظ أنها لم تؤثر في الحركة المعجمية إلا في نطاق محدود، ويعود ذلك إلى عدة أسباب وعوامل منها:

اختلاف كل من المعجمين واللغويين تجاه مجال الآخر، فمن جهة المعجميين؛ يلاحظ أنه على الرغم من إفادة المعجم من بعض إنجازات علم اللغة، إلا أن المعجميين لا يقتنعون بمكانة النظرية اللغوية في مجالهم، فيعدون دراسة المعجم من أعوص الدراسات التي تواجهها اللسانيات التي لم توفق تماما في وضع أسس نظرية ومنهجية توفر له أسباب الانتساب إليها وإلى مقارباتها ونظرياتها[1].

فيزعم المعجميون أن الصناعة المعجمية ليست علما بل هي فن لا يمكن أن يتقيد بالطرائق الموضوعية التي يتبعها علم اللغة الحديث[2]، فيعدون المعجم «مجرد حرفة ومهارة لا تنتسب إلا قليلا إلى اللسانيات، على ما في مادة المعجم من جدل لغوي ومقاربات لسانية»[3].

أما عن أسباب هذه الفجوة التي خلقها المعجميون تجاه النظريات اللغوية، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية[4]:

-لم يعن مؤلفوا المعجمات قديما بالنظريات بقدر ما عنوا بالتطبيقات، أما في العصر الحديث فقد بقيت الحركة المعجمية يقودها الاقتناع والتقليد، وكانت في أغلب الأحيان مشروعات تجارية أكثر منها منجزات تربوية وأكاديمية، وتتوق أفضل المعاجم التجارية إلى تلبية رغبات القراء التقليدية، ولم يبذل المعجميون التجاريون جهودا مخلصة للإلمام بالنظريات اللغوية، وتطبيقها في معجماتهم لأن ذلك يكلف ثمنا باهظا، ويستغرق وقتا طويلا، إضافة إلى أنهم قد يجازفون بجهودهم نظرا للتناقض بين طرائق البحث اللغوي وطلبات القراء التقليدية.

- ويشعر المعجميون بوجود هوة عميقة تفصل بين النظريات اللغوية التي تتصل بدراسة المعنى، والتي ظهرت حديثا والتطبيقات المعجمية التي مازالت حتى الآن، تعتمد تقاليد قديمة العهد، وذلك على

---

(1) من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1986، ص169.

(2) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص05.

(3) من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، الحمزاوي، ص169.

(4) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص05.

الرغم من إدراكهم أهمية الإطلاع على هذه النظريات الحديثة في علم الدلالة لمعرفة طبيعة الدلالة اللغوية ووجهاتها المختلفة [1].

أما من جهة اللغويين وموقفهم من صناعة المعاجم، فقد أُهمِل المعجم في دراسات بعضهم نتيجة موقف بعض النظريات اللغوية منها، فالمدرسة البنيوية التي بدأها "سوسير" كان اهتمامها الكبير بالصوتيات مما أدى إلى إغفال المعجم[2]، أما المدرسة البلومفيلدية التي هيمنت على المسرح اللغوي في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن العشرين، فكانت تنظر إلى المعجم على أنه ملحق بالنحو والصوتيات، وأنه قائمة من الاستثناءات الأساسية[3]، فاستهانت بقضايا المعجم لأنها وضعت على بساط البحث قضية المعنى التي هي قضية عويصة، فالمعنى بحسب رأي البنيوية من خصائص علم النفس والسلوك أو العلوم الوضعية، ولما كانت هذه المدرسة تدعو إلى الوصفية وحسب، فإنها كانت ترى أن مسألة المعاني والمقابلات السمية أو الدلالية ليست من مشمولاتها ولا من اهتمام اللسانيات[4].

وهكذا مال البنيويون الأمريكيون المتأثرون بـ"بلومفيلد" إلى تجاهل دراسة المعجم لأنه في نظرهم يعالج مفردات توصف بأنها غير تركيبية، أو يبدو التسيب في تركيبتها على الأقل[5].

وكذلك الحال عند التوزيعيين الذين عدّوا "الوضع" هو الذي يحدد المعنى ويعرّفه، ومن هنا يبدو لنا أن علم الدلالة مرفوض من حيث كونه أداة توصيلية لمعرفة بنى اللغة أولا، وطريقة تحليلها ثانيا، فيتبين أن المعاني ليست المرفوضة هنا، أو المنكرة بل إمكانية بناء التعليل على أساس معنوي وحسب، لأن المعنى لا يتسرب في عملية التحليل ولا يتدخل إلا بوصفها تقنية نتعرف بها على البيانات المثالية[6]، إلا أن "فيرث" البريطاني، وهو معاصر لبلومفيلد دعا إلى المعنى بشكل قَلَب الدراسة اللغوية، ويعدها نشاطا ذا معنى، وهكذا منذ أواخر الخمسينات ظهرت بعض الكتب الأمريكية التي تعطي حيزا بسيطا

---

(1) معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط2، الإسكندرية-مصر، 1994، ص331.

(2) المعجم العربي في القرن العشرين، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، ج53، ص262.

(3) علم اللغة وصناعة المعجم، ص05، وينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص30.

(4) المعجم العربي في القرن العشرين، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، ج53، ص262.

(5) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 1988، ص82.

(6) مدخل إلى الألسنية، يوسف غازي، منشورات العالم العربي الجامعية، ط1، دمشق-سوريا، 1985، ص217.

للدلالة، مثل محاولات "هيل" و "غليسون" و"هال"، وعلى الرغم من أن "فيرث" كان واحدا من هؤلاء اللغويين الذين ربطوا بين التحليل النحوي، والمعنى، إلا أن هيمنة المدرسة الشكلية الأمريكية كانت تحول دون ظهور عمق التحليل النحوي وواقعيته من حيث ارتباطه بالمعنى سواء عند "فيرث" أو عند غيره[1].

ثم جاءت المدرسة التوليدية التي تزعمها "تشومسكي" فاهتمت أولا بالنحو وقضاياه، ثم خصصت عنايتها بقضية التعريف بالمعجم، مستفيدة بذلك من بعض أسس المنهج التحليلي، فركزته على ثلاثة عناصر: الصوتيات، والنحو، والدلالة[2]، فرأت أن دراسة هذه البنية تحتاج إلى فهم العلاقات داخلها، لا من حيث هي وظائف وأشكال على المستوى التركيبي، بل عدها علاقات تصورية وإدراكية، يؤدي العقل الإنساني دورا واضحا فيها، من حيث تقدير محذوفات لا تظهر على البنية السطحية[3].

وتعد نظرية الحقول الدلالية أكثر نظرية اهتمت بالمعجم، فقد ردت العمل المعجمي إلى مجال علم اللغة، لأنها أعطت مفردات اللغة شكلا تركيبيا يستمد كل عنصر فيه قيمته من مركزه داخل النظام العام، ووضعت المفردات في شكل تجمعي تركيبي ينفي عنها التسيب المزعوم[4].

وهناك أسباب أخرى أدت إلى حدوث هذه الفجوة بين النظريات اللغوية والصناعة المعجمية، إذ يواجه المعجمي صعوبات إذا أراد التقيد بالمبادئ اللغوية، منها التغير السريع في المسرح اللغوي، حيث كانت تظهر في الحقبة نفسها مدارس لغوية عدة، كما أن بعض هذه المدارس كانت تتعرض للتعديل والتطور، وقد يستغرق المعجم سنوات عديدة ثم تنتهي ليكتشف في النهاية أن هذه النظرية التي طبقها أصبحت قديمة ومهملة قبل أن ينشر معجمه، إلى جانب اختلاف اللغويين فيما بينهم في المدرسة الفكرية الواحدة على كيفية معالجة المشكلة الواحدة[5].

5)- الاهتمام بالصناعة المعجمية عند الغربيين: لقد ازداد اهتمام الغربيين بالصناعة المعجمية في العقود الأخيرة بشكل كبير، فخلال العقود الأخيرة، ارتفعت الأصوات لتطالب بإدماج علم الدلالة في

---

(1) العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، دط، الإسكندرية،-مصر، 1996، ص212.

(2) المعجم العربي في القرن العشرين، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج53، ص262.

(3) العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، ص180.

(4) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 2009، ص30.

(5) علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص06 وما بعدها.

النظرية اللغوية، وهذا ما أعطى الصناعة المعجمية دفعا جديدا، ويمكن تلخيص الاهتمام بالصناعة المعجمية من خلال المحطات التالية[1]:

1- ففي عام 1960م، عقدت جماعة من اللغويين والمعجميين مؤتمرا لهم في جامعة إنديانا لمناقشة المشكلات المختلفة المتعلقة بالصناعة المعجمية، وقد جمعت أبحاثهم التي ألقوها في المؤتمر ونشرت في كتاب استقبله المعجميون باهتمام كبير.

2- أثار ظهور قاموس "ويبستر" الدولي الثالث لسنة 1961 عاصفة من النقد والتعليق اشترك فيها عدد كبير من اللغويين والمعجميين والمربين والصحفيين، وانقسم هؤلاء بين مؤيد للاتجاه الوصفي الذي تبناه ذلك المعجم ومعارض له ويشتمل الكتاب الذي ألَّفه "سلد" و "أبيت" بعنوان "المعجمات وذلك المعجم" على اثنين وستين مقالة نقدية ظهرت حول المعجم المذكور في الفترة الواقعة بين سنتي 1961 و1962.

3- في عام 1963 نشر "كاتس" و"فودور" نظريتهما في "علم الدلالة" وطالبا بأن تُؤلَّف المعجمات على هدي مبادئ نظريتهما، وقد أثَّرت نظريتهما هذه في تفكير عدد من علماء اللغة المبرزين بمن فيهم "تشومسكي" زعيم المدرسة التوليدية التحويلية وقد أثار الجدل الذي دار بين "كاتس" و"فودور" من جهة ومناوئيهما من جهة أخرى بظهور نظريات جديدة في علم الدلالة مثل نظرية "فاين رايش" التي تضمنتها مقالة "استطلاعات في نظرية المعنى" وفي أثناء ذلك توالت الاقتراحات الخاصة بطرائق البحث المعجمية الحديثة التي أطلقها علماء اللغة مشهورون من أمثال "جارلس فلمور" و"جيمس مكولي".

4- لقد لقيت الصناعة المعجمية رواجا واهتماما ليس من لدن اللغويين فحسب، بل من المؤسسات التربوية أيضا، ففي سنة 1966، قام أحد مدرسي اللغة الانجليزية بالإشراف على مشروع سماه معجميون في أسبوع تعلم فيه طلاب السنة الثانية الإعدادية المهارات المعقدة الخاصة بصناعة المعجمات، وذلك عن طريق تصنيفهم معجم المفردات العالمية، إن هذا المشروع وغيره هو مجرد مثال على ما يجري في المدارس الحديثة من اهتمام بالصناعة المعجمية.

---

[1] ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص12-15، وينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص28-30.

6- وفي سنة 1968، دعا "جيمس سلد" إلى تشكيل "اللجنة المعجمية" في الجمعية اللغوية الحديثة، وتتطلع هذه اللجنة الآن بإمكانية تحقيق اقتراح "سلد" الداعي إلى تأسيس مركزين معجمين أحدهما في إنجلترا والآخر في الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بإنتاج معجمات قائمة على أسس لغوية.

7- وبحلول عام 1969 أصبح للصناعة المعجمية خطوة عند اللغويين لدرجة أن رئيس الجمعية اللغوية الأمريكية آنذاك "أرجبلود .أ. هل"، وقف خطاب الرئاسة على بحث بعض مشكلات الصناعة المعجمية محاولا الخروج بحلول منهجية ثابتة.

8- وفي سنة 1970، عقدت اللجنة المعجمية التابعة للجمعية اللغوية الحديثة والجمعية اللغوية الأمريكية مؤتمرا حول الصناعة المعجمية في ولاية "أوهايو" نوقشت فيه مشكلات هذه الصناعة واقترحت لها حلولا مبنية على أسس البحث العلمي.

9- عقد في نيويورك سنة 1972 مؤتمر دولي حول صناعة المعجمات الإنجليزية تبنته أكاديمية العلوم النيويوركية، والجمعية اللغوية الحديثة، ومركز العلوم التطبيقية، وحضره أشهر علماء اللغة في البلدان الناطقة بالإنجليزية، مثل "بولنجر"، و"كليسن"، و"هالدي"، و"هوكن"، و"هل"، و"جوز"، و"كوارت"، و"ماكنتوش"، و"بايك"، و"سلد"، وآخرين...[1].

إن كل هذه المحطات والإنجازات والتطورات للصناعة المعجمية، لدليل على أن الصناعة المعجمية بدأت تلقى القبول والاهتمام زمنا بعد زمن، وهي بحاجة إلى تطبيق نتائج علم اللغة وعلم الدلالة، لتكون المعاجم أكثر فائدة وأكثر إيضاحا للمعاني.

---

[1] علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص14-15.

المحاضرة رقم 07: معالجة المعنى المعجمي في الصناعة المعجمية

لا يمكن أن نتحدث عن مشكلة المعنى ومعالجته في المعاجم، دون أن نشير إلى أن النص المعجمي الذي هو أهم مكونات وأقسام المعجم، هو المحك الذي تقاس به قدرة المعجم على أداء وظائفه المعرفية والتعليمية والتربوية والثقافية والحضارية وعلى التوفيق بين مضمون عدة نظريات وما لها من تطبيقات.

فالنص المعجمي هو أهم عنصر من عناصر المعجم لأنه متصل بالبحث عن دلالة المدخل ومعناه، ويتكون من تعريفات تعتبر أساس النص المعجمي المكتمل الذي يستوجب طرقا عديدة ومتنوعة من التعريفات بمعانيها لتقديم أكبر ما يمكن من المعلومات عن المدخل المراد شرحه[1].

ويعد المعنى المعجمي أهم مطلب لمستعمل المعجم، فهو يحتل المركز الأول في معظم الدراسات في الصناعة المعجمية، والمعنى المعجمي من أصعب الأمور تناولا في الصناعة المعجمية، فبعد أن يجمع صانع المعجم مادته ويختار منها ما يشاء من ألفاظ ليستعملها كمداخل بحسب الغرض والهدف من إنشائه لمعجمه، يأتي العمل الصعب المتمثل في شرح هذه المداخل، وهي ألفاظ يختلف معناها بين شارح وآخر، فهناك بعض الألفاظ يكون من السهل إدراك ما تشير إليه مثل الألفاظ الدالة على الأشياء المادية مثل الأشجار والنباتات والحيوان والطعام والأثاث وغيرها، ومع ذلك نجد بعض الأشياء تسمى بأسماء مختلفة داخل اللغة الواحدة في بيئة لغوية واحدة، ولكن بصورة عامة فهي أشياء من السهل التعرف عليها، أما ألفاظ مثل الحق والخير والجمال والسلام والحرية والعدل وغيرها من الأشياء المعنوية فكلها تدل على أفكار أو مشاعر أو مفاهيم من الصعب تحديد معناها المعجمي، كما لا يمكن حصر ما تثيره في الذهن أو تتلاءم معه من دلالات ذات أبعاد كثيرة[2].

فعلى الرغم من أن المعجم من الناحية النظرية الخالصة يعد أفضل المصادر التي تحدد المعنى، إلا أنه قد تتسبب في غموض للمعنى للكثير من الألفاظ بالرغم من شرحها في المعجم، ولذلك لا يعول الكثيرون على المعنى المعجمي أي معنى الكلمة الوارد في المعجم، بل يعتمدون في تحديد معنى الألفاظ على طرق أخرى جاء بها علم اللغة الحديث، ومن أهم هذه الطرق هي الاعتماد على السياق، وهو

---

[1] المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، ص377-378.

[2] مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل، ص79-80.

موضوع لأحدث النظرية في دراسة المعنى، وهي النظرية السياقية بأنواعها المختلفة، الاجتماعية والثقافية واللغوية[1].

لأجل هذا كان لزاما على صانعي المعاجم أن يراعوا المعنى المعجمي أيما مراعاة وهذا حتى يكون الشرح دقيقا وموفيا حق الإيفاء بمعنى الألفاظ المراد شرحها، وأحسن أسلوب اتبع في ذلك هو تنويع طرق الشرح، فالنص المعجمي المثالي الذي يعكس صورة المعجم المثالي هو الذي يتضمن طرقا مختلفة للشرح.

وقد تعددت طرق الشرح وتنوعت مع تطور صناعة المعاجم، ومع ظهور مختلف النظريات في دراسة المعنى التي أفرزها علم اللغة الحديث، ومن أهم طرق الشرح ما يلي:

1- التعريف المنطقي: ويعد أهم أنواع التعريف وأكثرها شيوعا، وهو تعريف خارج عن اللغة، يعتمد المنطق، فيصف مضمون الشيء المراد شرحه من دون تعريفه لغويا[2]، وتحدد هذه الطريقة المعنى وتوضحه ببيان خصائص الشيء المعرف أو يوضع تعريفا له.

ويكون بذكر جنس الشيء المعرف وتميزه عن غيره من الأشياء الأخرى الداخلة في جنسه[3]، وهذا بذكر فصله النوعي أو خاصته، فالجنس لتحديد الماهية، والفصل أو الخاصة لتميزه في نفيه الأنواع الداخلة تحت جنسه[4].

ومثال ذلك تعريف المعجم الوسيط لـ "الأَرْطَاةِ" بقوله: «"الأَرْطَاةُ": واحِدَة الأَرْطَى، نَبَاتٌ شُجَيْرِيٌّ مِنْ الفَصِيلَةِ البَطَاطِيَةِ، يُثَبَّتُ فِي الرَّمْلِ، ويَخْرُجُ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ كالعِصِيّ، وَرَقُهُ دَقِيقٌ، وثَمَرُهُ كالعُنَّابِ»[5].

ويدخل تحت هذا النوع أنواع عدة مختلفة، وقد تطورت هذه الأنواع مع ظهور نظرية الحقول الدلالية والنظرية التحليلية، إذ تقوم فكرة العناصر التكوينية على تحليل المحتوى الدلالي للكلمة إلى عدد من العناصر أو الملامح التمييزية، التي من المفترض ألا تتجمع في كلمة أخرى سواء الكلمة المشروحة، وإلا

---

[1] ينظر: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، ط1، 1966، ص94-95.

[2] من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، ص160.

[3] علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص140.

[4] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص121.

[5] المعجم الوسيط، مادة "أرط"، ص14، العمود رقم2.

كان اللفظان مترادفين، وتفيد هذه النظرية في تحليل المترادفات والمشترك اللفظي حيث تكمن هذه النظرية صانع المعجم أن عدد العناصر التي سيتضمنها تعريفه للفظ، والتي تميز من غيره من الكلمات الواردة معه في المجال نفسه، مثال ذلك للتمييز بين مقاعد الجلوس في العربية (مقعد، كرسي، دكة، أريكة، كنبة...) يمكن التفريق بينها من خلال الملامح التي تميز نوعا من آخر، من حيث الشكل أو الوظيفة، أو صفات أخرى[1].

كما قامت المقاربة السيمية (Semic) على أساس دراسة المدلول أو المعنى لمجموعة من المداخل التي تنتسب إلى حقل دلالي واحد، وهي تعتمد تحليل الخصائص المميزة الجاري العمل بها في علم الأصوات الوظائفي، من ذلك أنها تحدد كل عنصر من عناصر المجموعة المختارة بوجود (x) أو بانعدام (-) فتتحدد بذلك الخصائص المميزة، ولا شك أن هذه المقاربة وصفية في حد ذاتها، حتى يمكن لها أن توفر مميزات الحقول الدلالية كلها بغية وصف المعجم ومادته وصفا جديدا، إلا أن هذه المقاربة لا تستغني عن المقاربة التوزيعية التي تزودها التضمينات الخاصة بالنظام السياقي حتى تستكمل خصائص الحقل ومداخله[2].

2- **التعريف الاشتمالي** (Hyponymy): يعد التعريف الاشتمالي من أهم العلاقات داخل الحقل المعجمي، ويضم علاقة الاشتمال أو التضمين وعلاقة الكل بالجزء، وهذا يقتضي إيجاد الكلمة الغطاء أو اللفظ الأعم[3].

والتعريف الاشتمالي يكون بذكر أفراد الحقل، ويتم عن طريق تقديم قائمة تحوي كل التصورات التي تقع تحت اللفظ المشروح، مثل تعريف المركبة الآلية بذكر أفرادها (السيارة، حافلة، شاحنة وغيرها)، ويستعمل بكثرة في معجمات المصطلحات، والمعجمات الفنية، ويلجأ إلى هذا النوع من التعريف عادة في المجالات القربى المختلفة، وكذلك في المجموعات الصغيرة مثل أيام الأسبوع وألفاظ القياس والكيل ودرجات الحرارة[4].

وإن مثل هذا التعريف يكون سهلا إذا كان الشيء فردا واحدا أو أفرادا يمكن حصرها، ولكن يصعب تطبيقه، أو يستعمل في الشيء الذي تتعدد أفراده وتتنوع مثل التوابل والحيوانات المفترسة، كما يعد

---

[1] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص126 وما بعدها.

[2] من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، محمد رشاد الحمزاوي، ص 174، 176.

[3] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص146.

[4] نفسه، ص127.

أمرا صعبا حين يشتهر اسم الفرد أو يرتبط بصفة أو حادثة معينة مثل (تشومسكية، الحاتمية، المكارثية) أو كلمات مثل (ووترجيت، المرأة الحديدية) التي يتوقف فهمها على معرفة المكان أو الحدث الذي يشير إليه اللفظ، ومشكلة النوع الأخير أن دلالته غير مستقرة، وقد يختفي بانتهاء الحدث[1].

3- التعريف الإسمي: ويتضمن مجموعة من طرق الشرح التقليدية المعتمدة في معظم المعاجم العربية والغربية، قديمها وحديثها، وأشهر هذه الطرق التعريف بالمرادف وبالضد والتعريف بالتخصيص وبالعبارة وغيرها[2].

وقد تباينت المواقف تجاه الشرح بالمرادف في المعجمات فعد معظمهم هذا النوع من عيوب الشرح، ولا سيما عند اتباع نظريات الحقول الدلالية والتحليلية والتوزيعية والسياقية بدعوى عدم وجود الترادف الكامل التطابق وأنه لابد أن تكون هناك فروق دقيقة بين معاني الكلمات المترادفة لا يصح معها أن تحل الواحدة منها محل الأخرى في سياق واحد[3].

كما أنها تعزل اللفظة عن سياقها وتقدمها جثة هامدة، إلى جانب عيوب أخرى منها أنها تخدم غرض الفهم وحده، ولا تصلح لغرض الاستعمال، وقد حُذر من استخدام هذه الطريقة عندما تكون الألفاظ من نوع المشترك اللفظي، ومختلفة عن أختها في درجة الاستعمال، أو يكون في معناها التضمين[4].

ولهذا فقد دعا بعضهم إلى ضرورة الإشارة إلى الفارق الدلالي الدقيق بين اللفظتين أو الألفاظ المتقاربة المعنى عن طريق تعبير سياق مختصر أو تركيب موجز يذكر مع التعريف، وبذلك يكون القارئ قد فهم الكلمة المفسرة، واطلع على كلمة أخرى لها معنى متشابه أو قريب منها[5]، بينما تحفّظ آخرون تجاه طريقة الشرح بالمرادف، واقترح أن يقلل التفسير بها ما أمكن، وإذا حدث وأن فسربه، اختير لذلك المرادف الأكثر شيوعا ووضوحا[6].

---

[1] علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص140.

[2] ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، حلام الجيلالي، اتحاد الكتاب العرب، دط، دمشق-سوريا، 1999، ص105، وما بعدها.

[3] المعاجم اللغوية العربية، أحمد محمد المعتوق، المجمع الثقافي، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص236.

[4] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص141.

[5] المعاجم اللغوية العربية، أحمد محمد المعتوق، ص238.

[6] المعجم العربي؛ نشأته وتطوره، حسين نصار، دار مصر للطباعة، ط$_2$، القاهرة-مصر، 1968، 771/2.

وهناك من رأى أن هذه الطريقة تصلح في حالات كثيرة منها: المعجمات الموجزة، والمعجمات المدرسية، وفي معجمات المصطلحات، وعند شرح اللفظة المعربة بنظيرتها العربية، وفي المعجمات الثنائية اللغة، في حالة تزويد القارئ بلفظة مقاربة أو مشابهة مع ضرورة ذكر الفرق[1].

ومن الشروح التقليدية أيضا الشرح بالأضداد الذي عده بعضهم نوعا من الشرح بالمرادف أو المقارب، لأن وجود علاقة التقابل بين اللفظين يجعل من السهل ورود أحد اللفظين في الذهن، ولعل هذا هو السر في عد البعض من اللغويين المترادفات والأضداد "نوعا من المجموعات الدلالية المعجمية"، أو تنوعا في الحقول الدلالية، لأن اللفظين المتقابلين في المعنى قد تحملان قدرا مشتركا من الصفة مما يجعلهما مترادفين ومتضادين في الوقت نفسه.

4- الشرح بالشاهد: كانت الشواهد تمثل دائما عنصرا من عناصر المعجم قديما وحديثا وذلك لإيضاح المعنى وشرحه خاصة، وقد اختلف مفهوم الشاهد وتقديمه أو شرحه على مر العصور.

وإذا أردنا أن نوضح هذه المسألة في الصناعة المعجمية العربية، فإنها كانت محط اهتمام ودراسة من لدن الباحثين في الشأن المعجمي، فعن مصادر هذه الشواهد يلاحظ أن العرب قد أخذوا الشواهد من كتابات العصر الذهبي للغة، أي شواهد عصر الاحتجاج، حيث كانت اللغة نقية برأيهم، وهذا لعدة عوامل وأسباب أهمها سلامة كلام العرب من اللحن وسلامته من العجمة.

ونجد الشاهد في النص المعجمي يتنازعه رأيان متناقضان، رأي معياري ورأي وصفي، فالاتجاه المعياري يركز على مرحلة معينة ونوع معين من النصوص في الاستشهادات وهو متشدد في الأخذ بالشاهد من أي مصدر وفي مستويات اللغة المختلفة[2]، أما الاتجاه الوصفي الذي يدعو إلى ضرورة اقتباس معظم الشواهد من الكتّاب المعاصرين بصرف النظر عن خلود نتاجهم الأدبي أو جودته فبرأيهم أن المعجمي هو مشرّع وليس مؤرخا[3].

5- الشرح بالصورة: إن الدعوة إلى توضيح بعض الألفاظ بالصورة في المعجم دعوة قديمة أخذت بها المعاجم الأوروبية، وقد استعملت الشواهد الصورية أول مرة في عام (1857)، حين أصدر "جون

---

[1] صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص142.

[2] ينظر: حركة التأليف عند العرب، أمجد الطرابلسي، دمشق-سوريا، 1954، ص49.

[3] ينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، ص143.

أموس كومينوس" كتابه الثنائي اللغة "العالم مصورا"[1]، أما على صعيد المعجم فأول من استخدمه هو الفرنسي "فوربيير" (1868)[2]، ثم زاد الاهتمام بالشواهد الصورية مع تطور وسائل الطباعة والتصوير، حتى غدا من أساسيات وسائل التأليف المعجمي.

ويلعب الرسم أو الصورة دور اللفظة المرادفة في الشرح أو التعريف بالمرادف بالنسبة إلى اللفظ العام، وللصور مزايا عدة مما أنها أكثر وصفية من العبارة وأكثر توفيرا للمساحة من التعريف اللغوي أحيانا، وهي تستطيع أن تميز بين الأشكال المتعددة للنوع نفسه مما تقوم به العبارة، كما أنها ذات مظهر نفسي وتربوي[3].

وفي الصناعة المعجمية العربية يعد "المنجد" أول معجم عربي استخدم الصور والرسوم التوضيحية[4]، ثم استعان بها معجمات أخرى، مثل "متن اللغة"[5]، و"المعجم الوسيط"[6]، و"الرائد"[7]، و"المعجم الكبير"[8]، وغيرها.

---

[1] ينظر: المعاجم اللغوية العربية، أحمد محمد المعتوق، ص245.

[2] ينظر: المعجم العربي، قاسم رياض، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1987، ص256.

[3] ينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، ص148-149.

[4] ينظر: المنجد في اللغة والأدب والعلوم، لويس معلوف اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، ط19، بيروت-لبنان، دت.

[5] ينظر: متن اللغة، الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، دط، بيروت-لبنان، 1958.

[6] ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بمصر، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة-مصر، 2004.

[7] ينظر: الرائد، جبران مسعود، دار العلم للملايين، ط7، بيروت-لبنان، 1992.

[8] ينظر: المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية بمصر، طبع مؤسسة روزاليوسف، ط1، القاهرة-مصر، 1992.

المحاضرة رقم 08: التعريف الإسمي في الصناعة المعجمية

نقصد بالوظائف المعجميّة كلّ ما يؤدّيه المعجم لتوضيح معنى اللّفظ سواء من ناحية الشّكل أو المضمون، وقد حدّد المتخصّصون مجموعة من هذه الوظائف أسمو بعضها وظائف أساسية والأخرى مساعدة أو ثانوية.

ويعد الشرح أو التّعريف من أهم متطلّبات الصناعة المعجمية بل أساس صناعة أي معجم، ولذلك كثر الاهتمام بكيفية شرح المعنى والتعريف باللّفظ المدخل ممّا أنتج نظريات وأنواعا متخصصّة لتحديد هذه النّماذج من التعاريف، ويعدّ التعريف والشّرح أهمّ وظيفة معجمية تحدّد نجاح أو فشل المعجم في تقديم المعلومات المطلوبة حول اللّفظ المراد شرحه، ويختلف التّعريف باختلاف الوسائل المساعدة له، فهو إمّا بسيط يعرِّف اللّفظ بمرادفه أو ضدّه، أو متخصّص يقدّم تعريفا بنيويّا للّفظ المراد شرحه، أو معقّد يعرف الشّيء ببيان نوعه وخصائصه، وفيما يلي نظرة على كل نوع من هذه الأنواع.

التّعريف الاسمي: يعد الشّرح أو التّعريف من أساسيات النّص المعجمي ومن ضروريات اكتماله، ونقصد به التحليل الدّلالي للكلمة المدخل، ويتكوّن من عدّة شروح معنوية يختلف كلّ تفسير عن آخر ويشكّل معنى أو مصطلحا معجميّا متداولا.

وبما أنّ وظيفة المعجم الأساسية هي شرح الكلمات فقد عدّ التعريف بشتى أنواعه قوام المعجم، فاهتمّ به المتقدّمون والمتأخرون وأجادوا في تبيان معنى الكلمة انطلاقا من أنواع التعريف التي كانوا يعرفونها.

أشكال التعريف الاسمي في المعاجم.

1)- مفهوم التعريف الاسمي: يعد التّعريف الاسمي أشهر أنواع التّعاريف استخداما في المعاجم العربية وذلك لبساطة هذا النوع في الشرح، إذ يكتفي فيه الشّارح بتقديم معنى اسم الشيء ولا يتجاوزه، فالدّلالة على معنى الاسم تعني أنّ المعرّف ليس في حاجة إلى ذكر حدّه وماهيته وخصائصه المميّزة، بل الوقوف على الطّريقة الّتي تستعمل بها هذه الكلمة أو تلك في اللّسان المستعمل بين النّاس.

إنّ هذا التعريف ينطلق من فكرة أساسية تقوم على أنّ كلّ لفظ أو عبارة له مقابل. وبذلك فإنّ التّعريف الاسمي يقوم أساسا على البساطة في الشّرح وتقديم المعلومات الضرورية فقط.

2)- صور التّعريف الاسمي: يتجلّى التّعريف الاسمي في عدّة صور وأنواع أهمّها ما يلي:

أ- **التعريف بالكلمة المفردة:** وفي هذا النوع من أنواع التعريف الاسمي تظهر الكلمة المفردة كمكافئ للمدخل، ويشتمل على الأنواع التالية:

أ1- **التعريف بالمرادف :** والمقصود بالتعريف بالمرادف المكافئ الاسمي له؛ إذ يوجد دائما، على الأقل، زوجا من المترادفات لكل مفهوم لغوي، وهذا المفهوم يمكن أن يكون كلمة فذّة أو عبارة، أي إنّ المرادف المقصود هو المعادل كنوع من أنواع المساواة بين الدّال والمدلول وليس المعادل الموضوعي،فالترادف هنا؛ هو ما كان معناه واحد وأسماؤه، وهو في علم اللغة الحديث: «ألفاظ متّحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق»[1] وقد أشار المحدثون إلى أنّ الترادف ظاهرة موجودة في كل اللّغات الإنسانية، ولكن في ضوء شروط حدّدوها كما يلي:

1- الإتفاق بين الكلمتين اتّفاقا تامّا في المعنى، فإذا تبين لنا بدليل قويّ أن العربي مثلا كان حقّا يفهم من كلمة "جلس" شيئا لا يستفاد به من كلمة "قعد" قلنا حينئذ ليس بينهما ترادف.

2- الاتحاد في العصر، فالمحدثون حين ينظرون إلى الترادف ينظرون إليه في عهد خاص وزمن معين لا تلك النظرة التاريخية التي تتبع الكلمات المستعملة في عصور مختلفة.

3- أن لا يكون أحد اللفظين نتيجة تطوّر صوتي للآخر، فحين نقارن بين "الجثل" و"الجفل" بمعنى النمل، نلاحظ أنّ إحدى الكلمتين يمكن أن تعد أصلا والأخرى تطورا لها.

4- أن تنتمي الكلمات المترادفة إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات.

وقد خلص علماء الدّلالة إلا أنّ السّياق هو الفيصل في تحديد كون الكلمتين مترادفتين أم لا، فإذا أمكن انتزاع كلمة من جملة وإحلال كلمة أخرى محلها دون تغيير المعنى، فالكلمتان مترادفتان.

وفكرة التّرادف الدّلالي ذات أهمية خاصّة في العمل المعجمي، ولقد استغلت المعاجم العربية منذ بداياتها هذا النوع من التعريف وكثر في شرحهم للمفردات، ومن نماذج هذا النّوع من التعريف بالمرادف مثلا:

- شرح الخليل بن أحمد الفراهيدي(175ه) لألفاظ متعدّدة بشبيهاتها في المعنى ومرادفاتها في أوّل معجم للّغة العربيّة المسمّى بمعجم "العين"، من ذلك مثلا لفظة الشِّقَاق، يقول: «الشِّقَاقُ:

الخِلاَفُ»[1].والتعريف هنا كان بلفظ واحد، وهو تعريف نظنّه كاف في هذا الموضع، فإن قلنا الشِّقَاق أو قلنا الخلاف فالمعنى واحد.

- و نجد الجوهري(394ه) كذلك في القرن الرابع يستخدم هذا النّوع من البساطة في الشرح فيقول في شرحه للفظة التَّسْدِيد: «التَّسْدِيدُ: التَّوْفِيقُ»[2].

ولكن على الرّغم من كثرة استخدام هذا النوع من التعريف إلاّ أنّه يحمل عيوبا جمّة، لذا لا يصلح الاعتماد عليه بمفرده؛ بل لابدّ أن يكون ضميمة لطريقة أخرى، ويعيب الاعتماد على الشرح بالمرادف وحده ما يأتي:

- أنّه يخدم غرض الفهم وحده ولا يصلح لغرض الاستعمال.

-أنّه يعزل الكلمة عن سياقاتها ويقدّمها جثة هامدة لا روح فيها ولا حياة.

-أنّه يقوم على أساس فكرة وجود ظاهرة الترادف، وإمكانية إحلال كلمة محل أخرى دون فارق في المعنى وهو أمر مشكوك فيه.

فكلّ لفظة تحمل شيئا من الخصوصيّة في المعنى، من ذلك تعريف كلمة (ولج) بـ(دخل)، وهو ترادف غير حقيقي ذلك أنّ في (ولج) معنى لا يتحقق ولا يوجد في (دخل)، لأنّ الدّخول يستوجب وجود المنفذ كالباب أو الثقب، في حين أنّ الولوج يستوجب ضيق المنفذ أو عدم وجوده كولوج الإبرة في القماش أو الوتد في الأرض، ومثل هذا يقال بالنسبة للقلب والجنان، وتهيّج وثار وقعد وجلس، والقبح والسوء، حيث كل مفردة تمثل معنى أوسع من الثانية أو أخص منها.

إضافة إلى ذلك فإنّه يوقع كثيرا في الدّور، حيث إننا نجد المعجمي مثلا يعرّف كلمة ما بمرادفها وحين نعود للمدخل المرادف نجده يحيلنا على الكلمة الأولى، وهو أمر غير مقبول لأننا لا نستفيد من التعريف بشيء.

ولكن على الرغم من هذه العيوب فإنه لا يمكن إنكار التعريف بالمرادف كليّا لأنه يتضمّن بعض المزايا منها سرعة الحصول على الألفاظ المتقاربة والمتشابهة، أو تلك المنتمية إلى الحقل الواحد، وهي ميزة تربوية تعليمية تثري الرّصيد المفرداتي.

---

[1] العين، مادة (شقق)، 07/5.

[2] تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (سدد)، ص233.

وقد حدّد "أحمد مختار عمر" بعض الأماكن التي يصلح فيها التعريف بالمرادف وهي:

1- المعاجم الموجزة والمعاجم المدرسية الّتي تقوم على الاختصار والتركيز وتعتمد على الصورة والوسيلة الإيضاحية كثيرا.

2- معاجم المصطلحات مثل الترادف بين "كلوريد الصوديوم" و"الملح" المعروف.

3- عند شرح كلمة معرّبة بنظيرتها.

4- إذا كان المراد تزويد القارئ بكلمة أخرى مقاربة أو مشابهة، مع الحرص على ذكر الفرق أو الفروق الدّقيقة بين اللّفظين.

5- في المعاجم الثّنائية التي تضع اللّفظ الشارح من لغة مقابل اللّفظ المشروح من لغة أخرى وتتحدد الدقّة في المعاجم العلميّة عادة.

وخلاصة ذلك إنّ التعريف بالمرادف لا يصلح إلا كوسيلة أولية للشرح، ولذلك يجب أن يستعين المعجمي بتقنيات أخرى من أجل بلوغ الهدف والمتمثل في الوصول إلى المعنى المطلوب.

أ$_2$- **التعريف بالضدّ:** يشيع التعريف بالضد في المعاجم العربية قديمها وحديثها، وذلك ليسره من جهة ولاعتقاد المعجمي بوجود مرادفات وأضداد تامة تصلح لأن تكون وسيلة وعونا على حلّ مصاعب التّعريف في القاموس من جهة أخرى.

ومن أمثلة ذلك في المعاجم العربية:

- «البُغْضُ: ضِدُّ الحُبِّ»[1].- «الحَقُّ: نَقِيضُ البَاطِلِ»[2].

ويكثر استعمال هذا النوع من التعريف في الكلمات الدالة على السلب كالألوان والهيئات، ولكن على الرغم من استثماره في التعريف المعجمي العربي إلاّ أنّه يعدّ محدود الفائدة لأنّه لا تخضع له في المعجم سوى كلمات قليلة قابلة للسّلب.

أ$_3$- **التعريف بالمشتقّ:** وهو أن يعرّف المدخل بأحد مشتقّاته في شكل إحالة، على أساس أنّ المشتق معروف، أو سبق تعريفه ضمن الأسرة الاشتقاقية كما في المعاجم ذات المداخل المفقرة.

---

[1] تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (بغض)، ص1066.

[2] العين، مادة (حق)، 6/3.

ويبدو هذا النّوع من التعريف منتشرا بكثرة في المعاجم اللغوية العربية منها والأجنبية على حد سواء، وربما رجع ذلك إلى بساطته واقتصاديته وسهولته.

ومن أمثلة ذلك في المعاجم العربيّة ما يلي:

- «القِرَّةُ: مَا تُصِيبُهُ مِنَ القُرِّ»[1].- «بَغُضَ الرَّجُلُ: صَارَ بَغِيضًا»[2]. - «الأَحْمَرُ مِنَ الأَشْيَاءِ: مَا لَوْنُهُ الحُمْرَةُ»[3].

إنّ هذا النّوع من التعريف يعتمد على السهولة في بسط الأشياء، غير أنّ هذه السّهولة ليست دائما مؤكّدة، فالمعجمي في هذه الحالة يتّكل على المحال عليه من المشتقّات المعرّفة، وكثيرا ما تكون مشتقّات الجذر غير معرّفة تعريفا كافيا، ممّا يؤدّي إلى الغموض، كما أنّ المستعمل في هذه الحالة إمّا أن يقف على المعنى، إذا كان عارفا بدلالة مشتقّات الجذر، وإمّا أن يعود إلى الجذر أو المشتقّ المحال عليه دلاليا.

وهذا ما يؤدّي إلى الوقوع في الدّور والّذي يعدّ عيبا من عيوب الصناعة المعجميّة قديمها وحديثها، فالقاعدة تقول: لا يمكن أن نعرّف كلمة بنفسها، أو بكلمات من أسرتها. فلا يصحّ أن نعرّف مثلا كلمة حَسُبَ بِصارَ حَسِيبًا، إذ لا يجوز أن تدخل الكلمة المعرّفة ولا المشتقّات منها في التعريف إلاّ إذا كان مركّباً وقصد بشرحه المعنى الجديد الّذي اكتسبه بالتّركيب.

أ4- **التعريف بالترجمة:** الأصل في هذا النّوع من التّعريف أن يكون مختصّا بالمعاجم الثنائيّة أو المتعدّدة الألسن، أما المعاجم الأحادية فيكون التعريف فيها بلغة واصفة من اللسان نفسه، فإذا كان من خصائص معجم الترجمة ألا يشرح اللفظة الأجنبية بتعريف أو تفسير وإنما يعطي الكلمة المعادلة تماما انطلاقا من كون الترجمة هي تحويل كلمة دالة في أحد الألسن إلى كلمة دالة في لسان آخر، فإنّ من خصائص المعجم أحادي اللسان أن يقدّم للمدخل تعريفا كافيا وتاما.

ولقد جارت المعاجم المعاصرة التطوّر الحضاري وأخذت تستعين بالترجمة في التعريف، وإن كانت هذه الظاهرة نادرة ومحدودة، ومن أمثلة ذلك:

---

[1] العين، مادة (قر)، 21/5.

[2] تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (بغض)، ص1066.

[3] المعجم الوسيط، مادة (حمر)، ص196.

- «المِجْهَرُ: المِكْرُوسْكُوبmicroscope»[1].- «مِذْيَاعٌ: ج مَذَايِيع جِهَازُ الرَّادِيُو radio»[2].

ب- **التعريف بالكلمة المخصّصة:** إذا كان الشرح بالمرادف يعتمد على كلمة واحدة مفردة، فإنّ هذا النّوع من الشرح يقوم على أساس تحديدي، فهو لا يكتفي بالكلمة المفردة في تعريف المدخل، بل يخصّها بكلمة أخرى تنسبها أو تصفها، ويبدو أنّ هذه الطّريقة أحسن حظّا من التعريف بالكلمة المفردة لأنّه عن طريق التّخصيص يقف القارئ على سمة إضافية من سمات المعرّف ممّا يجعل المدخل يتميّز ولو نسبيا عن بقية الأشباه.

ومن أمثلة هذا النّوع من التعريف في المعاجم العربية:

- «النَّجْذُ: الكَلاَمُ الشَّدِيدُ»[3]، فلو اكتفى المعجمي بالمرادف الّذي هو الكلام لكان التّعريف ناقصا غير دقيق، أو يمكننا القول إنّه قد يميل إلى الخطأ، فالكلام الشّديد ليس هو تماما الكلام العادي، ذلك أنّه يوحي على استياء وغضب من المتكلّم.

- «الخِيمُ: فِرَنْدُ السَّيْفِ»[4].- «شَاكُوسٌ: المِطْرَقَةُ الصَّغِيرَةُ»[5].

وبذلك فإنّنا نلاحظ أنّ هناك تخصيصا للمعنى وتحديدا له لكي لا يختلط الأمر.

ج- **التعريف بالعبارة:** ويعدّ هذا النّوع من التّعريف الصورة الثالثة من التعريف الاسمي، ويتميّز بأنّه يتجاوز الكلمة المفردة، كالمرادف أو الضدّ، والكلمة المخصّصة ليظهر في شكل عبارة أو جملة إلاّ أنّه لا يصل إلى التعريف التّام منطقيّا كان أم بنيويا، بحيث يضلّ قاصرا على تغطية كل خصائص المعرّف أو اسمه كما هو مستعمل في اللّغة بين الناس في كثير من المداخل التي تحتاج إلى تعاريف دقيقة.

ومن أمثلة هذا النّوع من الشرح في المعاجم العربية ما يلي:

- «المَطْعُ: ضَرْبٌ مِنَ الأَكْلِ بِأَدْنَى الفَمِ، وَالتَّنَاوُلُ فِي الأَكْلِ بِالثَّنَايَا وَمَا يَلِيهَا مِنْ مُقَدِّمَةِ الأَسْنَانِ»[1].- «اللَّوْنُ: مَا فَصَلَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَغَيْرِهِ»[2].

---

[1] المعجم الوسيط، مادة (مجهر)، ص147.

[2] المعجم العربي الأساسي: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار لاروس، تونس، 1989، مادة (مذياع)، 513.

[3] المعجم الوسيط، مادّة (نجذ)، ص902.

[4] نفسه، مادة (خيم)، ص267.

[5] المعجم العربي الأساسي مادّة (شكس)، ص698.

وبهذه الأمثلة يتّضح لنا الفرق بين أنواع التعاريف الاسمية الثلاث، حيث إنّ التعريف بالكلمة المفردة يقوم على شرح معنى المدخل بكلمة واحدة وفقط وكأنّه يقول إنّ معنى المدخل يكتفي بهذه المفردة، أمّا التعريف بالمخصصّة فإنّه يضيف بعضا من الوصف والتحديد للمدخل لكي يتبيّن أكثر معنى المدخل، أمّا التعريف الّذي نحن بصدده الآن وهو التعريف بالعبارة فهو يقوم على كافّة أنواع الوصف والتّحليل، في حدود التعريف الاسمي، ليصل إلى المعنى المطلوب.

---

(1) العين، مادة (مطع)، 27/2.

(2) المنجد في اللغة والأعلام، مادة (لون)، ص741.

المحاضرة رقم 09: التعريف المنطقي في الصناعة المعجمية

يطلق مصطلح التعريف المنطقي على كلّ تعريف يسعى إلى شرح معنى الكلمة بذكر مكوّناتها، وهو تعريف يستمدّ بعض شروطه من المنطق الأرسطي المتمحور حول الكلّيات الخمس، والتي يقصد بها المعاني العامّة التي تصدق على كثير من الأشياء، وتسمّى المحمولات أيضا، وهي المعاني المجرّدة. وهذا التعريف خارج عن اللغة، يعتمد المنطق فهو يصنّف الكلمات بحسب المحسوس والمجرّد والحقيقة والمجاز، وكثيرا ما يفسّر المداخل بنصٍّ أو يصنّف مضمونها دون أن يعرّفها لغويا أي إنّه لا يحلّل عناصر المداخل دلاليّا في النّظام اللّساني، بقدر ما يعبّر عن حقيقة الشيء الجوهرية.

ومثال التعريف المنطقي في المعاجم العربية ما يلي:

- «الكَلْبُ: حَيَوَانٌ أَهْلِيّ مِنَ الفَصِيلَةِ الكَلْبِيَّة، وَرُتْبَةُ اللَّوَاحِمِ، فِيه سُلاَلاَت كَثِيرة، تُرَبَّى لِلْحِرَاسَةِ أَوْ لِلصّيْدِ أوْ لِلجرّ»[1].

- «اليَرْبُوعُ: حَيَوَانٌ مِنَ الفَصِيلَة اليَرْبُوعِيَّة صَغِير، عَلَى هَيْئَة الجَرْذ الصَّغِيرِ، لَهُ ذَنَبٌ طَوِيلٌ يَنْتَهي بِخُصْلَةٍ مِنَ الشَّعْرِ، وَهُوَ قَصِيرُ اليَدَيْنِ طَوِيلُ الرِّجْلَيْنِ»[2].

ويمكن أن نحلّل هذا المثال إلى المكوّنات التالية:

1- حيوان: ملمح يقابل الجنس.

2- من الثدييات: ملمح يقابل النّوع.

3- من الفصيلة اليربوعية: ملمح يقابل الفصل.

4- له ذنب طويل: ملمح يقابل الخاصية.

5- قصير اليدين: ملمح يقابل العرض العام.

ويتحقق هذا النّهج في التعريف على النّحو التّالي:

---

[1] المعجم الوسيط، مادّة (كلب)، ص794.

[2] نفسه، مادّة (يربوع)، ص325.

- أن ينسب الشّيء المعرّف إلى جنسه الّذي ينتمي إليه (حيوان، نبات، معدن).

- أن يُفْصَل عن بقيّة الأشياء الأخرى التي تنتمي إلى الجنس نفسه، وذلك بذكر نوعه أو فصله (ثديي، عشبي، صلب...).

- أن يميّزه عمّا يشاركه في بعض الصّفات والملامح الأخرى الخاصّة أو العامّة والأغراض المفارقة كاللّون والشكل والحجم والوزن والطول والوظيفة وهكذا كلّما أضفنا عنصرا من عناصر المعرّف ازداد تمييزا عن غيره من الأشباه والنّظائر.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه الأركان جميعا لا تعتمد مجتمعة مع كل مدخل معجمي؛ بل إنّها قلّما تجتمع كلّها في المادّة الواحدة، ثمّ إنّ المؤلّف قد لا يتبع في إيرادها التّرتيب نفسه في كلّ الموادّ فقد يتقدّم ركن عن ركن.

ويعترض التّعريف المنطقي عدّة مشاكل أهمها:

- صعوبة تحديد الجنس في جميع الحالات (أسماء الأجناس والأدوات).

كذلك اعتبار ما تحت التّصنيف الأعلى (أو الجنس) نوعا منه مثل الطّائر بالنسبة للعصفور، ومثل الزّهرة بالنسبه للورد...وهذا يعني أن أي تعريف للمستوى الأدنى يجب أن يبدأ كالتالي: الصّقر نوع من الطيور، و الورد نوع من الزهور...ولكن كثيرا ما تختفي هذه العلاقة النّوعية وتحل محلّها علاقة وظيفية كعلاقة البندقية بالسلاح وعلاقة السيارة بأدوات النّقل، فليست البندقية نوعا من السلاح، ولا السيارة نوعا من أدوات النقل. وقد تكون العلاقة غير الاشتمالية أو الوظيفية، كأن تكون علاقة الجزء بالكل، فالفم ليس نوعا من الوجه ولكن جزء منه، كما أنّ العلاقة قد تكون التجاور في المكان مثل أدوات المائدة التي تضم الملعقة والشوكة والسكين، وهي أشياء متنوّعة ليس هناك ما يجمعها سوى الوظيفة واتّحاد المكان.

- عدم ضبط حدود للسّمات الخصوصية، فهي تختلف من قاموس إلى آخر ومن تعريف إلى آخر، وهو ما يؤول بالتعريف إلى عدم الالتزام بشرط التعبير عن المعرّف ولا شيء غير المعرّف المجرّب بالسؤال المزدوج «هل جميع ما يطلق عليه "أ" هو "ب"؟ وهل كل "ب" يطلق عليه "أ"؟».

ولذلك كثيرا ما نجد القاموسي يزاوج في التعريف بين ثلاث حالات مختلفة:

أ- تعريف ضعيف الخصائص، إذا أجاب عن السؤال الأوّل فقط، ومثاله:

- «الدّخْنَانُ: ضَرْبٌ مِنَ العَصَافِيرِ»[1]. فالاقتصار على أنّ الدّخنان هو ضرب من العصافير يعد تعريفا ناقصا جدّا ذلك أنّه لم يستوف شروط التعريف.

ب- تعريف كاف إذا أجاب عن السؤال المزدوج، ومثاله:

- «الكُرَّاثُ: عُشْبٌ مُعَمَّرٌ مِنَ الفَصِيلَةِ الزِنْبَقِيَةُ، ذو بَصَلَةٍ أَرْضِيَّةٍ تَخْرُجُ مِنْهَا أَوْرَاقٌ لَيْسَتْ جَوْفَاء وَفِي وَسَطِهَا شمراخ يَحْمِلُ أَزْهَارًا كَثِيرَةً، وَلَهُ رَائِحَةٌ قَوِيَّةٌ، وَمِنْهُ الكُرَاثُ الشَّامِي، وَهُوَ أَبُو شُوشَة»[2].

ج- تعريف مبالغ في خصائصه، وذلك إذا ذكر عددا كبيرا من المكوّنات يفوق الوصف الضّروري، وهذا التعريف يطلق عليه عادة التعريف الموسوعي ويكثر في مجالات المعارف العامّة، ومثاله:

- «الرَّخَمُ: طَائِرٌ غَزِيرُ الرِّيشِ، أَبْيَضُ اللَّوْنِ مُبَقَّعٌ بِسَوَادٍ، لَهُ مِنْقَارٌ طَوِيلٌ، قَلِيلُ التَقَوُّسِ، رَمَادِيُّ اللّوْنِ إِلَى الحُمْرَةِ، وَأَكْثَرُ مِنْ نِصْفِهِ مُغَطًّى بِجِلْدٍ رَقِيقٍ، وَفَتْحَةُ الأَنْفِ مُسْتَطِيلَةٌ عَارِيَةٌ مِنَ الرِّشِ، وَلَهُ جَنَاحٌ طَوِيلٌ مُذَبْذَبٌ يَبْلُغُ طُولُهُ نَحْوَ نِصْف مِتْرٍ، وَالذَنَبُ طَوِيلٌ بِهِ أَرْبَعَ عَشَرَ رِيشَة، وَالقَدَمُ ضَعِيفَة والمَخَالِبُ مُتُوَسِّطَةُ الطُّولِ سَوْدَاءُ اللَّوْنِ»[3].

إنّ هذا المثال يوضّح مدى المبالغة في ذكر خصائص الشيء المعرّف، فمعلومات مثل الأنف المستطيل والمخالب المتوسطة ليس لها أي قيمة في مثل هذا المعجم، والذي من المفروض أن يترك مثل هذه المعلومات للمعاجم الموسوعية.

---

[1] المعجم الوسيط، مادّة (دخنان)، ص276.

[2] نفسه، مادّة (كراث)، ص782.

[3] المعجم الوسيط، مادة (رخم)، ص336.

المحاضرة رقم 10 : التعريف البنيوي في الصناعة المعجمية

التحليل البنيوي منهج وصفي يسعى إلى دراسة اللغة كنظام من العلاقات القائمة بين عناصرها، ويقوم في الدّرس المعجمي على أساس تحليل المفردات إلى مجموعة من البنى أو الأنظمة تتألّف من عناصر تكتسب معانيها من خلال علاقاتها ببعضها البعض، فالمدخل المعجمي في إطار هذا المنهج يكتسب معناه من خلال مكوّناته البنيوية أو المفهومية التي ترتبط بغيره من المفردات.

ويستثمر التعريف اليبنيوي مجموعة من المناهج من أهمّها: التّعريف بالحقل الدّلالي، والتّعريف السّيمي والتّوزيعي والتّعريف الإجرائي.

ونعثر في شرح المفردات في المعاجم العربية القديمة والحديثة على ملامح مجموعة من التعريفات المقتبسة من النظريات الدلالية من بينها:

1- التعريف التوزيعي المقتبس من النظرية التوزيعية.

2- والتعريف السّياقي المقتبس من النظرية السّياقية.

3- والتعريف الإجرائي المقتبس من الذرائعية.

4- والتعريف بالحقل الدّلالي المقتبس من نظرية الحقول الدلالية.

1/ **التّعريف التّوزيعي:** لقد تجسّدت النظرية التوزيعية في مجال المعجم خاصة في طرق التعريف، فتبنّى المعجميون عن معرفة أو عن غير معرفة طريقة التعريف التوزيعي، والّذي يقوم على اعتبار مجموعة السياقات التي يمكن لعنصر لغوي أن يستخدم فيها، أي تفريق الكلمة المدخل على مجموعة من الأسيقة المختلفة مع المعاوضة للوقوف على دلالتها، وينبثق هذا التعريف من منهج التحليل التوزيعي الذي يعرف الوحدات المفرداتية من خلال الموقع الذي توزّع ضمنه الكلمة، وليس على أساس وظيفتها العامّة ويتم ذلك بواسطة الإحلال والإبدال والمعاوضة، مع ترصّد المواضع التي تظهر فيها الكلمات الأخرى التي تشترك معها في النّسق اللّساني، حيث تستبدل كلمة مع أخرى أو كلمة في جملة لتظهر الصفات التي تربطها بها أو تفصلها عنها، ويتم ذلك عبر مراحل وهي:

- حصر المفردات المراد تعريفها، سواء أكانت ضمن حقل دلالي متجانس أم من المترادفات، أم المشترك اللّفظي، أم المتباينات.

- رصد الأسيقة التي يمكن أن ترِد فيها أو لا ترِد.

- توزيع المداخل المراد تعريفها على هذه الأسيقة أو الكلمات عن طريق المعاوضة والإحلال والإبدال.

- تحديد الدّلالات الخاصة بكل مدخل حسب التوزيع الذي يميزها عن الدلالات الأخرى.

وبذلك يمكن القول إنّ التعريف التوزيعي هو الموقع الذي تحتله الكلمة من حيث تآلفها أو تنافرها مع الأسيقة المقترحة لتظهر دلالاتها الحقيقية أو المجازية ومجالات استعمالها.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل التوزيعي يختلف كل الاختلاف عن النظرية السياقية، ويكمن هذا الاختلاف في:

- التحليل التوزيعي منهج قائم بذاته، بينما النظرية السياقية وسيلة مساعدة.

- التعريف في المنهج التوزيعي يتم عن طريق توزيع الكلمة على أسيقة بعدية على أساس المعاوضة، أمّا في النظرية السياقية فيكتفي المعجمي بتجميع الأسيقة القبلية التي وردت فيها الكلمة لا تلك التي يمكن أن ترد فيها.

- التحليل التوزيعي يتم خارج المعجم لضبط التعريف ولا يسجّل تدعيما للتعريف مثل الأسيقة والشواهد.

ولقد ظهرت بعض بوادر هذا المنهج في الدّرس المعجمي العربي، ومن أمثلته في المعاجم القديمة ما يلي:

- «قَعَدَ: القَافُ والعين والدَّال، أصْلٌ مطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ لاَ يُخْلِفُ، وَهُوَ يُضَاهِي الجُلُوسَ وَإِنْ كَانَ يُتَكَلَّمُ فِي مَوَاضِعَ لاَ يَتَكَلَّمُ فِيهَا بالجُلُوس»[1].-«البَغِيُّ: الفَاجِرَةُ حُرَّةٌ كَانَت أَوْ أَمَةً،...وَلاَ يُقَالُ رَجُلٌ بَغِيٌّ وَلاَ امْرَأَةٌ بَغِيَّةٌ»[2].

---

[1] ينظر: مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس، ص108، ويفصل في هذه القضية في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة" حيث نجده يقول: «إنّ في "قعد" معنى ليس في "جلس"، ألا ترى أنا نقول: قام ثم قعد، وأخذه المقيم والمقعد وقعدت المرأة عن الحيض،(-) ونقول لناس من الخوارج قعد، ثم نقول: كان مضجعا فجلس، فيكون القعود من قيام، والجلوس من حالة هي دون الجلوس، لأنّ الجلس المرتفع، فالجلوس ارتفاع عما دونه»، ينظر: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، ابن فارس، تح مصطفى الشويمي، دط، مؤسسة بدارات للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1963، ص97.

[2] المعجم الكبير، (بغي)، 499/2.

-«...يُقَالُ جَسُورَةٌ ولا يُقَالُ جَسُورٌ»[1].

-«...والرَّجُلُ آدِرٌ ولَا يُقَالُ امرأة أَدْرَاءُ»[2].

أمّا في المعاجم الحديثة فيقرّ "حلاّم الجيلالي" بعد تحليله لمجموعة من الأمثلة أنّ التعريف التّوزيعي في المعاجم العربية القديمة والمعاصرة قاصر جدّا وكثيرا ما نجد المعجميين يكتفون بالتعريف السياقي ولا يهتمون بالتوزيعي، وبذلك فإنّ هذا التعريف لا تزال تطبيقاته المعجمية بطيئة وحذرة وذلك لأنّ مسألة توزيع المداخل على سياقات بعدية تقنية صعبة ومعقّدة، كما أنّها غير مضمونة النتائج لأنّها تتطلّب العشرات من النّماذج للمدخل الواحد، مع إخضاعه لمسألة المعاوضة، مما يتطلّب بنكا من الصيغ والتعابير المرصودة في الحواسيب والأجهزة المعلوماتية، أضف إلى ذلك أنّ المعنى في ظلّ هذا التوزيع يظلّ غالبا معطى حدسيا من معطيات التجربة ولا يمكن البثّ في دلالة ما إلاّ بعد توزيع المدخل على كلّ الأسيقة المحتملة.

2/ التعريف السياقي: يقصد بالسياق المثال السياقي في علوم اللغة كل ما يسبق العنصر أو يليه في كلام أو نص، سواء كان صوتا أم كلمة أم جملة، ويهدف في المجال المعجمي إلى تحديد معنى الكلمة من خلال التّركيب الّذي تقع فيه، بتحليل العناصر اللغوية السابقة واللاّحقة.

وبذلك فإنّ السياق هو ذلك المحيط الذي يحيط أساسا بالكلمة أو المدخل المعجمي مستعملا في نص معيّن، فيدعى سياقا ضيّقا إذا سبق الكلمة المعيّنة أو لحق بها كلمة واحدة، وفي المقابل هناك سياق واسع وهو يتعلق بالكلمة أي المدخل المفرد أو المركّب أو المعقّد في نطاق ما يسبقها وما يلحقها، ممّا يمكن أن يكون جملة أو فقرة.

فالسياق يقوم بتحديد دلالات اللّفظ على وجه الدقّة، وبواسطته تتجاوز كلمات اللّغة حدودها الدّلالية المعجمية المألوفة لتفرز دلالات جديدة، قد تكون مجازية أو إضافية أو نفسية أو غيرها.

وللأمثلة السياقية وظائف متعدّدة تساعد في بناء التعريف وتوضيحه، نجمل أهمها فيما يلي:

---

[1] نفسه، (جسر)، 330/4.

[2] نفسه، (أدر)، 146/2.

- تمييز الدّلالة المركزية للمداخل عن الدّلالات السياقية المختلفة في المجالات المتعدّدة، إذ لا يكفي العثور على الكلمة وتعريفها الدّلالي المحض؛ بل يجب أن تكون متصلة بغيرها لكي يستعين معناها من فحوى الجملة ومغزاها.

- ضبط الاستخدام الفعلي للكلمة ونوعيتها في النظام اللّساني كالتّبادلات الصوتية والصيغ الصرفية والتراكيب النحوية مثل اللّزوم والتعدّي.

- إثراء منهج التعريف المستثمر كوسيلة لضبط دلالات الكلمات الأكثر تجريدا كالألفاظ البنائية، والمتعدّدة دلاليا لتقريب الفهم ومنع التداخل.

- إدماج المدخل في الخطاب.

- إبراز الاستخدام الآني والتطوّري التّعاقبي للدّلالات.

- تأكيد مرجعية المدخل في اللّسان.

وحسبنا في الأخير أن نذكر قول "ليونز" LIYONZ الّذي يؤكد فيه أنّ المعنى ككل يكمن بربط التعابير اللفظية بالملموسات المادّية؛ والّذي يتأتّى عن طريق السّياق، حيث يقول: «الدلالة هي العلاقة القائمة بين التّعابير والكيانات المادية في العالم الخارجي.

ولقد استثمرت المعاجم العربية التعريف بالسياق على وجه خاص على خلاف التعريف التوزيعي التي لم توله أيّ أهميّة سواء قديما أو حديثا، ومن أمثلة التعريف بالسياق ما يلي:

- «عَطِبَ الشَّيْءُ يَعْطَبُ عَطَبًا، أَيْ: هَلَكَ...وَيُقَال: أَجد رِيحَ عُطْبَةٍ، أَيْ رِيحَ خِرْقَةٍ، أَوْ قُطْنَةٍ مُحْتَرِقَةٍ»[1].

فالعطب لفظ واحد ولكن تنوّعت دلالاته بتنوّع أسيقته من الهلاك إلى القطن المحترق.

- «سَوَّدَ يَسْوَدُّ سُودًا: صَارَ لَوْنُهُ كَلَوْنِ الفَحْمِ، "وَضَعَ الفَحْمَ فِي الكَانُون فَسَوَّدَتْ يَدَاه"»[2].

وبذلك فإنّ المعاجم قامت بشرح الكلمات وتسييقها لتوضيح طريقة استخدامها.

---

[1] العين، مادة (عطب)، 20/2.

[2] المحيط، مادة (سود)، 722/3.

3/ **التعريف الإجرائي:** التعريف الإجرائي هو تعريف ذرائعي ذو جذور سيميائية وبخاصة مع "بيرس" الّذي عبّر عن هذا الاتجاه في البحث عن المعنى الذي يصل الرمز بموضوعه، أو المبدأ المفسّر لكلمة ما تفسيرا حسيّا، بقوله: "تدبّر الآثار التي يجوز أن يكون لها نتائج فعلية، على الموضوع الّذي نفكّر فيه، وعندئذ تكون فكرتنا عن هذه الآثار هي كل فكرتنا عن الموضوع".

فالتعريف الإجرائي إذن هو محصّلة الآثار العملية للشيء المعرّف، أي إنّه ينطلق أساسا من التجربة الحسية، ليكون مجموع الآثار والوظائف الناتجة عن المعرّف هي التعريف المطلوب، ويفهم أنّ هذا التعريف على ما له من أهمية في تعريف بعض المداخل الصّعبة التحديد، إلّا أنّه يضلّ قليل الفائدة في المجال المعجمي أو محدودا، لأنّ الآثار العملية لا تتوفّر عليها كلّ المداخل المعجمية، وبخاصة عند تعريف الألفاظ المجرّدة، وتجدر الإشارة إلى أنّ تعريف الشّيء بآثاره طريقة مألوفة في المعاجم، ولذلك نجد له نماذج متعدّدة على اختلاف عصورها، وإن كان ذلك غير ملتزم به في تعريف جميع المداخل التي لها آثار عملية، وإنّما أكّد عليه أصحاب المنطق الأرسطي في خضمّ الثورة الصناعية.

ومن أمثلة هذا النّوع من التعريف في المعاجم العربية ما يلي:

- «المِنْفَجَةُ: القَوْسُ الّتِي يُنْدَفُ بِهَا القُطْنُ وَتْرُهَا كِسْلٌ»[1].

فالمِنفجة هنا عُرِّفَت استنادا إلى وظيفتها التي تؤدّيها وهي ما يُندف بها القطن.

- «البَسْبَسُ: شَجَرٌ تُتَّخَذُ مِنْهَا الرِّحَالُ»[2].

- «المَنَارَةُ: الّتي يُؤَذَّنُ عَلَيْهَا»[3].

ومن هنا نلاحظ أنّ تعريف المنَارَةُ وَالبَسْبَسُ، كان تعريفا إجرائيًا يقوم على تبيان وظيفة المدخل المعرّف لا على بيان صفاته أو غير ذلك.

التعريف بالحقل الدلالي: نقصد بالحقل الدّلالي أو المجال الدّلالي مجموعة من الكلمات المتقاربة في معانيها يجمعها صنف عام مشترك بينها.

---

[1] الجِيمُ: أبو عمرو الشيباني، تح عبد الكريم العزباوي وعد الحميد حسن، المطعة الأميرية، القاهرة، 1975، مادة (منفجة)، 259/3.

[2] العين، مادة (بسبس)، 205/7.

[3] تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (منار)، 839/2.

ولذا يعرّف "ستيفن أولمان" الحقل الدلالي على أنّه: «قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبّر عن مجال معيّن من الخبرة. فنظريّة الحقول الدّلالية تقوم على أساس مجموعة كلمات ترتبط دلالتها وتوضع تحت لفظ عام يجمعها، ويكون مبدؤها التّقابل بين هذه الكلمات.

ولذلك فلكي نفهم معنى كلمة يجب أن نفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليا، ولذلك عرّف ويتّفق أصحاب هذه النظريّة على جملة من المبادئ منها:

- إنّ وحدة المعجم المفردة لا تنتمي إلى أكثر من حقل.
- لابدّ لكل وحدة معجميّة أن تسجّل انتماءً لحقل معيّن.
- لابدّ من اعتماد السّياق الّذي يضمّ المفردة.
- لابدّ من الارتكاز على معيارية القواعد (النحو).

وقد وسّع بعضهم مفهوم الحقل الدّلالي ليشتمل الأنواع الآتية:

1- الكلمات المترادفة والكلمات المتضادة.
2- الأوزان الاشتقاقية، وأُطلق عليها اسم الحقول الدّلالية الصرفية.
3- أجزاء الكلام وتصنيفاتها النّحوية.
4- الحقول السنتجماتية، وتشتمل مجموعات الكلمات الّتي تترابط عن طريق الاستعمال، ولكنّها لا تقع أبدا في نفس الموقع النّحوي.

وتتميز هذه النظرية بمميزات أهمها ما يلي:

- الكشف عن العلاقات الدّلالية وأوجه الشّبه والخلاف بين الكلمات التي تنضوي تحت حقل معيّن، وبينها وبين المصطلح العام الّذي يجمعها،.

- إنّ جمع الكلمات داخل الحقل الدّلالي وتوزيعها يكشف عن الفجوات المعجمية الّتي توجد داخل الحقل.

- إنّ هذا التحليل يزوّدنا بقائمة من الكلمات لكلّ موضوع على حدة، كما يمدّنا بالفروق اللّغوية الدقيقة لكلّ لفظ، الأمر الّذي يسهّل على المتكلّم أو الكاتب في موضوع معيّن اختيار ألفاظه بدقّة وانتقاء الملائم منها لغرضه.

أما عن استفادت المعاجم من نظرية الحقول الدلالية، فيرى "أحمد مختار عمر" أنّه ليس هناك معجم قام على أرضية مفادها نظرية الحقول؛ إذ يقول: «لا نعرف معجما في القديم أو الحديث في أي لغة من

لغات العالم قد قام على أساس من نظرية المكوّنات الدّلالية، بما في ذلك معاجم الموضوعات أو المجالات الدّلالية، ولكن علماء الدّلالة هم الذين ناقشوا هذه النظرية، ووضعوا أمام صانعي المعاجم نماذج تحليلية كثيرة ينبغي الاستفادة منها في صياغة تعاريفهم للكلمات». وبذلك فإنّ معاجم المعاني، أو ما يعرف بمعاجم الموضوعات، لم تأت على أساس تطبيق النظرية، وإنما جاءت فطرة لما اقتضته حاجة العصر آن ذاك.

وترتبط نظرية الحقول الدلالية في اللّسان العربي بمعاجم المعاني ارتباطا وثيقا؛ لأنّ الفكرة الأساسية للحقل تتمثل في محاولة توزيع المداخل المعجمية إلى موضوعات ومعالجتها ضمن حقول مفهومية متواردة وظهرت بوادر استخدامها في الرسائل الدلالية مع بداية التدوين خلال القرن الثاني للهجرة عند العرب، فكانت النواة الأولى لمعاجم المعاني فيما بعد، وتجسدت في أكمل صورها عند "الثعالبي"(429ه) في كتاب "فقه اللغة وأسرار العربية"، ولدى "ابن سيده" (458ه) في كتابه "المخصص في اللغة".

وهذا السّبق للعرب في وضع معاجم الموضوعات، أقرّ به الغربيون أنفسهم، كما ذكره "هايوت" haywoot الذي يقول: «إنّ العرب في مجال المعجم يحتلون مكان المركز، سواء في الزمان أو المكان، بالنسبة للعالم القديم أو الحديث، وبالنسبة للشرق أو الغرب».

ولكن يجب الإقرار بأنّ هذه الموضوعات التي تناولها العرب في معجماتهم، كانت تتّسم بالعموميّة وتحتاج إلى تنظيم أدق وأكثر منهجا.

المحاضرة رقم 11: الوظائف الأساسية للمعجم في الصناعة المعجمية

إنّ الشرح والتعريف هو أهمّ ما يجب أن يحويه المعجم اللّغوي وأكثر ما يهمّ الباحث في معجم من المعاجم، ولكن هذا الأمر لا يعني الاستغناء عن معلومات أخرى ضرورية في المعجم فهي لا تقلّ أهمية عن التعريف في تبيان دلالات اللّفظ من جميع نواحيه، وهذا ما سمّاه المعجميون الوظائف المعجميّة في المعجم اللّغوي، وهم يقصدون بذلك كلّ ما تلا التعريف من معلومات، وقد حصر الباحثون أهم الوظائف المعجمية الّتي تدخل في صناعة المعجم الحديث فيما يلي:

1- ذكر المعلومات الصّرفية والنّحوية.

2- بيان النطق.

3- بيان الهجاء.

4- التأصيل الاشتقاقي.

5- ذكر معلومات الاستعمال.

6- ذكر المعلومات الموسوعية

7-الصور والرسوم التوضيحية[1].

وبالتّأمل في هذه الوظائف، يمكننا أن نصنّفها إلى نوعين:

1- وظائف أساسية وضرورية: وتشتمل على؛ وظيفة المعلومات الصرفية، ووظيفة تحديد طريقة نطق اللّفظ، ووظيفة ذكر أصل الكلمة اشتقاقيّا، وقد عددت هذه الوظائف الثلاث أساسية ذلك أنّ أكثر المعاجم، تولها أهميّة كبيرة، إضافة إلى أنّ الصرف والأصوات (طريقة نطق الألفاظ) والاشتقاق من أهمّ ما يتضمّنه أي معجم لغوي عام أو حتّى تلك المعاجم الطلابية[2].

---

[1] ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص115.

[2] للاطلاع على حقيقة العلاقة الحاكمة بين المعجم والصرف والأصوات والدّلالة، ينظر: مقدّمة لنظريّة المعجم، إبراهيم بن مراد، ص38، 40، 45.

2- وظائف مساعدة: وهي وظيفة تحديد الرّسم الإملائي والهجائي للفظ، ووظيفة تقديم المعلومات النحوية، وكذلك وظيفة ذكر بعض من المعلومات الموسوعية والاستعمالية التي تتعلق باللفظ، إضافة إلى الشّرح بالصّورة.

1/ وظيفة بيان النّطق: من الوظائف الهامّة الّتي يجب أن لا يخلو منها أي معجم هي بيان صور نطق الكلمة، وقد نادى معظم الدّارسون للمعجمات العربية بضرورة تمثيل النطق للألفاظ وضرورة تهجئتها (أي تمثيل كتابة النّطق) على غرار المعجمات الغربية الّتي تلحق ذكر المادّة مباشرة بتمثيل صوتي يرمز إلى كيفية نطق الكلمة[1].

حيث تتبع المعاجم الإنجليزية مثلا، والّتي كثيرا ما تختلف طريقة كتابتها عن طريقة نطقها، طريقة معيّنة في تحديد النّطق، وهي إعادة كتابة الكلمة الأولى في المدخل برموز صوتية أو بنظام ترميزي دقيق لبيان أدق التفصيلات النطقية، وقد شاع منذ النصف الأوّل من القرن التاسع عشر تأليف معاجم متخصّصة لبيان النّطق، ثمّ تطوّرت هذه المعاجم مع تطوّر علم الأصوات وانتشار أعمال "دانيال جونز" أستاذ الأصوات في جامعة لندن، وأصبحت تهتم بوصف الحالة التي تنطق بها الكلمة لا الحالة التي ينبغي أن تنطق بها[2].

وللإشارة فإنّ هذه الجهود لم تكن الأولى والوحيدة بل سبقت ذلك جهود أخرى، حيث كان أوّل من تنبّه إلى هذه النّاحية المعجمية الإنجليزي "بيلي" belly؛ الّذي يعدّ رائدا في الإشارة إلى النّطق، وفي توضيح المقاطع النّبرية في معجمه الإيتيمولوجي عام (1721م)، كما استعار هذا الأسلوب "صموئيل جونسون" samoil janson في معجمه عام (1755م)، وفي عام (1773م) قدّم "كنرك" kenrek قاموسه الإنجليزي مبيّنا فيه طريقة تلفّظ الكلمة والأصوات اللّينة مردفة بأرقام تشير إليها[3].

أمّا المعجميون العرب فقد اختلفوا قديما في الاهتمام بهذا الجانب، "فالعين" للخليل(175ه) و"الجمهرة" لابن دريد(321ه) و"تهذيب اللّغة" للأزهري(370ه) لم يعن أصحابها بضبط الكلمة ولم يجعلوها سمة بارزة في معاجمهم، ربّما لاعتقادهم أنه لا حاجة لضبط نطق الكلمة في ذلك العصر، على حين اهتمّ به المتأخرون ورأوا ضرورته والحاجة إليه، وأوّل من نجده يهتمّ به من القدماء "أبو علي

---

[1] التطوّرات المعجمية والمعجمات العربية، ص235.

[2] صناعة المعجم الحديث، ص150.

[3] التطوّرات المعجمية والمعجمات العربية، ص235.

القالي"(356هـ) في معجمه "البارع في اللّغة"، ثمّ "الجوهري"(395هـ) في معجمه "الصّحاح"، ثمّ "الفيروز أبادي"(817هـ) في "القاموس المحيط"[1].

ولقد عدّ عدم التركيز على ذلك عند الأوّلين لمثل هذه الوظيفة سببا في حدوث التصحيف في المعاجم العربية القديمة، وهو ما يعتبر عيبا من العيوب[2]، ذلك أنّ كثيرا من الألفاظ تحتاج إلى ضبط نطقي، ومثال ذلك ما جاء في معجم "العين" في مادّة "أ ط ر"، حيث يقول "الخليل":

- «أطر: الأطر عَوْجُكَ الشَّيْء تَقْبِضُهُ عَلَى أَحَد طَرَفَيْهِ ثُمَّ تَأْطِرُهُ فَيَتَأَطَّر»[3].

فهنا القارئ لا يعرف كيف ينطق الكلمة أهي الأَطْرُ" أم "الأُطْرُ" أم "الأُطَرُ" أو "الأَطْرُ"...، والصحيح هو "الأَطْرُ" بفتح الفاء وتسكين العين على وزن الفَعْلُ[4].

كذلك مادّة (أطم)، «الأطم، حِصْنٌ بَنَاهُ أَهْلُ المَدِينَةِ مِنْ حِجَارَةٍ»[5]، ولفظ "الأطم" في هذه المادّة تضبط بضم الفاء والعين، أي "الأُطُمُ"[6].

أمّا المعاجم التي اعتنت بضبط نطق الكلمة فقد أفادت جدّا مستعملي المعجم، ومثال ذلك ما جاء في معجم "القاموس المحيط" للكثير من المواد، ومنها:

- «أُقُرُ: بضَمَّتَيْنِ، وَادٍ وَاسِعٌ...»[7]، فَلو لم ينص المعجم على طريقة ضبط الكلمة لظننّا أنها مثلا الأُقَرُ أو بفتحتين.

- «الأُكْرَةُ: بالضَمِّ لُغَيَّةٌ فِي الكُرَةِ...»[8]. كذلك الأمر نفسه مع هذا المدخل، فلو تفادى المعجم الضّبط لصَعُب على المستعمل كيفية نطق الكلمة.

---

[1] ينظر في ذلك: البارع في اللغة لأبي علي القالي، وكذا القاموس المحيط للفيروز أبادي.

[2] للاطلاع على عيوب المعاجم العربية القديمة والحديثة ينظر: كتاب المعجم العربي، نشأته وتطوره، حسين نصار، مكتبة مصر، ط2، القاهرة-مصر، 1968، 2/747-759.

[3] العين، مادة (أطر)، 7/448.

[4] ينظر: لسان العرب، مادة (أطر)، 2/91.

[5] العين، مادة (أطم)، 7/463.

[6] ينظر: لسان العرب، مادة (أطم)، 2/93.

[7] القاموس المحيط، الفيروزأبادي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، دط، القاهرة مصر، دت، مادة (أقر)، 1/362.

[8] نفسه، مادة (الأكرة)، 1/362.

وتتّبع طريقة بيان النّطق عدّة وسائل لذلك، وهي[1]:

1- ضبط الكلمة بالشكل، وعيب هذه الطّريقة كثرة وقوع الأخطاء المطبعية فيها، وإمكانية انزلاق الحركة من مكانها إلى مكان مجاور.

2- النّص على ضبط الكلمة بالكلمات كأن يقال بضمّ الأوّل أو بفتح الثاني، وهكذا، ومثاله:

- «الزُّجُّ: بالضَمِّ طَرَفُ المِرْفَقِ، والحَدِيدَةُ فِي أَسْفَلِ الرُّمْحِ»[2].

فقوله بالضمّ هو تحديد لحركة الحرف الأوّل من الكلمة، فنقول الزُجُّ لا غير ذلك.

- «جأز: الجَأْزُ، بالتّسْكِينِ الغَصَصُ فِي الصَّدْرِ، وَقِيلَ هُوَ الغَصَصُ بِالمَاءِ»[3].

فهنا يتضح أنّ صاحب المعجم قام بضبط نطق الكلمة انطلاقا من ذكره لحركات الأصوات، فقال بالضمّ وبالتّسكين، وينبغي الإشارة أنّه متى قيل بالضمّ أو بالفتح أو غيره من دون ذكر الحرف المقصود فإنّ المعالج يعني به الحرف الأوّل لا غير، على حين أنّه إذا قال بالتّسكين فهو يعني الحرف الثاني ذلك أنّ العربية لا تبتدئ بساكن أبدا.

3- النص على ضبط الكلمة بذكر وزنها، ومثال ذلك:

- «الهُمْقَاقُ وَاحِدَتُهَا هُمْقَاقَةٌ بِوَزْنِ فُعْلاَلَةٌ...وَهِيَ حَبَّةٌ تُشْبِهُ حَبَّ القُطْنِ فِي جُمّاحَةٍ»[4].

- «الرَّشَأُ: عَلَى فَعَلٍ بالتَّحْرِيكِ، وَلَدُ الضَبْيَةِ الّذي قَد تَحَرّكَ وَمَشَى»[5].

4- النص على ضبط الكلمة بذكر مثالها، ومثال ذلك:

- «البُرْقُعُ: كَقُنْفُذٍ وَجُنْدَبٍ وَعُصْفُورٍ يَكُونُ للنِّسَاءِ والدَّوَابِ...»[6].

---

[1] صناعة المعجم الحديث، ص150_151 .

[2] القاموس المحيط: مادّة (جزّ)، 190/1.

[3] لسان العرب ، مادة (جأز)، 529/5.

[4] تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، دت، مادة (همق)، 6/6.

[5] تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (رشأ)، ص53.

[6] القاموس المحيط، مادة (برقع)، 04/3.

فالبُرْقُعُ هي على صيغة القُنْفُذ وهي كلمة مشهورة لذلك استعان بها المعجم.

- «الإِمَّعُ: كَهِلَّعٌ وَهِلَّعَةٌ وَيُفْتَحَانِ، الرَّجُلُ يُتَابِعُ كُلَّ أَحَدٍ عَلَى رَأْيِهِ لا يَثْبُتُ عَلى شَيْءٍ»[1].

ويدخل في بيان النطق تحديد مكان النّبر في الكلمة بالنسبة للّغات النّبرية التي تستخدم النّبر كفونيم للتّمييز بين المعاني، ولم يهتم المعجميون العرب ببيان موضع النّبر لأنّه في اللّغة الفصحى غير فونيمي، أمّا بالنسبة لمعاجم اللّهجات فإنّه يعد ضروريا لأنّ موضعه يختلف من منطقة إلى منطقة[2].

وظيفة بيان المعلومات الصرفية: إنّ النّاظر في المعاجم اللّغويّة، يدرك بوضوح أنّها تبيّن كثيرا ممّا يدخل في دائرة الدّراسة الصّرفية، بل إنّ كلّ ما فيها من الكلمات وتحديد صيغها بالضّبط يدخل في دائرة الصّرف[3].

ذلك أنّ علم الصّرف[4] يبحث في بنية الوحدة المعجمية من حيث هي بنية صرف، أي باعتبارها وحدة بسيطة قد تكون من جذر فجذع قد تتفرّع منه جذوع، سواء بحسب نظام التحويل الخارجي كما يحدث في اللّغات ذات البنية الصّرفية السلسلية مثل اللّغات الهنديّة الأوروبية أو بحسب نظام التّحويل الدّاخلي كما يحدث في اللّغات ذات البنية الصّرفية غير السلسلية مثل اللّغات السّامية ومنها العربية[5].

وبذلك فإنّ علم الصّرف يقوم على تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلاّ بها[6]، فبه تعرف كيفية صياغة الأبنية العربية وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعرابا ولا بناء[7].

---

(1) لقاموس المحيط: مادة (إمّع)، 02/3.

(2) صناعة المعجم الحديث، ص150-151.

(3) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج ، دار النهضة العربية، ط1، 1966.ص75.

(4) لقد عرّف "ابن جني" علم الصّرف قائلا: «والتّصريف أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرّف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التّغيير، فذلك هو التّصرف فيها والتّصرّف لها»، (ينظر: التّصريف الملوكي، ابن جني، تحقيق عرفان مطرجي، دار الكتب الثقافية، لبنان، ط1، 2005، ص09).

(5) ينظر: مقدّمة لنظرية المعجم، إبراهيم بن مراد، ص41.

(6) شذا العرف في فن الصّرف، أحمد الحملاوي، دار الكيان للطّباعة والنّشر، دط، دت، ص49.

(7) دروس في التصريف، محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، 1995، ص05.

ومن هنا نستشف علاقة الصّرف بالمعجم؛ حيث إنّ هذا الأخير يقوم على عرض الكلمات ومشتقّاتها المتنوّعة والمعاني المترتّبة على الزيادات التي تحصل لأبنية الكلمة إثر تدخّل الميزان الصّرفي من خلال تصريف الفعل واشتقاق اسم الفاعل والاسم منه، والجمع، وجمع الجمع...، ومن هنا يتدخّل الصّرف كواحد من الوظائف المعجمية الأساسية في صناعة المعجم.

ومن المعلومات الصرفية التي يهتم بها المعجم[1]:

1- بيان التنوّعات الشكلية للكلمة، وبخاصّة في لغة اشتقاقية كالعربية مع بيان معاني الصيغ حين يكون لوزن الكلمة تأثير في تحديد معناها، وقد حدّد علماء الصرف العديد من معاني الصيغ الصرفية والتي تؤدّي إلى تعداد المعاني وتباينها[2]، ومثال ذلك في المعاجم العربية، ما يلي:

- «عَلَقَ يعلُق الصَبِيُّ، أَيْ يَمُصُّ أَصَابِعَهُ...وعَلِقَت المَرْأَةُ، حَبِلَت، وَأَعلَق أَظَافِرَهُ فِي الشَّيْءِ، أَنْشَبَهَا، وَتَعَلَّقَ بها أَحَبَّهَا...»[3].

وبذلك فإنّ المادّة واحدة ولكن التنوّعات الصرفية ما بين الفعل الثلاثي المجرّد على صيغتي فَعَلَ وفَعِلَ، والفعل المزيد بحرف على صيغة أفْعَلَ، والمزيد بحرفين تَفَعَّلَ، كلّ هذه الأوزان أدّت إلى تنوّع في المعنى بين مصٍّ للأصابع وحبل للمرأة وحب الرّجل للمرأة، و يورد المعجم معاني كثيرة وعديدة سواء لهذه المادّة أو لغيرها، وذلك راجع في معظمه إلى الميزان الصّرفي الّذي يلعب دورا كبيرا في تحديد المعنى وتعدّده.

- ومنه كذلك: «عَثَّتِ العُثَّةُ الصُّوفَ عَثًّا: أَكَلَتْهُ، عَاثَّ فِي الغِنَاء مُعَاثَّةً، وَعِثَاثًا، رَفَعَ بِهِ صَوْتَهُ وَتَرَنَّمَ...وَاعْتَثَّهُ عِرْقُ سُوءٍ: حَبَسَهُ عَنْ بُلُوغِ الخَيْرِ، والعَثَّاءُ: الحَيَّةُ، والعُثَّةُ: حَشَرَةُ تَلْحَسُ بيرَقَانَاتِهَا الجُلُودَ والفِرَاءَ والأَلْبِسَةَ وَالبُسُطَ»[4]، وبهذا المثال يتّضح كذلك أنّ التّباين الصرفي يؤدّي إلى التّباين المعنوي للّفظ الواحد.

---

[1] صناعة المعجم الحديث، ص154.

[2] ينظر في هذا الموضوع: الحقول الدّلالية الصرفية للأفعال في العربيّة، سليمان فيّاض، دار الرية، المملكة السعودية، دط، 1990 ص22.

[3] لسان العرب، مادة (علق)، 3071-3072.

[4] المعجم الوسيط، مادة (عثث)، ص613.

2- ذكر تصريف الفعل الثلاثي المجرّد مع ضبط عينه في كلّ من الماضي والمضارع، نظرا لعدم قياسية هذا النوع من الأفعال من ناحية وصعوبة ضبطه من ناحية أخرى، من ذلك صيغة "فَعَلَ" مفتوحة الفاء والعين، يجيء مضارعها على ثلاثة أوجه وبشروط حددّها المشتغلون في الصّرف[1]، ومثال ذلك، ما يلي:

- «فَطَرَ الشّيْءَ يَفْطُرُهُ فَطْرًا فانْفَطَرَ وَفَطَّرَهُ: شَقَّهُ»[2].

- «سَأَلَ يَسْأَلُ سُؤَالاً وَسَآلَةً وَمَسْأَلَةً»[3].

- «حَشَرَ: حَشَرَهُمُ يَحْشُرُهُم وَيَحْشِرُهُمْ حَشْرًا جَمَعَهُمْ»[4].

إنّ هذه الأمثلة الثلاثة توضّح الاختلاف في بناء المضارع ليس للألفاظ المتعدّدة بل حتّى للفظ الواحد، ودليل ذلك لفظ "الحشر" الّذي جاء مضارعه على وجهين مضموم العين وكذلك مجرورها.

3- ذكر الجنس الّذي ينتمي إليه اللّفظ، ومثال ذلك:

- « العِرْسُ: الزَّوْجُ، يقَال هُوَ عِرْسُهَا وَهِيَ عِرْسُهُ، وَهُمَا عِرْسَانِ، (ج) أعْرَاسٌ، وابن عِرْسٍ: دُوَيْبَةٌ كالفَأْرَةِ تَفْتَكُ بالدَّجَاجِ ونحوها، (ج) بَنَاتُ عِرْسٍ للذَّكَرِ والأنْثَى»[5].

فهنا بيّن أنّ الجمع يكون بصيغة عِرسٍ وهي تقع للذّكر كما تقع للأنثى.

- «السَّبِيلُ: الطَّرِيقُ وَمَا وَضَحَ مِنْهُ، يُذَكَّر وَيُؤَنَّث»[6].

4- النّص على الصّور غير المستعملة، أو ما يسمّى بالفجوات الصرفية، ومثال ذلك في العربية:

أ- عدم استعمال الماضي من الأفعال: "ينبغي" ،"يدع" و"يذر".

---

[1] ينظر: العمدة في كتاب التصريف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط3، 1995، ص100.

[2] لسان العرب، مادة (فطر)، ص3432.

[3] نفسه، مادة (سأل)، ص1906.

[4] نفسه، مادة (حشر)، ص882.

[5] المعجم الوسيط، مادة (عرس)، ص622.

[6] لسان العرب، مادة (سبيل)، ص1930.

يقول "ابن منظور": «وَقَوْلُهُمْ دَعْ لهَذَا، أَيْ اتْرُكْهُ، وَوَدَعَهُ يَدَعُهُ: تَرَكَهُ، وَهِيَ شَاذَّةٌ، وَكَلامُ العَرَبِ دَعْنِي وَذَرْنِي، وَيَدَعُ وَيَذَرُ، ولا يَقُولُونَ وَدَعْتُكَ ولا وَذَرْتُكَ، استَغْنَوْا عَنْهَا بِتَرَكْتُكَ والمَصْدَرُ فِيها تَرْكا»[1].

ب- ملازمة بعض الأفعال لصيغة المبني للمجهول وعدم وجود المبني للمعلوم منها، مثل "زُهِيَ عَلَيْهِ" و"هُرِعَ إليه" و"زُكِمَ الرَّجُلُ".

وأحسن ما نختم به هذا العنصر هو قول "ابن جني" في فضل علم الصّرف ليس على المعجمية وفقط بل على كل اللغة العربية، حيث يقول: «وهذا القبيل من العلم يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة وبهم إليه أشدّ فاقة، لأنّه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزّوائد الدّاخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير ولا يوصل إلى ذلك إلاّ عن طريق التّصريف»[2].

وبهذا نفهم أنّ المعلومات الصرفية لها أهميتها في المعاجم السّابقة واللاّحقة، ومن ذلك ما نص عليه "ابن سِيده" في معجمه "المحكم والمحيط الأعظم"، حيث نجده في مقدّمة كتابه يشرح منهجه الّذي اعتمد فيه على كثير من إيراد المعلومات الصرفية، ويقرّ بأنّه ضمّنه: «تمييز أسماء الجموع من الجموع، والنسبة على الجمع المركَّب، والتنبيه على شاذ النسب، والجمع والتصغير، والمصادر، والأفعال، والإمالة، والأبنية، والتصاريف والإدغام...»[3]، وبذلك فإنّ كلّ القضايا الصرفية كانت مدبّجة في هذا المعجم.

وظيفة التّأصيل الاشتقاقي للفظ: يستفيد التّأصيل الاشتقاقي أو بيان أصول الكلمات من علم التّأثيل[4] أو الايتيمولوجيا، ويدخل في التّأصيل الاشتقاقي ما يلي[1]:

---

[1] نفسه، مادة (ودع)، ص4797.

[2] المنصف، شرح الإمام أبو الفتح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق لجنة من الأساتذة: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط1، دار الحياة للتراث، 1954، 1/02.

[3] المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 2000، 39/1 (المقدمة).

[4] التأْثِيلُ لغة مشتقة من "أَثَلَ"، وقد ورد في لسان العرب: «أَثَلَةُ كُلِّ شَيْءٍ أَصْلُهُ، وَأَثَلَ يَأْثِلُ أُثُولاً، وَتَأَثَّلَ: تَأَصَّلَ...وكلُّ شَيْءٍ قَدِيمٍ مُؤَصَّلٍ، أَثِيلٌ ومؤَثَّلٌ، وَمُتَأَثِّلٌ...وَالتَّأْثِيلُ: التَّأْصِيلُ، وَتَأْثِيلُ المَجْدِ: بِنَاؤُهُ»، (ينظر: لسان العرب، مادة "أَثَلَ"، ص28) أما اصطلاحا، فإن التأثيل يُعرّف على أنه: «دراسة أصل الألفاظ وتاريخ تطورها ويسمى كذلك إيتيمولوجيا، وحسب هذا المعجم أيضا، فإن كلمة "تَأْثِيل" ترادف مصطلح "تأصيل"، المشتقة من الفعل "أصَّلَ"، ومعناه: جَعَل له

1- بيان أصل الكلمة سواء أكان عربيا أو دخيلا، مع بيان اللّغة أو العائلة اللّغوية المصدر، ومثال ذلك ما يلي:

- جاء في اللسان: «البَزْرُ والبِزْرُ: التَّابِلُ، قَالَ يَعْقُوبُ، وَلاَ يَقُولُهُ الفُصَحَاءُ إِلاَّ بالكَسْرِ، وَجَمْعُهُ أَبْزَارٌ»[2].

ويقول الجواليقي: «الأَبْزَارُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَيُقَالُ إِبْزَارٌ بِكَسْرِ الهَمْزَةِ، وَهُوَ التَّابِلُ»[3].

ويذهب "يعقوب بكر" إلى أن الأصل الفارسي هو إفزار بمعنى التابل، وقد أبدلوا الفاء الفارسية باء، وقد أخذت الآرامية اليهودية عن الفهلوية كلمة أفزار بمعنى الآلة فقلبت فاءها باء، (أبزارا)، واستعملتها بمعنى ما يتعلق بالشيء ويكون من لوازمه وقد أخذت العربية أبزار من الآرامية لفظا، ومن الفارسية معنى (التابل)[4].

2- بيان شكل الكلمة أوّل دخولها اللّغة مع بيان ما لحقها من تطوّر صوتي أو دلالي، ومثال ذلك مادّتي غفر وكفر اللذان يعودان إلى أصل معنوي واحد، ومن ثمّ إلى مادّة واحدة وهي "كفر"، ودليل ذلك ما يلي:

- جاء في أساس البلاغة: «لَيْسَتْ فِيهِم غَفِيرَةٌ أَيْ لاَ يَغْفِرُونَ ذَنْبَ أَحَدٍ، وَيُقَال: اِصْبِغْ ثَوْبَكَ بِالسَّوَادِ فَإِنَّهُ أَغْفَرُ لِلْوَسَخِ أَيْ أَحْمَلُ وَأَسْتَرُ»[5].

وورد المعنى نفسه في اللسان: «وأَصْلُ الغَفْرِ التَّغْطِيَةَ وَالسَّتْرِ، وَغَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ أَيْ سَتَرَهَا،... والغَفَارَةُ: خِرْقَةٌ تَلْبَسُهَا المَرْأَةُ فَتُغَطِّي رَأْسَهَا»[6].

أصلا ثابتا يُبنى عليه، وفي علم اللغة، "أصَّلَ الكلمة: تتبَّعَ تاريخيًّا أصلها اللغوي»، (ينظر: المعجم العربي الأساسي، مادة "أَثَلَ").

[1] صناعة المعجم الحديث، ص152.

[2] لسان العرب، مادة (بزر)، 274/4.

[3] المعرب، الجواليقي، دط، القاهرة-مصر، دت، ص19.

[4] ينظر: دراسات مقارنة في المعجم العربي، يعقوب بكر، جامعة بيروت العربية، دط، بيروت-لبنان، 1970، ص10.

[5] أساس البلاغة، مادة (غفر) ص481.

[6] لسان العرب، مادّة (غفر)، ص3273.

أما كفر فقد وردت هي كذلك بنفس المعنى وهو التغطية، يقول صاحب اللسان: «وَأَصْلُ الكُفْرِ تَغْطِيَةُ الشَّيْءِ تَغْطِيَةً تَسْتَهْلِكُهُ وقَالَ اللّيثُ: يُقَال إنّما سُميَّ الكَافِرُ كافِرًا لأنّ الكُفْرَ غَطَّى قَلْبَهُ كُلُّهُ»[1]. وبذلك فإنّ المعنى الأصلي للكفر هو التغطية.

«كَفَرَ الشَّيْءَ وَكَفَّرَهُ غَطَّاه، وَيُقَال كَفَرَ السَّحَابُ السَّمَاءَ، وَكَفَرَ المَتَاعُ فِي الوِعَاءِ، وَكَفَرَ اللَّيْلُ بِظَلَامِهِ، وَلَيْلٌ كَافِرٌ...وَيُقَال أَكْفَرَهُ وَكَفَّرَه، نسْبَةً إِلَى الكُفْرِ، وَكَفَّرَ اللهَ ُ عَنْهُ خَطَايَاه»[2].

وبذلك تكون غفر وكفر ذات معنى واحد ودلالة عامة تجمعهما وهو؛ معنى التغطية والستر، إلا أن رحلة الزمن جعلتهما نقيضان لبعضهما: فاختصت (غَفَرَ) بستر الذنوب ومحوها، بينما آلَ معنى الكفر إلى ستر نعم الله وتغطية الإيمان في القلوب.

ويرى "إسماعيل عمايرة" أن أصل المادتين اشتقاقا واحدا، وقد تنوّع نطق الكاف إذ نطقها قوم غينا، ثم استقلت فأصبحت المادة الواحدة ذات أصلين كفر وغفر، ويستدل على ذلك بورود المادتين في السبئية بالكاف فدلت على الكفر والغفر، كما وردت في العبرية كذلك بالكاف: כפר(كفر) وتعني الصفح والمغفرة[3].

وبذلك يمكننا تلخيص ما سبق ونقول إنّ أصل "غفر" هي "كفر"؛ والمعنى الأصلي لكليهما هو الستر والتغطية. وبذلك فإنّه عن طريق التّأصيل الاشتقاقي للمدخلين تبيّن المعنى الأصلي لكليهما.

3- بيان العلاقات الاشتقاقية بين اللّغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، ومثال ذلك مادّتي (ثكل وعثكل)، حيث جاء في لسان العرب أنّ:

- «ثَكَلَ: الإثْكَالُ والأثْكُولُ لُغَةٌ فِي العُثْكُولِ، وهُوَ العِذْقُ الّتي تَكُونُ فِيهِ الشَّمَارِيخُ »[4].

«ويُقَالُ هُنَّ ثَكَالَى، وَأَثْكَلَهَا اللَهُ وَلَدَهَا»[5]، أي يأخذه منها.

أما «العُثْكُولُ: فَهُوَ كُلُّ مَا عَلِقَ مِنْ عِهْنٍ أَوْ صُوفٍ أَوْ زِينَةٍ فَتَذَبْذَبَ فِي الهَوَاءِ»[1].

---

[1] نفسه، مادّة (كفر)، ص3898.

[2] أساس البلاغة، مادة (كفر)، ص583.

[3] تطبيقات في المناهج اللغوية، إسماعيل أحمد عمايرة، الجامعة الأردنية عمان، ط1، الأردن، 2000، ص59.

[4] لسان العرب، مادة (ثكل)، ص495.

[5] أساس البلاغة، مادة (عثكول)، ص71.

وقد قابلت هذه المادة (ثكل) في العبرية مادةשׁכ ז (شكل) حيث قلبت الثاء شينا؛ وقد دلّت على معنى القطف[2].

وبذلك يمكن الربط بين ما وصلت إليه اليوم مادة (ثكل)، والتي اختصّت بالموت، وما هي عليه في اللغات السامية، والتي يحتمل أن تكون الأصل، قطف، ذلك أن الموت ما هو إلا قطف للحياة، فالأم التي أثكلها الله ولدها هي كتلك الشجرة التي قطفت ثمارها (وهو ما يعرف بالعثكول)، وبذلك ومن خلال المقارنة يمكن أن نطمئن إلى حد ما بأن المادتين ثكل وعثكل ذات معنى أصيل واحد وهو القطف، إلا أن الأول(ثكل) يعني القطف عموما(ماديا أو معنويا)، بينما الثاني (عثكل) يختص بما يعلق فيقطف (يختص بالمادّي)[3].

وبذلك فإنّ علاقة العربية بالعبرية هي التّي جعلتنا نعرف المعنى الأصلي للكلمتين.

وللتأصيل الاشتقاقي قيمة ذاتية حين يكون المعجم تاريخيا أو يتناول فترة ماضية من فترات لغة ما. ويختلف حجم الاهتمام بالتأصيل الاشتقاقي للكلمة حسب نوع المعجم، فهناك نوع من المعاجم وظيفته الأساسية هي التأصيل، وهذا المعجم هو المعجم التأثيلي[4].

وقد ظهر هذا المعجم التأثيلي نتيجة شيوع الدّراسات المقارنة في حقل الأبحاث التّاريخية، وهذه المعاجم تمثّل الجانب التّطبيقي لعلم اللغة المقارن، والتي تركّز على دراسة أصول الكلمات ومعناها في اللّغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، وتاريخها مع بيان اللّغة أو الأسرة المصدر، وشكل الكلمات أوّل دخولها اللّغة، مع بيان ما لحقها من تطوّر صوتي ودلالي، وإيضاح مشتقّاتها لمعرفة ما يمكن أن

---

[1] لسان العرب، مادة (عثكول)، ص2807.

[2] في سبيل معجم تاريخي، محاولة في التأصيل، إسماعيل أحمد عمايرة، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد78، الجزء الثالث، ص765.

[3] في سبيل معجم تاريخي، محاولة في التأصيل، ص765.

[4] المعجم التأثيلي نوعان: النوع الأوّل هو؛ المعاجم التأصيلية الدّلالية، وتبحث في الأصول المعنوية للألفاظ، والمعاني الّتي تشعبت عنها وتحاول الرّبط بينها، ومن أمثلتها في اللسان العربي معجم "مقاييس اللّغة" لـ"ابن فارس"، أمّا النّوع الثاني فهو المعاجم التّأثيلية، وهي معاجم تردّ الألفاظ إلى أصولها، وتصعد باللّغة إلى منابعها الأولى من حيث اللّفظ لا من المعنى لمعرفة تأسيسها في الألسن الأخرى (ينظر: المعاجم العربية قراءة في التأسيس النّظري، ص14).

يشتق منها، ومعاني هذه الصيغ، وبيان العلاقات الاشتقاقية بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، ويعدّ معجم "بيلي" أقدم معجم تأصيلي اشتقاقي للغة الإنجليزية ظهر سنة 1721م[1].

أمّا على الصّعيد العربي، فيرى "حلاّم الجيلالي" أنّ هناك قلّة اهتمام بهذا النّوع من المعاجم ولكن هذا لا يعني انعدامها على الصعيد العربي، حيث يقول: «لا نعدم وجود محاولات تأسيسية لهذا النّوع من الدّراسات المعجمية منذ وقت مبكّر، كما لا نكاد نفقد وجود بعض الإشارات والتّلميحات الجادّة...فبالإضافة إلى المؤلّفات الخاصّة مثل كتاب الزّينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرّازي(322ه)، والمعرّب من الكلام الأعجمي للجواليقي(550ه)، وشفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل للخفاجي(1069ه) وغيرها، فإنّ المعاجم العربية القديمة عامّة، لا تكاد تخلو من الإشارات التّأثيلية»[2].

وحقيقة ما ذكره المؤلّف، ذلك أننّا نجد "الخليل" يشير في مقدّمة كتابه إلى الألفاظ العربية والألفاظ المولّدة كما أنّه يذكر كيفية معرفة اللّفظ العربي من غيره، فيقول: «فَإنْ وَرَدَتْ عَلَيْكَ كَلِمَةٌ رُبَاعِيَّة أو خُمَاسِيَّةٌ مُعَرَّاة مِنْ حُرُوفِ الذَّلَقِ أو الشَّفَوِيَّة وَلاَ يَكُون فِي تِلْكَ الكَلِمَة من هَذِهِ الحُرُوفِ حَرْفٌ وَاحِدٌ أوْ اثْنَانِ أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ فاعْلَمْ أنَّ تِلْكَ الكَلِمَة مُحْدَثَةٌ مُبْتَدَعَة، لَيْسَتْ مِنْ كَلاَمِ العَرَبِ لأَنَّكَ لَسْتَ وَاجِدًا مَنْ يَسْمَعُ مِنْ كَلاَمِ العَرَبِ كَلِمَةً واحِدَةً رُبَاعِيَّةً أَوْ خمُاَسِيَةً إلاَّ وَفِيهَا مِنْ حُرُوفِ الذَّلَقِ والشَّفَوِيَةِ وَاحِدًا أَوْ اِثْنَانِ أَوْ أَكْثَر»[3].

إنّ هذا التّحديد لنوع الألفاظ وتبيان المحدث منها والعربي الفصيح لهو من أهم ما يهتم به المنهج التأثيلي في المعجم الاشتقاقي.

كذلك لا نعدم في المعاجم اللاحقة بعد "الخليل" لمثل هذه الإشارات، من ذلك ما ورد في "معجم الجمهرة" لـ"ابن دريد" تحت باب "ما تكلّمت به العرب من كلام العجم حتّى صار كاللّغة"[4]، وما ورد في معجم "المخصص" لـ"ابن سيده" بعنوان "ما أعرب من الأسماء الأعجمية"[5].

---

[1] التطوّرات المعجمية والمعجمات العربية، ص74-75.

[2] تقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص330.

[3] العين، 52/1 (المقدمة).

[4] ينظر: جمهرة اللغة، ص1322.

[5] ينظر: المخصص، ابن سيده، 221/4.

أمّا في العصر الحديث حيث التّفجر العلمي والتقني والحضاري، وشيوع الاتّجاه التّأثيلي، فقد خرج العرب بمجموعة من المعجمات والأبحاث عني بعضها بالتّأصيل اللّغوي مثل الألفاظ الفارسية المعرّبة للأسقف "آد يشير الكلداني"، وكتاب "غرائب اللّغة العربية" للأب "روفائيل نخلة الياسوعي" وأبحاث "البطريرك مار أغناطوس أفرام الأوّل" في "الألفاظ السريانية في المعاجم العربية" و"معجم المعرّبات الفارسية في اللّغة العربية" "لمحمد ألتونجي"[1].

ويفيد التّأصيل الاشتقاقي المعجم العام فيما يأتي[2]:

1- تحديد المداخل، لأنّه سيؤدّي إمّا إلى ضم لفظين في مدخل واحد أو في فصلهما في مدخلين اثنين، من ذلك كلمة "بعل" التي ينبغي أن تضعها المعاجم العربية في مدخلين مميزة بين "البعل" بمعنى "الزّوج" و"بعل" اسم صنم من أصنام الجاهلية العربية.

2- أنّه بدون التّأصيل الاشتقاقي سوف تبدو الكلمة وكأنّها منقطعة الصّلة بأخواتها وبلا علاقة بأيّ لغة أخرى، وبلا ماض.

3- أنّ التّأصيل الاشتقاقي يفيد في معرفة التطوّر الصوتي والدّلالي، وفي صك الكلمات الجديدة، وفي تحديد الكلمات المقترضة من لغة إلى أخرى.

وإذا ذهبنا إلى التّأصيل الاشتقاقي في المعجم الكبير، فإنّنا سنجد المعجم مبني في عمومه على أساس قضية التأصيل الاشتقاقي والبحث عن أصل الألفاظ وكذا قضية الدلالة الأصلية والاشتقاقية للألفاظ. وفيما يلي بعض النّماذج الّتي تدلّ على ذلك:

1- بيان أصل الكلمة سواء أكان عربيا أو دخيلا، مع بيان اللّغة أو العائلة اللّغوية المصدر، ومثال ذلك ما يلي:

- «بَابَا: (pappa) لفظة يونانية الأصل من papposأو papaps، معناها أَب...»[3].

فهنا تحديد معنا الكلمة كان انطلاقا من تحديد أصلها اليوناني والّتي تعني عندهم الأب.

---

[1] التطورات المعجمية والمعجمات العربية، ص76-77.

[2] صناعة المعجم الحديث، ص153.

[3] المعجم الكبير، مادة (بابا)، 08/2.

- «آذَار معرّبadar في السريانية، adar في عبريّة التّوراة...والأصل فِي هَذَا كُلِّهِ addaru أَدَّرُ فِي الأَكَّدِيّة...»[1].

فهنا بيّن المعجم أنّ هذه اللفظة غير فصيحة بل هي معرّبة ووضّح أوجه الشّبه لهذه اللّفظة في الكتابة بين أخواتها الساميات العبرية والسريانية والأكّدية.

2- بيان شكل الكلمة أوّل دخولها اللّغة مع بيان ما لحقها من تطوّر صوتي، ومثاله ما يلي:

- «بَادهَنْج: مُعَرَّب بَادكِير: منفَذٌ للتَّهْوِيَةِ فِي أَعْلَى البُيُوتِ...»[2].

فهنا أشار المعجم إلى أنّ اللفظ معرّب وأصل بنيته "بادكير" ثمّ تحوّلت إلى "بادهنجر".

- «البَاذِنْجَان: معرّبٌ عن الفَارِسِيَّةِ البَاتِنْكَان، ضَرْبٌ مِنَ الخُضَرِ تُؤكَلُ ثِمَارُهُ...» [3].

وبالتالي فإنّ هذه الكلمة هي معرّبة عن الفارسية وأصلها "الباتنكان" وقلبت التاء ذالا والكاف جيما فأصبحت "باذنجان".

- «الدَبُّوسُ: فِي الفَارِسِيّة دَبُوسٌ بِلاَ تَشْدِيدٍ وَقِيلَ تُبُوز وَتِبْز: المِقْمَعَةُ وَالعَمُودُ، أَدَاةٌ مِنْ أَدَوَاتِ الحَرْبِ...»[4].

فالدّبُوس بالتشديد هي لفظة مختصّة في النّطق العربي أمّا الأصل الفارسي فهو بدون تشديد، مع وجود احتمال أنّ الدّال منقلبة عن التّاء والسين عن الزاي فيكون الأصل تّبوز لا دبوس فحصل تطور صوتي أدّى إلى ذلك.

---

[1] المعجم الكبير، مادة (آذر)، 09/1.

[2] نفسه، مادة (بادهنج)، 16/2.

[3] نفسه، مادة (باذنجان)، 18/2.

[4] نفسه، مادة (دبوس)، 70/7.

المحاضرة رقم 12: الوظائف المساعدة للمعجم في الصناعة المعجمية

1/ بيان المعلومات النحوية[1]: استفاد المعجميون الأوائل من الدراسات النحوية التي كانت متوافرة في زمانهم، فقد عكف نحويو مدرسة البصرة والكوفة، ثمّ بغداد على صياغة نظريّات لغويّة وإعداد دراسات نحويّة قائمة على مبادئ مفهومية وأسس منهجيّة لا تختلف كثيرا عن المفاهيم والمناهج الحديثة في علم اللّغة[2].

وقد تقاطع العمل المعجمي مع الدرس النحوي وأصبح من الممكن تضمين المعلومات النّحوية منذ بداية العمل في تصنيف المعجم، ونعني بذلك مسألة اختيار المداخل، فمن ناحية تقليدية تتألّف مداخل المعجم أساسا من الكلمات أوّلا ومن التّعابير الاصطلاحية ثانيا، ولكن إذا أردنا أن نتبنّى تعريف "بلومفيلد" للمعجم باعتباره قائمة بالاستثناءات الرّئيسية، فإنّ المورفيمة لا الكلمة هي التي يجب اتّخاذها وحدة يقوم على أساسها اختيار مداخل المعجم، لأنّ كلّ مورفيمة في اللّغة كما يقول "بلومفيلد" BLOOMFIELD هي استثناء مادام المتكلّم لا يستطيع استعمالها إلاّ بعد سماعها، وأنّ من يقرأ الوصف اللّغوي لا يستطيع العلم بوجودها إلاّ إذا أُدْرجت له[3].

وفي الواقع إنّ مسألة علاقة النحو بالمعجم تشهد اضطرابا في تناولها بين المعجميين المعاصرين، فإذا كانت العلاقة بين علوم اللغة والمعجم كعلم الصرف والأصوات والدلالة وعلوما أخرى كالحاسوب واضحة ومحددة فإن علاقة النحو بالمعجم مسألة شائكة وصعب البث فيها، وفي ذلك رأيان مشهوران لمعجميين معروفين هما: "إبراهيم بن مراد" و"علي القاسمي".

حيث يرى "إبراهيم بن مراد"[4]: فرق بين النظرية النحوية والنظرية المعجمية، ذلك أن الأولى هي نظرية تركيبية قوامها الجمل التي تكوّنها المفردات من حيث هي ذرّات تركيبية لها محلاّتها وظائفها وحالاتها الإعرابية، أما الثانية فهي نظرية للمفردات من حيث هي وحدات معجمية ذات خصائص

---

[1] لقد عرّف "ابن جنّي" النّحو بقوله: «والنّحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره...ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك قصدت قصدا، ثمّ خصّ به انتحاء القبيل من العلم»، (ينظر: الخصائص، ابن جني، 34/1).

[2] المعجمية العربية بين النّظرية والتّطبيق، ص71.

[3] علم اللغة وصناعة المعجم، ص79.

[4] ينظر: مقدّمة لنظرية المعجم، ص51، 52، 53.

ذاتية وعلاقيّة مستقلة عن المحلات التي تشغلها في الجمل. ولذلك قام التصور العربي على مبدأ التفريق بين النحو والمعجم فقد صاحبت عناية العرب بالنحو عنايتهم بالمعجم، وليس أدلّ على ذلك من عمل "الخليل بن أحمد الفراهيدي" المؤسس الحقيقي للدرس اللساني العربي، فقد كان" الخليل" ذا رؤية لسانية شاملة لنظم اللغة العربية أصواتا وصرفا ونحوا ومعجما، ويستفاد من مقدمة كتاب العين والكتاب "لسيبويه" والذي ضمّنه آراء "الخليل"، أنه كان يميز بين المفردة إذا كانت مكونا معجميا والمفردة إذا كانت مكونا نحويّا.

فاللفظة إذا كانت مكونا معجميا كان الصوت والبنية الصرفية والدلالة من توابعها، وإذا كانت مكونا نحويا كانت مكونا تركيبيا له محل ووظيفة وحالة إعرابية.

وقد نتج عن هذا الاهتمام المبكر بالمعجم عند العرب عدم دمجهم بين علوم اللسان ، ففرقوا بين علم اللغة وهو المعجم وعلم النحو الذي اختص عندهم بمفهوم التركيب الذي يكونه علم الإعراب وعلم التصريف، وبذلك فإن المعجم ليس جزءًا من النحو وليس النحو فيها بالعلم الشامل لعلوم اللسان.

في حين يذهب "علي القاسمي"[1] إلى عكس ذلك، ويرى أن مقولة "بلومفيلد" الشهيرة "المعجم فهرس للنحو" كانت متبعة بأمانة في المعاجم العربية فالمعجميون العرب أخذوا هذه القاعدة وطبقوها قبل اثني عشرة قرنا من ميلاد "بلومفيلد"، واشتمل أول معجم عربي متكامل "كتاب العين" على مقدمة لخصت نحو اللغة العربية، وتضمنت مواد المعجم إحالات على هذه المقدمة، واتبعت معظم المعاجم اللاحقة هذا التقليد، حتى تلك المعاجم الوجيزة مثل "مختار الصحاح للرّازي" المتوفى سنة 1268هـ، ففي مقدمة المعجم نجد أنماط الأفعال العربية الكبرى بتصريفاتها وشروحها، وفي مداخل المعجم لا نجد تصريفا للفعل، وإنما نمط ذلك الفعل فقط، وتحقق تلك الطريقة الاقتصاد.

ويمكن الخروج برأي وسطي بين من يغالي ويرفض أي علاقة تجمع بين النحو والمعجم، وبين من يسرف في ربط النحو بالمعجم حتى جعل الأساس الذي يقوم عليه المعجم هو النحو.

---

[1] ينظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص40-41.

ومفاد هذه الخلاصة أنّ العلاقة بين النحو والمعجم لا تكون إلاّ من خلال تلك المعلومات النحوية التي يوردها المعجمي في النص المعجمي كوظيفة من الوظائف التي يؤديها المعجم، ومن هذه المعلومات، والتي قد حدّدها "أحمد مختار عمر" نجد [1]:

1- بيان نوع الفعل من حيث التعدّي واللّزوم، ومثال ذلك، ما يلي:

- «عَلِمَ: عَلِمَ بِالشَّيْءِ شَعَرَ...وَعَلِمْتُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لذَلكَ أَجَازُوا عَلِمْتُنِي، كَمَا قَالُوا: ظَنَنْتُنِي وَرَأَيْتُنِي وَحَسِبْتُنِي»[2].

2- النّص على الحرف الّذي يتّصل بالفعل ونوع المفعول، ومثاله:

- «علا: عُلُوُّ كُلِّ شَيْءٍ وَعِلْوُهُ وَعَلْوُهُ وَعُلاَوَتُهُ وَعَالِيهِ وَعَالِيَتُهُ: أَرْفَعُهُ، يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الفِعْلُ بِحَرفٍ أَو بِغَيْرِ حَرْف، كَقَوْلِكَ قَعَدْتُ عُلْوَهُ وفِي عُلْوِهِ»[3].

3- كذلك تحتل الكلمات الوظيفية (ذات الوظائف النّحويّة) مكانا بارزا في المعاجم باعتبارها جزءا أساسيا من الرّصيد اللّغوي كغيرها من الكلمات ومهمّة المعجمي بالنّسبة لهذا النّوع من الكلمات أن يسجّلها ويحدّد معانيها ووظائفها النّحوية، ولكن بصورة مختصرة بالنسبة لما يفعله النّحاة، ومن أمثلة هذا النّوع من الكلمات الضمائر وأسماء الإشارة، والاستفهام، والأسماء الموصولة، وأسماء الشّرط، وحروف الجر وأدوات النّصب والجزم، ومثاله في المعاجم العربية، ما يلي:

- «ذَا: قَالَ أَبُو العَبّاس أحمد بن يحيى: ذَا يَكُونُ بِمَعْنَى هَذَا،...وقَال أبُو الهَيْثَمِ ذَا اسم كُلِّ مُشَارٍ إِلَيْهِ مُعَايَنٍ يَرَاهُ المُتَكَلِّمُ وَالمُخَاطَبُ، قَال: والاسْمُ فِيهَا الذَّال مَفْتُوحَةً...»[4].

4- وقد ظهر مؤخّرا ما يسمّى بالتجديد في تناول الأحكام النّحويّة وتحديد المفاهيم، من ذلك "المعجم العربي الأساسي" الّذي عالجها مستندا إلى عدّة أمور وهي تحديد المصطلح وبيان الحكم وضرب الأمثلة.

ومثال ذلك حديثه عن لفظ "أب" يذكر أنّه من الأسماء الخمسة التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرّ بالياء[1].

---

[1] صناعة المعجم الحديث، ص154.

[2] لسان العرب، مادة (علم)، ص3084.

[3] لسان العرب مادة (علا)، ص3088.

[4] نفسه، مادّة (ذا)، ص1471.

بيان الهجاء: ربّما كان بيان الهجاء أو طريقة الرّسم الإملائي للكلمة أكثر أهمية في لغة مثل الإنجليزية عنه في لغة مثل العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ كثيرا من الكلمات الإنجليزية يختلف رسمها في الهجاء الأمريكي عنه في الهجاء الإنجليزي، وأنّ كثيرا منها يختلف رسمها كذلك داخل النّوع الواحد[2].

أمّا على صّعيد التّهجئة العربية، فلم ير بعضهم ضرورة إلى إعادة التّهجئة الصّوتية للمداخل أو المواد، لأنّ التّهجئة العربية قد تجمّع لها الكمال والاتّساق إذا ما أضيف الشّكل (الحركات)، فرأوا أنّ مطابقة الهجاء للنطق تغلب في الكتابة العربية وأنّ المرء قد لا يحتاج إلى استشارة المعجم إلاّ في أنواع من الكلمات[3].

وقد حدّدها "أحمد مختار عمر" فيما يلي[4]:

1- الكلمات التي يزاد فيها حرف مثل "مائة" و"أولو"، وإن كانت مائة تكتب الآن بالألف وبدونها.

2- الكلمات التي ينقص فيها حرف مثل "هذا" و"ذلك" و"السموات" و"الرحمن"، وإن كانت توجد دعوات الآن لكتابتها كما تنطق.

3- الكلمات المنتهية بألف مقصورة ثالثة مثل "الصّدى" و"الرّبا" ونحوهما، مما يقتضي رد الألف إلى الياء أو الواو لمعرفة كتابتها، ويتميّز القاموس المحيط على غيره من المعاجم في ذلك حيث يحرص في باب الواو والياء على أن يبدأ المادّة ببيان أصلها الواوي أو اليائي.

4- الكلمات التي تشتمل على همزة متوسّطة أو متطرّفة.

ورأى "تمّام حسّان" أنّه من مشكلات الكتابة العربية أيضا أنّها تعنى برموز الحروف الصّحيحة عناية كلية تصرفها عن تمثيل الحركات في الكتابة، حتى رأى بعضهم أنّه من الممكن أن تسمّى الكتابة العربية بأنّها تتّسم بالأبجدية، ذلك أنّه قد جعل الألوان من الحركات علامات إضافية على الحروف الصّحيحة[5].

---

[1] المعجم العربي الأساسي، مادة (أب)، ص67.

[2] صناعة المعجم الحديث، ص151.

[3] التطوّرات المعجمية والمعاجم العربية، ص237.

[4] صناعة المعجم الحديث، ص151-152.

[5] ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، تمّام حسّان، دار الثقافة، الدّار البيضاء-المغرب، 1980، ص145.

وبذلك فإنّ بيان الهجاء من ضروريات صناعة المعاجم وإن لم يكن من أساسياته، فهو من مزاياه، وبه يكون المعجم مكتمل المعلومات من النّاحية اللّغوية ومن النّاحية المعرفية.

معلومات الاستعمال: يمكن تعريف هذه الوظيفة، بأنّها دراسة للمفردات المتفاوتة اجتماعيا، فلفظة "سيادتكم" أو "حضرتكم" أو "أنتم" أو "أنت"، مثلا لها المعنى نفسه، ولكنّها ذات قيمة اجتماعية متباينة، والطّريقة الّتي يتكلّم بها الفرد تنمّ عمّن يكون هذا الفرد وعمّن يرغب أن يكون، والعامّية هي لغة البسطاء وكلّما استخدم المثقّفون كلمة عاميّة في كتاباتهم ومحادثاتهم لم تعد تلك الكلمة عاميّة بل تكون قد اكتسبت مكانة اجتماعية جديدة، ولا يقتصر الاستعمال على المفردات فحسب؛ بل يتعدّى كذلك إلى التلفّظ والقواعد، وحتّى الإملاء في بعض اللّغات كالإنجليزية، وكالخط العربي المغربي والتي ترسم فيه كلّ فاء بنقطة من أسفل، وكلّ قاف بنقطة من أعلى، فكلمة (الفقار) مثلا ترسم بنقطة تحت الفاء ونقطة واحدة فوق القاف[1].

ولعلّ من الوظائف التي لها قيمتها في بناء المعجم هو تحديد مستوى اللّفظ ودرجته في الاستعمال ضمن إطار معيّن يصف التنوّع اللّغوي ويحدّد مستواه، والسياق الّذي يؤثّر فيه، ولا يخلو معجم، مهما كان حجمه، من قدر من التصنيف للكلمات وإن جاء ذلك في نسب متفاوتة حسب نوع المستعمل الذي يضعه مؤلف المعجم في ذهنه[2]، ذلك أنّ اللسان القومي يتشكل من مجموعة من اللّهجات المتفاوتة اجتماعيا تعود في النّهاية إليه لتبرز وجوده وتعطيه خاصيّة من تلك التنوّعات المتعدّدة، ويبقى لمنتج المعجم الحريّة في اختيار الإقليم الّذي يستقي منه مادّته[3].

ومن أهمّ المعلومات عن الاستعمال والّتي تقدّمها المعاجم ما يلي[4]:

1- معلومات تتعلّق بقدم اللّفظ أو حداثته، وغالبا ما يوصف اللّفظ بواحد من الأوصاف التّالية:

ممات، مهجور (كإطلاق لفظة الجارية على الفتاة، الّذي هجر بعد أن شاع لفظه في معنى الأَمَة)، قديم، تاريخي (وعادة ما يستعمل في حالة غياب المسمّى في المجتمع وقلّة استخدامه)، تقليدي، حديث، مستحدث(ويقتصر على الكلمات المبتكرة أو الّتي وضعت حديثا في اللّغة)، جاري في الاستعمال.

---

[1] علم اللغة وصناعة المعجم، ص131.

[2] صناعة المعجم الحديث، ص155.

[3] ينظر: تقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص315-316.

[4] ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص156_159.

ومن المعروف بالنّسبة للمعاجم العامّة أحادية اللّغة الّتي تقوم بعملية انتقاء لمداخلها أن لا تشمل إلاّ على كلمات قليلة من الممات والمهجور والقديم، ولكن معجما شاملا أو تاريخيا لابدّ أن يعطي اهتمام لهذه الأنواع، واقترح "سيدني" SIDNEY معيارا للحكم على الكلمة بأنّها من الممات أو المهجور يتلخّص في النّظر إلى نصوص السّنوات الخمسين الأخيرة، فإذا لم يرد اللّفظ أو الاستعمال فيها فإنّنا ينبغي أن نشك في استعماله أو جريانه، ونحكم بتلاشيه في الاستخدام واستحقاقه بأن يوصف أنّه مهمل أو ممات أو مهجور.

2- معلومات تتعلّق بتكرار الاستعمال ودرجة شيوعه، وعادة ما يشار إلى قلّة الاستعمال بأنّ اللّفظ نادر، ويشيع النّادر من الكلمات على المعاجم الشّاملة والتّاريخية ومعاجم المصطلحات، أمّا المعاجم العاديّة فلا تذكر إلاّ أقل من القليل من هذا النّوع.

3- معلومات تتعلّق بخطر الاستخدام، أو تقييده أو إباحته، وغالبا ما يوصف اللّفظ بواحد من الأوصاف الآتية: محظور، مبتذل، مقبول، تلطّفا في التّعبير.

4- معلومات تتعلّق بالمستويين الثقافي والاجتماعي، وتحت كلّ مستوى درجة متفاوتة وفي هذا المجال يفرّق بين: لغة المثقفين، واللغة العامّية، ولغة الطّبقة الدّنيا.

5- معلومات تتعلّق بحقل التّخصص فيما يسمّى باللّغات المهنية ويشمل ذلك، لغة علمية، لغة شعرية، لغة الفلك، الكيمياء، وغيرها.

6- معلومات تتعلّق بمعيارية اللّفظ أو عدم معياريته، وبمقتضى هذه المعلومات يوصف اللّفظ بأنّه ينتمي إلى اللّغة المعيارية، اللّغة الأدبية، اللّغة(اللّهجة) العاميّة، الكلام الشّعبي.

7- معلومات تتعلّق برسمية اللّفظ أو عدم رسميته، اللّغة الرّسمية، اللّغة غير الرسميّة، اللّغة الدّعابية أو المرحة، اللّغة الحميمية.

8- معلومات تتعلّق بمكان اللّفظ أو منطقة استخدامه فيما يسمّى باللّغة الإقليمية أو التنوّع الجغرافي.

ولقد اهتمّت المعاجم العربية الحديثة والقديمة ببيان معلومات الاستعمال، إلاّ أنّها تخلّت عن بعض المعلومات المتعلّقة بقدم اللّفظ أو درجة استعماله بسبب حرصها على الظّهور بمظهر الحداثة، وظهرت

مقابل ذلك معلومات تتعلّق بالمستوى اللّغوي للّفظ منها؛ معرّب دخيل، أعجمي، وتحديد اللّغة المقترض منها[1].

معلومات موسوعية: وهذه الوظيفة المعجمية هي الّتي تتحدّث عن الأشياء لا عن الألفاظ، وتعطي معلومات عن العالم الخارجي[2].

وأهمّ ما تشتمل عليه المعلومات الموسوعية ما يأتي[3]:

1- معلومات عن بعض الأعلام سواء أكانت أشخاصا أم أماكن أو حيوانات، نبات أو غيرها.

2- معلومات عن بعض الأحداث التّاريخية، والظّواهر الموجودة خارج اللّغة.

3- معلومات عن بعض المصطلحات العلمية.

على أنّ المعالجة الموسوعية صنفان[4]:

- صنف مختصر يمثّل مجرّد تكملة لتعريف المدخل، يسمح بالمرور من الوحدة المعجمية إلى الشيء.

- وصنف موسّع يقوم على تحليل مطوّل، ويأخذ حيّزا مهمّا من نصّ التّعريف.

على أنّ الصّنف الأوّل لا يعدّ حشوا أو تزايدا، ذلك أنّ كثيرا ما يكون من الضّروري إثارة معلومات القارئ من العالم الخارجي من أجل توضيح المعلومة اللّغويّة؛ بل إنّه كثيرا ما يتضمّن التفسير اللّغوي وصفا للعالم الخارجي[5].

أمّا عن المعلومات الموسوعية داخل المعجم الكبير فنجدها متجليّة في كلّ مداخله تقريبا، وقد أشار هو إلى قضية المعلومات الموسوعية في مقدّمته بالجزء الأوّل موضّحا لأهمّ ما سيتناوله منها[6]، وفيما يلي بعض الإشارات لما جاء في المعجم:

1_ تقديم معلومات عن بعض الأعلام، ومن أمثلته:

---

(1) التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدّلالية، ص121.

(2) التعريف القاموسي، ص120.

(3) صناعة المعجم الحديث، ص160.

(4) التعريف القاموسي، ص120.

(5) صناعة المعجم الحديث، ص161.

(6) المعجم الكبير، 1/ (المقدمة).

- «أَرِسْطُو(322ق.م): المُعَلِّمُ الأَوَّل وأَكْبَر فَيْلَسُوف يُونَانِي أَثَّر فِي الشَّرْق والغَرْب، وامتدّ أثره إلى اليَوم، تلْمِيذ أَفْلاطُون ومُعَلِّم الإِسْكَنْدَر، ووَاضِعُ دَعَائم البَحْث الفَلْسَفِي بكتُبِهِ المَنْهَجِيَّة الّتي نَالت من الشّرح والتَّلخِيص مالم تنله كتب فلسفيّة أخرى...»[1].

- «أَمْرِيكَا: يَرْجِعُ هذَا الِاسْم إلى البَحَّارة الإيطالي "أمريجو فسبوتشي"، وهِيَ القَارَّةُ الكُبْرَى فِي نِصْفِ الكُرَةِ الغَرْبِيّ، اكْتَشَفَها كُولُومبسِ في القرن الخامس عَشَر، وَأَطْلَقَ عَلَيْهَا اسْم العالم الجدِيد، وتُطْلَقُ الآن بِخَاصة عَلى الولايات المتحدة الأمريكية»[2].

- «ذُؤْنُونُ الأَرْضِ:...طُفَيْلِيٌّ من الفَصِيلَةِ الجعفيليّة، يَعِيشُ عَلَى بَعْضِ جُذُور الشَّجَرِ، وهُوَ أَرْضِيٌّ رُبَما أَزْهَرَ وَأَثْمَرَ فِي التُّرَابِ...[3].

فنلاحظ أنّ المعجم اهتمّ بتعريف الأعلام كيفما كانت، سواء أعلام أشخاص أم حيوانات أو نبات أو حتّى أماكن.

2- تقديم معلومات عن بعض الأحداث التّاريخية:

- «أُحُد: غَزْوَةُ أُحُدٍ: إِحْدَى الغَزَوَات الكُبْرَى وَقَعَت فِي السَّنَة الثالثة من الهجرة(624م)، بالقُربِ مِن جَبَلِ أُحُد، خَرَجَ فِيهَا المُشرِكون بأَنْفُسِهِم لِيَثْأَرُوا مِنْ غَزْوَةِ بَدْر، وفِيهَا اسْتُشْهِدَ حَمْزَة عَمُّ النبيّ صَلَّ اللَّه عليه وسلّم، كما استشهد عدد كبير من المسلمين»[4].

3- تقديم معلومات عن بعض المصطلحات العلمية:

- «البَلاغَةُ: عِنْدَ البَلاغِيين: مُطَابَقَةُ الكَلاَمِ لِمُقْتَضَى الحَالِ، مَعَ فَصَاحَةِ مُفْرَدَاتِهِ، وَيُوصَفُ بِهَا الكَلاَمِ والمُتَكَلِّمُ»[5].

ومن هنا نلاحظ أنّ المعلومات الموسوعية كانت حاضرة وبقوّة في ثنايا التّعريف اللّفظ المدخل واعتنى بها المعجم أيّما عناية.

---

[1] نفسه، مادة (أرسطو)، 198/1.

[2] نفسه، مادة (امريكا)، 474/1.

[3] نفسه، مادة (ذؤنون)، 35/8.

[4] المعجم الكبير، مادة (أحد)، 120/1.

[5] نفسه، مادة (بلاغة)، 539/2.

5/ استخدام الصّور والرّسوم: وتلجأ إليه بعض المعاجم لتجسيم المعنى والإشارة إليه كأنّه شيء موجود حاضر بذاته، أو بنموذجه. ويعتبر استخدام هذا النّوع في الشرح أكثر دقّة في تحديد المفهوم للألفاظ المتشابهة كالتفريق بين أشكال الآلات الموسيقية وغيرها[1].

ويمكن أن يقدّم الرسم التوضيحي دعما للوصف اللفظي فيما يأتي[2]:

1_أنّه في كثير من الأحيان يكون أكثر وصفية من العبارة أو التعريف.

2_أنّه إذا استعمل بحكمة يمكن أن يوفّر حيزا في حالات كثيرة تقتضي توسعا في التعريف.

3_أنها ذات مظهر نفسي وتربوي أوضح خاصة بالنسبة للصغار.

4_أنها حين يحسن استخدامها تستطيع أن تميز بين الأشكال المتعدّدة لنفس النوع أكثر مما تستطيع العبارة.

---

[1] ينظر: صناعة المعجم الحديث، ص148، وتقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص232.

[2] صناعة المعجم الحديث، ص49.

المحاضرة رقم 13: من قضايا الصناعة المعجمية (التحيين المعجمي)

"التحيين" لغة واصطلاحا: "التَحْيِينُ" على وزن "التفْعِيلُ": هو مصدر مشتق من لفظ "حَيَّنَ" على وزن "فَعَّلَ"، وفعله المجرّد: حَانَ يَحِينُ. ومن المعاني المستفادة من اشتقاقات "حان": حَانَ: أَيْ آنَ أَوَانه، و"الحِينُ": الدهر أو الوقت.

- ففي "لسان العرب": «الحِينُ: الدَّهْرُ، وَقِيلَ: وَقْتٌ مِنَ الدَّهْرِ مُبْهَمٌ يَصْلُحُ لِجَمِيعِ الأَزْمَانِ كُلِّهَا، طَالَتْ أَمْ قَصُرَتْ. وَحَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا يَحِينُ حِينًا أَيْ آنَ. وَحَيَّنْتَ النَّاقَةَ إِذَا جَعَلْتَ لَهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَقْتًا تَحْلُبُهَا فِيهِ. وَحَيَّنَ النَّاقَةَ وَتَحَيَّنَهَا: حَلَبَهَا مَرَّةً فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»[1].

- وجاء في "المنجد": «حيَّنَهُ: جَعَلَ لَهُ حِينًا وَمَوْعِدًا»[2].

- وفي "المعجم الوسيط": «حَانَ الأَمْرُ يَحِينُ حَيْنًا وَحَيْنُونَةً: قَرُبَ وَقْتُهُ. يُقَالُ: حَانَتِ الصَّلاةُ، وَحَانَ الرجُلُ هَلَكَ. حَيَّنَهُ: جَعَلَ لَهُ حِينًا. تَحَيَّنَ الشَّيْءَ: انتَظَرَ حِينَهُ. الحِينُ: وَقْتٌ مِنَ الدَّهْرِ مُبْهَمٌ، طَالَ أَوْ قَصُرَ»[3].

- وفي معجم "الرائد": «حَيَّنَ: تَحْيِينًا. حَيَّنَهُ: جَعَلَ لَهُ حِينًا. الحِينُ: الوَقْتُ، المُدَّةُ، جَمْعُهُ أَحْيَانٌ، وجَمْعُ الجَمْعِ أَحَايِينُ»[4].

- وجاء في "معجم اللغة العربية المعاصرة": «حان/حان لـ يَحِينُ، حِنْ، حَيْنًا وَحَيْنُونَةً، فَهُوَ حَائِنٌ، وَالمَفْعُولُ مَحِينٌ لَهُ. حَانَ المَوْعِدُ: قَرُبَ وَقْتُهُ. **تَحَيَّنَ** يَتَحَيَّنُ، تَحَيُّنًا، فَهُوَ مُتَحَيِّنٌ، وَالمَفْعُولُ مُتَحَيَّنٌ...يَتَحَيَّنُ الفُرْصَةَ: يَغْتَنِمُهَا أَوْ يَنْتَهِزُهَا»[5].

يتبين لنا من التعاريف السابقة للفظ "حَانَ" ومشتقاتها في مختلف المعاجم العربية القديمة منها والحديثة، أنها لا تورد لمعنى "حَيَّن" المعنى الحديث له، والذي نحن بصدد التطرق إليه في هذا البحث، وهو التحديث والعصرنة، أي جعل الشيء مواكبا للوقت الراهن وعصرنته، أي مسايرا للحين الذي يعيش فيه الناس اليوم.

ومصطلح "التحيين" مصطلح حديث ومعاصر ارتبط في الوقت الراهن بمفاهيم الحاسوب والإنترنيت، والرقمنة، وهو ترجمة للفظ الإنكليزي Update، فقد جاء في "المورد الحديث"، وهو معجم ثنائي اللغة

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، دط، القاهرة-مصر، دت، مادة "حين"، ص1074-1075.

(2) لويس معلوف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، ط19، بيروت-لبنان، دت، مادة "حين"، ص165.

(3) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة-مصر، 2004، مادة "حان"، ص212، العمود الثالث.

(4) جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين، ط7، بيروت-لبنان، 1992، ص321.

(5) أحمد مختار عمر وفريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، القاهرة-مصر، 2008، مادة "ح ي ن"، ص596.

"إنكليزي عربي"[1]: «Update: يُحَدِّثُ؛ يُعَصِّرُ: يَجْعَلُهُ حَدِيثًا أَوْ عَصْرِيًا»، وقدّم معنى آخر له هو: «**تَحْدِيثُ** الْمُسْتَجَدَّاتِ: مَعْلُومَاتٌ يُرَادُ بِهَا تَحْدِيثُ شَيْءٍ مَا أَوْ إِطْلاعُ الْمُهْتَمِّينَ بِهِ عَلَى تَطَوُّرَاتِهِ الأَخِيرَةِ».
والأمر الغريب أن المعاجم العربية المعاصرة لا تورد في تعريفها لمادة "حَيَّنَ" هذا المعنى المستجد، فحتى "معجم اللغة العربية المعاصرة" لـ"أحمد مختار عمر" لم يورده في معجمه كما رأينا.
أما عن مصطلح "التحيين المعجمي"، وهو موضوعنا في هذا البحث، فإننا لا نعثر له على وجود في أدبيات الصناعة المعجمية العربية، وكل ما نجده بخصوصها هو بعض الألفاظ التي تصب في هذا المعنى كـ: "التحديث"، و"التجديد"، و"المراجعة"، فحتى المعاجم العربية الحديثة والمعاصرة وهي تتحدث عن تحيين معاجمها فإنها لا تذكر مصطلح "التحيين" مطلقا لا في مقدماتها ولا في متنها.

وأول من اعتمد هذا المصطلح الجديد، كإجراء جديد وتقنية جديدة في الصناعة المعجمية العربية، هو مكتب تنسيق التعريب بالرباط، وذلك حين عزم على إعادة طبع المعاجم الموحدة التي أصدرها على مدار سنوات عديدة، فقرر سنة 2001 إعادة طبع معاجمه الموحّدة وتحيينها، ويكون ذلك في ضوء مستجدات الصناعة المعجمية الحديثة. فقد

جاء في مقدمة الطبعة الثانية من "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات": «إننا ونحن في عهد السرعة المذهلة، وثورة الاتصال والمعلومات، وتدفق المصطلحات في عالم لم يعد يعرف الحواجز، نجد من اللازم التفكير في تحديث هذه المعاجم الموحدة الصادرة عن مؤتمرات التعريب. وتجسيدا لهذه الفكرة بدأ المكتب، في **تحيين** معاجمه، مبتدئا بالمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات... »[2].

وحيث إنه لا يوجد في الصناعة المعجمية تعريف لـ"التحيين المعجمي"، فإننا سنجتهد في وضع تعريف له مستمدا من التعريف اللغوي، ومما استقرّ من إجراءات تخصّ التحيين في المعاجم الغربية والعربية. فـ"التحيين المعجمي" نعني به: «قيام صاحب المعجم، سواء كان فردا أو هيئة، على إصدار طبعات جديدة للمعاجم المؤلفة سلفا، والقيام بما ينبغي القيام به من مظاهر التحديث والتعديل والإضافات والمراجعات الضرورية، وهذه المسائل أصبحت تقنيات متعارف عليها في الصناعة المعجمية الحديثة».

و"التحيين المعجمي" صار من خصائص المعاجم الحديثة والمعاصرة، ولذلك فقد عكفت المعاجم الغربية في القرن العشرين على إعادة طبع معاجمها من حين لآخر، من أجل مواكبة التطور الحاصل

---

[1] منير البعلبكي ورمزي منير البعلبكي، المورد الحديث (إنكليزي-عربي)، دار العلم للملايين، ط2، بيروت-لبنان، 2009، ص1293.

[2] مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مطبعة النجاح الجديدة، ط2، الدار البيضاء-المغرب، 2002، ص13.

في الصناعة المعجمية الحديثة، مستفيدة من التطور الحاصل في مجال الطباعة وتقنيات الحاسوب. ثم تبعتها المعاجم العربية على استحياء في ذلك.

ثالثا- نماذج من المعاجم الغربية المحَيَّنة: من البديهي القول إنّ المعاجم الغربية في القرن العشرين قد سارعت إلى التحيين، وأغلبها قد صدر في عدة طبعات، وجلّها صدر عن هيئات أو دور نشر أو مؤسسات تعهّدتها بالتحيين من حين لآخر، ولا يمكننا في هذه الوريقات أن نأتي على ذكر كل المعاجم الغربية التي مسّها التحيين المعجمي، ولكنّنا سنقتصر في حديثنا على نموذجين من المعاجم الغربية مختلفة الشكل واللغة والهدف.

1)- معجم أكسفورد للغة الإنجليزية (OED)[1]: هو من أكبر المعاجم وأهمها، لأنه يعمل على تسجيل كل ألفاظ اللغة الإنجليزية، القديمة منها والجديدة. ولقد وعت الهيئة القائمة على إصداره منذ طبعته الأولى سنة 1928 بأهمية تحيينه حتى يواكب مستجدات العصر، ويساير اللغة في تطورها.

ولذلك فقد خضع للتحيين مرتين بعد الطبعة الأولى، فقد كانت الأولى سنة 1984، وهو الآن يستعد للتحيين الثاني الذي شرع فيه ابتداء من سنة 2000. وهو في سبيل هذا التحيين أسَّس قاعدة بيانات حاسوبية معجمية ضخمة، وهي متاحة على شبكة الإنترنيت، تمكنه من القيام بتحيين مادته بشكل سهل ومستمر، فمنذ سنة 2000 يعمل على تحيين مادته كل ثلاثة أشهر من السنة، أي إنه يحيِّن مادته أربع مرات في السنة، فيدخل الألفاظ والمصطلحات الجديدة إلى متنه، ويعتني بالألفاظ المعدلة وفقا للمعايير الصارمة من المعاجم التاريخية الحديثة، ويجري فيها تحسين دقة التعاريف، والاشتقاقات، والنطق، والاقتباسات التاريخية. وآخر تحيين لمادته كان في سبتمبر 2015، حيث أدخل المئات من الألفاظ الجديدة في متنه، والتي استجدت في الفترة بين مارس وسبتمبر 2015.

2)- معجم "روبير الصغير" (Le Petit Robert): هو نسخة مختصرة لمعجم "بول روبير" المسمى (Dictionnaire alphabétique et analogique de le langue française)، ما بين عامي 1951-1964، في ستة أجزاء.

وقد صدر معجم "روبير الصغير" سنة 1967، وفور صدوره توالت طبعاته، فصدرت الطبعة الثانية سنة 1977، والطبعة الثالثة في سنة 1993، ثم طبعة أخرى سنة 2007، وقد احتوت على 60 ألف مدخل، و300 ألف معنى. وبعد وفاة "بول روبير" أشرف على طبعه المعجميان: "ألان ري" و"جوزيت ري

---

[1] لمعرفة كل شيء عن معجم أكسفورد ينظر كتاب: داود حلمي السيد، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر، جامعة الكويت، ط1، 1978، من ص84 وما بعدها. وللاطلاع على مستجدات التحيين في معجم أكسفورد للغة الإنكليزية (OED)، ومعرفة ما هي الألفاظ التي دخلت المعجم، وكل ما يتعلق بها من شرح وتعريف ينظر: موقع معجم أكسفورد للغة الإنكليزية المحيّن على الرابط التالي: http://public.oed.com/the-oed-today

ديبوف" وذلك في سنة 2009، ولكنه صدر بتسمية جديدة هي: "معجم روبير الصغير الجديد للغة الفرنسية" (Le nouveau petit Robert de langue française). وتوالت طبعاته كل سنة وإلى اليوم، وهو متوفر بنسخة إلكترونية منذ سنة 1996، ونسخة على الشبكة منذ سنة 2009[1].

ومن مظاهر تحيينه تلك التسمية الجديدة التي ظهر بها في سنة 2009، وهي لفظة "الجديد"، مما يعني أنها نسخة قد خضعت لتحيين كبير. وهذا ما يبدو للمطالع له، فقد زاد فيه مُحَيِّناه نحو 10 آلاف مادة عن النسخة الأولى، فارتفع عدد مداخله من 50 ألف إلى 60 ألف مدخل، أي إن نسبة الزيادة بلغت 20%، وهذا يعني أنه كان يساير مستجدات اللغة في ألفاظها وفي معانيها.

أما عن واجهة هذا المعجم، فحين صدور أول طبعة له سنة 1967 كانت له واجهة عادية، ولم تتضمن أية معلومات مفيدة، باستثناء العنوان، ولكن المعجم منذ أن خضع للتحيين فقد أخذ في التطور، وذلك جليٌّ في تغيير نمط إخراجه كل سنة، بداية مع عنوان المعجم بحجم كبير بلون أسود مع خلفية بيضاء تعطي وضوحا كبيرا للعنوان، مرفقا بسنة الطبع 2014، وقد كتبت هي الأخرى بلونين مختلفين؛ برتقالي للرقم (14)، وما تبقى بلون رمادي (20)، ولا يخفى على القارئ أهمية مثل هذه اللمسات الفنية في واجهة الكتب، فهي توحي بالتجديد، وهذا يستقطب القارئ فيقبل عليه. كما ضمت الواجهة معلومات عن عدد الألفاظ التي احتواها (60 ألف)، وعدد المعاني (300 ألف)، وعدد الجمل والتعابير (40 ألف)، وعدد الشواهد الأدبية المقتبسة (35 ألف). وهذه المسائل كلها هي من مظاهر التحيين المعجمي.

[1] موقع معجم "روبير" على الرابط التالي: www.lerobert.com

المحاضرة رقم 14: من قضايا الصناعة المعجمية (التحيين المعجمي2)

مقومات التحيين في الصناعة المعجمية الحديثة.

أولا- دوافع وضرورات التحيين المعجمي: للتحيين المعجمي دوافع وأسباب تؤدي إليه، وهي تكاد تكون محصورة في النقد المعجمي الموجه للمعاجم حين صدورها، ومحاولة أصحاب المعاجم مجاراة التطور الحاصل في الصناعة المعجمية في مسائل الجمع والوضع، وهناك أسباب تجارية، حيث إن المعجم في آخر المطاف هي سلعة يراد لها التسويق.

1)- النقد المعجمي الموجه للطبعة السابقة: يعد النقد المعجمي عاملا مهما في ظهور المعاجم قديما وحديثا، والنقد المعجمي قديم قدم الصناعة المعجمية في حد ذاتها، وهو في ظهور مستمر إلى يومنا هذا، فبعد صدور معجم "العين" في الصناعة المعجمية العربية، واجهه اللغويون والنقاد بسيل كبير من النقد، فظهرت كتب معجمية تعمل على استدراك ما فات المعجم من ألفاظ، أو تصحيح أوهامه في الشرح، أو تصويب التصحيف الذي وقع فيه، أو غير ذلك من المسائل، كصنيع "أبي بكر الزبيدي" في كتابه "استدراك الغلط الواقع في كتاب العين"[1]، وكل المعاجم العربية على اختلافها قد استدرِك عليها، أو صُحِّحت وصُوِبت[2].

وفي العصر الحديث ساهم النقد المعجمي في تطوير الصناعة المعجمية العربية مما أدى إلى ظهور معاجم عربية تواكب في كثير منها المعاجم الغربية، والصناعة المعجمية، وتخلّصت المعاجم العربية من الكثير من التعقيدات والصعوبات، وخلّصتها كذلك من النظرة المعيارية التي أدّت إلى تجميد المعجم العربي والوقوف به في فترة زمنية محددة، وذلك مثل النقد الذي خص به "الشدياق" للقاموس المحيط في كتابه "الجاسوس على القاموس"[3].

وفي الصناعة المعجمية الغربية أثار ظهور معجم "ويبستر الدولي الثالث" سنة 1961 عاصفة من النقد والتعليق، اشترك فيها عدد كبير من اللغويين، والمعجمين، والمربيين، والصحفيين، وانقسم هؤلاء بين مؤيد للاتجاه الوصفي الذي تبناه ذلك المعجم ومعارض له، ويشتمل الكتاب الذي ألّفه "سلاد" و"أَبِيت" بعنوان "المعجمات وذلك المعجم" على اثنتين وستين مقالة نقدية ظهرت حول المعجم المذكور

---

[1] عرَّف به وحقق مقدمته "عبد العلي الودغيري" في كتابه: المعجم العربي بالأندلس، مطبعة المعارف الجديدة، ط1، الرباط-المغرب، 1984، ص124-146.

[2] لقد جمع بعض الباحثين المعاصرين مائتي استدراك على "اللسان" و"تاج العروس". ينظر: محمد حسن حسن جبل، الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مائتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس، دار الفكر العربي، دط، القاهرة-مصر، دت.

[3] أحمد فارس الشدياق، الجاسوس على القاموس، دار صادر، دط، بيروت-لبنان، دت.

في الفترة الواقعة بين سبتمبر 1961، ومارس 1962[1]. ولقد أعطى هذا النقد المعجمي، بلا شك، دفعا قويا للصناعة المعجمية في أمريكا وغيرها.

والنقد المعجمي يعد دافعا أساسيا وراء تحيين المعاجم. فأغلب المعاجم المُحَيَّنة، عندما نطالع مقدماتها، فإننا نجدها تشير إلى حجم النقد الذي وجه إليها في الطبعة السابقة، وتعلن الهيئة التي تصدرها أن من الأسباب التي دعتها إلى إصدار طبعة المعجم الجديدة هو محاولة العمل بالملاحظات التي وجهها له النقاد من أهل الاختصاص. وفي نهاية المقدمة المخصصة للتحيين كذلك تجد صاحب المعجم، فردا كان أو هيئة، يدعو النقاد إلى تدارس الطبعة الجديدة لعلهم يعثرون فيها على أوهام أو أخطاء أو غير ذلك ليتجنبها في الطبعة اللاحقة. وهكذا فالعمل المعجمي هو عمل دؤوب، ولا يمكن لأي معجمي أن يدّعي بأنه في منأى من الزلل أو الخطأ أو الوقوع في الوهم، وإذا لم يتجنب المعجمي هذه العيوب في الطبعات السابقة فسيتجنبه القراء، ويعزفون عنه.

فالمعجم الوجيز الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مثلا، وإن كان معجما لم يخضع للتحيين منذ صدوره الأول سنة 1989، إلا أنه كان ينوي تحيينه، فجاء في مقدمته: «فهذا هو المعجم الوجيز في طبعته الأولى، يسرُّ المجمع أن يقدمه إلى أبناء الأمة العربية في الوطن الكبير...ويدعو الناظرين فيه إلى إبداء ملاحظاتهم عليه، ويرحب بكل استدراك أو اقتراح، ويأمل أن تتوالى طبعاته، تحمل كل طبعة منه جديدا إن شاء الله»[2].

2)- مواكبة الصناعة المعجمية الحديثة: من الأسباب التي تؤدي بالمعجمي إلى تحيين معجمه أنه يريد لمعجمه أن يواكب ما هو حادث في الصناعة المعجمية حين تأليف معجمه، وذلك من حيث طرق الترتيب والتبويب، وطرق الشرح المختلفة، ومعلوم أن الصناعة المعجمية آخذة في التطور، حيث استفادت كثيرا من النظريات اللسانية، خاصة منها التي تعنى بالمفردات والمعنى المعجمي، كنظرية الحقول الدلالية، ونظرية التحليل المؤلفاتي. فالمعاجم عليها أن تخضع للتحيين بتحسينها وتعديلها وتصحيح أخطائها في معالجة مادتها المعجمية. قال "رمزي البعلبكي": «...ولقد كان والدي، رحمه الله، إيمانا منه بأن العمل المعجمي الناجح خاضع لنواميس التطور والترقي، يزيد في كل طبعة من طبعات "المورد" كلمات ومعاني استجد استعمالها في اللغة الإنكليزية...»[3].

3)- دوافع تجارية: لقد كانت المعاجم صناعة ينهض بها التجار، ولم تكن علما أو فنا تعمل على تطبيق مقاربات علمية ولسانية في صناعتها، ولقد كان هؤلاء التجار المعجميون لا يولون اهتماما بالغا إلى

---

[1] ينظر: علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص12.

[2] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوجيز، دار التحرير، ط1، القاهرة-مصر، 1989، مقدمة المعجم، ص15.

[3] منير البعلبكي ورمزي منير البعلبكي، المورد الحديث، ص7.

التطورات الحديثة في علم اللغة، لأن ذلك يكلّف ثمنا باهضا ويستغرق وقتا طويلا، بالإضافة إلى أنهم يجازفون بجهودهم، حيث إن مطالب القرّاء سابقا كانت تقليدية ولا تتطلع إلى التطوير، فقد قال "ريد Read": «هناك جذب وشدّ بين ما يتمنى أن يفعله المعجمي على أسس علمية، وما هو مضطر لعمله فعلا بسبب طلبات الجمهور التقليدية»[1].

ولكن اليوم أصبحت المعاجم المواكبة لكل تطور مطلبا لكل مستعملي المعاجم؛ من الطلاب، والمثقفين، والمترجمين، وغيرهم. ونتيجة لذلك فقد تنافست دور النشر الكبرى على توفير هذه السلعة في السوق والاعتناء بها، ويكون ذلك بطبع المعاجم، وإعادة طبعها كلما نفذت من السوق، وتعمل على تحيينها في الطبعات القادمة، بالاعتناء بها شكلا ومضمونا. فالتحيين غدا ضرورة تجارية كذلك.

ثانيا- أهم المجالات التي يشملها التحيين: إن المجالات التي يشملها التحيين المعجمي هي كل مجالات الصناعة المعجمية؛ من جمع ووضع (أي مادة المعجم، وترتيب مداخله، بالإضافة إلى مسألة المعنى المعجمي، وترتيب الدلالات المختلفة للفظ)، بالإضافة إلى مقدمة المعجم، وشكله، وكذلك تلك الملاحق التي يُذيَّل بها المعجم. وليست هذه المسائل معنيّة كلها بالتحيين في كل طبعة تصدر للمعجم، بل يتعيّن على صاحب المعجم أن يأخذ بأهمّها، وذلك بحسب نوع المعجم، وحسب ما يراه ضروريا بالتحيين. وفيما يلي تفصيل في المسألة.

1)- مادة المعجم: تعد مادة المعجم من الأمور التي يكثر تحيينها في المعاجم، ونقصد بمادة المعجم مداخله والكلمات التي تتفرع عنها. ويكون تحيينها بزيادة في عدد المداخل وعدد الكلمات المنضويّة تحتها، وهذا بحسب ما يستجد في الاستعمال اللغوي الراهن من مفردات ومصطلحات، وغير ذلك، ويكون التحيين كذلك بإسقاط ألفاظ من متنه يراها لم تعد جارية على الألسنة وقد تجاوزها الزمن. قال "محمد رشاد الحمزاوي": «...والمفروض من تلك المدونة أن تتابع وتصان، ويعاد النظر في شأنها كل نصف قرن، على أقل تقدير، حتى تزود ذلك الرصيد بكل ما طرأ عليه من جديد فيكون مواكبا لتطور مجتمعه محيطا بحاجاته وقضاياه[2]». وليست كل المعاجم متساوية في الأخذ بالتحيين في هذه لمسألة، فلكل معجم هدف يجعله يملي عليه تقنيات منهجية في تحيين مادته، فالمعجم التاريخي، مثلا، غير المعجم الوصفي، والمعاجم الكبرى هي التي تعنى كثيرا بهذه المسألة، حيث يسقط معجم لاروس خمس في المائة من رصيده كل عشرين عاما ويضيف النسبة نفسها لتجديده[3]. وتجد المعجم في مقدمة طبعته الجديدة والمحيَّنة يشير دائما إلى ما أضافه أو أسقطه من ألفاظ عن الطبعة السابقة.

2- التعريف المعجمي: ويشمل التعريف المعجمي؛ الشرح والتفسير، والوظائف المعجمية الأخرى. ويعد التعريف المعجمي من المسائل الأساسية التي يشملها التحيين في المعاجم، ويكون التحيين فيها بإضافة

---

[1] ينظر: علي القاسيمي، علم اللغة وصناعة المعاجم، ص6.

[2] محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، ص65.

[3] نفسه، ص65.

جمل وعبارات سياقية جاءت تحمل معان جديدة للألفاظ المعتمدة في المعجم، أو يكون كذلك بإضافة طرق شرح جديدة لم تكن تعتمد في الشرح من قبل، أو بإضافة الاقتباسات والأمثلة والشواهد.

ويتعلق هذا العنصر كذلك بوظائف المعجم والمعلومات التي يوردها عن اللفظ المشروح. فقد جاء في مقدمة الطبعة الثانية للمعجم الوسيط: «أن اللجنة تتبعت ما تركته الطبعة الأولى من الألفاظ وفروعها، ومن بعض الشروح والتفسيرات وبعض الضوابط في صيغ الأفعال...»[1].

3- الترتيب والتبويب: وهي من المسائل التي يشملها التحيين كذلك، والترتيب ترتيبان حسبما ذهب إليه المعجمي "محمد رشاد الحمزاوي"[2]: ترتيب خارجي، ونعني به ترتيب المداخل بحسب حروف الهجاء، والترتيب الداخلي، ونقصد به طريقة ترتيب المداخل المعجمية داخليا وهو وارد في المعاجم على وجهين، ترتيب بالاشتراك، وترتيب بالتجنيس. وممّا نمثّل به ما جاء في مقدمة الطبعة الثانية للمعجم الوسيط: «...كما عدَّلت ترتيب بعض الألفاظ وتسلسلها، بما يكفل تساوق الخطة ووحدة المنهج»[3].

4- مقدمة المعجم: إن المقدمة هي المجال المناسب ليقدم فيها مُصدِر المعجم كل حيثيات التحيين التي خضع لها المعجم المحَيَّن، ولهذا فالمقدمة الجديدة في المعجم المحيَّن يُذكر فيها المسائل التالية: عدد المواد التي دخلت إلى المعجم، وعدد المستدركات منها، وعدد الكلمات المحذوفة من الطبعة السابقة، ويذكر فيها أسماء أعضاء اللجنة التي عملت على التحيين في هذه الطبعة، وفي المقدمة يُذكر حجم النقد الموجه إلى المعجم في طبعته السابقة، وما موقف هذه اللجنة منها، أي هل قبلتها أم قبلت بعضها، وماذا كان عملها إزاء ذلك، ونجد في المقدمة مقدمات الطبعات السابقة ومقدمة الطبعة الجديدة، وذلك ليقارن مستعمل المعجم بين الطبعتين، فيعلم بما جد في هذا المعجم.

5- واجهة المعجم: لقد أصبحت واجهة معجم من المسائل التي يمسها التحيين، فأغلب المعاجم الغربية الحديثة، تجعل لواجهة المعجم لونا جديا، وتكتب رقم طبعته الجديدة بالبند العريض وبلون جذاب يراه كل ذي عينين بوضوح من مكان بعيد، ويكتب فيها السنة بلون مميز كذلك، معلنا المعجم بذلك من الوهلة الأولى على أن هذه النسخة هي طبعة جديدة ومحيَّنة. وأصبحت المعاجم تدلي بعدد الألفاظ الجديدة وعدد المعاني المستحدثة والشواهد في واجهة المعجم، وهي كلها مؤشرات وعلامات على تحيين المعجم.

6- الملاحق والفهارس: أصبحت المعاجم الحديثة تُذَيَّل بملحق يتضمن معلومات مفيدة عن المعجم، أو بعض المعلومات اللغوية الضرورية، وذلك مثل قائمة بالكلمات غير القياسية، قائمة بأسماء بعض

---

[1] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ص18.

[2] ينظر: محمد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مقال ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد78، الجزء4، ص140. وينظر مقاله "مقترح لوضع نموذج للمعجم العربي الحديث"، مجلة الدراسات المعجمية، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية، العدد6، يناير 2007، الرباط-المغرب، ص71.

[3] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ص18.

.

أعلام اللغة والأدب والعلوم، قائمة بأشهر المختصرات، وبعض المعلومات الموسوعية، ملحق بالأمثال والأقوال السائرة عند العرب. وهذه الملاحق تعنى بالتحيين؛ بالإضافة والتعديل وتصحيح الأخطاء الواردة فيها.

ثالثا- العوامل المساعدة على التحيين: نريد في هذا العنصر أن نلقي الضوء على أهمية بعض العوامل المساهمة في إنجاح عملية تحيين المعاجم، لأن عملية التحيين عملية مرهقة ومضنية، ولم تعد الوسائل البدائية في صنع المعاجم تسعف في إصدار المعاجم، ناهيك عن تحيينها. واليوم، فإن الوسائل والإمكانيات المتاحة تصب في صالح الصناعة المعجمية، وما على المعجمي إلا أن يستغلها أحسن استغلال. وأهم تلك الوسائل والعوامل؛ وجود هيئات أو مؤسسات تضطلع بالعمل المعجمي، والتطور في تقنيات الحاسوب.

1)- وجود هيئة أو مؤسسة دائمة تشرف على إنجاز المعجم: لقد كانت المعاجم في القديم ينشئها الأفراد، فيبذلون في سبيل ذلك كل جهدهم، ويصرفون لأجله كل وقتهم، وقد كان الواحد منهم ربما يفني كل عمره في تأليف معجمه ثم قد يقضي دون أن يرى معجمه. أما اليوم فإن وجود هيئات أو مؤسسات تشرف على إصدار المعاجم بات أمرا مهما، ولا مناص منه، وقد أسهم في تسهيل صنع المعاجم وإصدارها بوتيرة سريعة، وعلى نحو أفضل، وساعد في تحيينها.

ولقد أدرك الغرب أهمية هذه المسألة فسلّم بها منذ فترة طويلة حتى قبل معرفة الحواسيب، واستخدام التقنيات الحديثة. فأكبر المعاجم الغربية المشهورة تصدرها شركات عملاقة تتعاقد مع الخبراء والمستشارين وتتعاقد مع الجامعات ومراكز البحث المختلفة، فهي بذلك وفرت للمعاجم فريق من العمل مدرب وله خبرة معجمية، وخصصت لهها ميزانيات ضخمة. وهذا ما يفسر كثرة صدور المعاجم في الآونة الأخيرة، في طبعات متعددة وفي كل مرة تصدر إلا وتكون قد خضعت لكثير من التحيين المفيد.

فإذا ألقينا نظرة سريعة على عدد من المعاجم الإنجليزية التي صدرت خلال العقود الخمسة الماضية لأدركنا أن من الأسباب التي أسهمت في صدورها على نحو كثير وسريع، كما كانت سببا في إعادة طبع المعاجم الموجودة وإعادة تحيينها في أحسن الأحوال، هو توفر هيئات أو شركات تشرف على إصدار المعجم وتحيينه. فعلى سبيل المثال معجم "ويبستر"، فبعد أن صدرت له طبعتان بجهد فردي، تولّت صناعته شركات ذات رؤوس أموال ضخمة، مثل شركة ج.س ماريام الأمريكية، حيث رصدت له فريق عمل ضخم ومدرب، وخصصت له ميزانية معتبرة مما أسهم في إصدار طبعته الثالثة عام 1961، وهي

في صورة أكثر حسنا، وزاد في حجمه فبلغ 2662 صفحة من الحجم الكبير، وبلغت مواده حينها 450 ألف مادة، وزاد ونوَّع في طرق الشرح على الطبعتين السابقتين[1].

وأصدرت "دار أكسفورد للنشر" عشرات المعاجم الإنجليزية، منها معجم "أكسفورد الكبير"، وقد قامت هذه الدار على إصدار عدة طبعات لهذا المعجم وفي كل مرة يصدر تدخل عليه تعديلات، سواء بالحذف والتنقيح، أو بإضافة الألفاظ الجديدة التي استعملها الكتاب والشعراء، ولذا فالمعجم في نمو مستمر، وهو يزوَّد دائما بالملاحق والمستدركات[2].

فالهيئات والمؤسسات التي تشرف على إصدار المعاجم، تظل دائما تحتفظ بمادة المعجم الأساسية، وهي تحتفظ بكل أرشيف وعمليات تحضيرية للمعجم، ويمكنها أن تتبع حركة النقد المعجمي الذي يوجه إلى معاجمها وتسجلها وتحللها حتى يتم الاستفادة منها في التحيين. وفريق العمل العاكف على إنجاز المعجم هو دائم الوجود، فهو على معرفة جيدة بمكونات المعجم وكل ما يتعلق به. وبالتالي فإن عملية التحيين تكون متاحة وسهلة، أحسن من لو أنّ المعجم قد صدر من فرد واحد. فالفرد الواحد معرّض للتعب والملل والمرض والموت، ولكن الهيئة أو المؤسسة لها صفة الاستمرارية، فهي تجعل المعجم يعيش أعمارا وتمنحه التجدد والاستمرارية.

2)- القواعد والبيانات الحاسوبية: أسهم الحاسوب والأجهزة المرفقة به كالماسحات البصرية، والبرامج الآلية لمعالجة اللغة، كلها متظافرة، في تقدم الصناعة المعجمية، لأن الحواسيب، خاصة التي نعرفها اليوم، أصبحت تخزن مالا يمكن تصوره من المفردات اللغوية للغة ما، وبإمكان المعجمي استرجاعها في أي وقت يشاء، ويمكنه معالجتها عن طريق الترتيب والتبويب. وهو ما يؤدي إلى التجهيز السريع لقوائم أي نوع مطلوب من الكلمات، وتصنيفها حسب الموضوع، أو أي معيار آخر. ويمكن للحاسوب المرتبط بشبكة الأنترنيت، أن يقوم بجرد واسع وسريع لكافة المدونات المتواجدة على الشبكة.
وبالنسبة لعملية التحيين المعجمي؛ تمكِّن قاعدة البيانات المعجمية المخزنة في الحاسوب من مداومة التنقيح والتعديل للمعجم المخزن حاسوبيا، ويمكن إصدار طبعة جديدة مزوّدة بكلّ التّعديلات والتحسينات والإضافات والاستدراكات، والتصحيحات الضرورية كل فترة قصية دون أعباء تذكر ودون الاكتفاء بأقل القليل من التعديلات.
ولقد بلغت الصناعة المعجمية الغربية مبلغا متقدما في هذه المسألة، ولهذا تَصدر معاجمها على نحو سريع ومتواتر، وتحيَّن كل مرة، ويكون ذلك التحيين أحيانا جذريا. وما كان لها ذلك إلا لأنها تملك قواعد البيانات المحوسبة تفعل بها ما تريد في الصناعة المعجمية[3].

---

[1] ينظر: داود حلمي السيد، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر، ص144 وما بعدها.

[2] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط6، القاهرة-مصر، 1988، ص301.

[3] Practical Lexicography, Bo Sevensen, English translation, Oxford,1993, P265.

ويُعتقد أن من الأسباب التي جعلت الصناعة المعجمية العربية تتخلف وتشهد ضعفا ملحوظا في التحيين لمعاجمها، غياب هذه البيانات المحوسبة للمعاجم. فحتى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي يملك خبرة معجمية محترمة، وله جهود قديرة في ذلك، فهي في نظر الكثيرين لا تزال جهودا قاصرة. فإصداره للمعاجم قليل، وتحيينه إن وجد فهو قاصر، والسبب في ذلك، حسب رأي "أحمد مختار عمر"، أن المجمع القاهري لا يتوفّر على قاعدة بيانات حاسوبية تمكنه من القيام بالمراجعات الضرورية لأي معجم يصدره، فهو ما يزال يستخدم الجمع اليدوي، ويعتمد على البطاقات الورقية[1].

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص192.

المحاضرة رقم 15: من قضايا الصناعة المعجمية (التحيين المعجمي3)

واقع "التحيين" في الصناعة المعجمية العربية.

لقد عملت المعاجم العربية الحديثة، منذ أواخر القرن التاسع عشر، على مواكبة الصناعة المعجمية الحديثة في تقنياتها وتوجهاتها الكبرى، ولقد كان العرب ملزمين بتحيين معاجمهم، لإدراكهم أنها ضرورة تمليها مقتضيات علمية وحضارية وتربوية وتجارية.

وفي الحقيقة ليست كل المعاجم العربية الحديثة قد اعتنت بمسألة التحيين، وليست كلها على سنان واحدة في ذلك، بل هي متباينة في نسبة الأخذ بها واتباعها لطرائق التحيين المعتمدة في الصناعة المعجمية الحديثة.

والعاجم العربية الحديثة بالنظر إلى من يصدرها، ثلاثة أنواع:

- معاجم أصدرتها هيئات قارّة، وطنية أو إقليمية، كمجمع اللغة العربية بالقاهرة، أو مكتب تنسيق التعريب بالرباط؛

- وهناك معاجم فردية قام بإنجازها أفراد، ولكنّها تملكتها دور نشر فجعلتها إرثا لها مما خوّل لها طبعها وتحيينها مرات عديدة.

- ومعاجم يصدرها أفراد بعينهم، فارتبطت بمؤلفيها، وليس لها من يتعهدها بإعادة الطبع خاصة بعد وفاة أصحابها.

والملاحظ أن أكثر المعاجم التي أعيد طبعها والتي خضعت للتحيين هي معاجم النوعين الأولين. وأحسن ما يمثلها في عملية التحيين أربعة معاجم؛ معجم "المنجد في اللغة والأعلام والأدب" للويس معلوف اليسوعي الذي صدرت له أكثر من عشرين طبعة إلى اليوم، و"المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي صدرت له أربع طبعات، و"المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات" الذي أصدره مكتب تنسيق التعريب بالرباط، وقد صدرت له طبعتان، ومعجم "المورد الحديث" ثنائي اللغة للبعلبكي، الذي تحيَّن عن "المورد" القديم.

ففي هذا المبحث نريد أن نعرف المدى الذي حظيت به هذه المعاجم من التحيين، وذلك في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة.

أولا- المنجد في اللغة والأدب والعلوم للويس معلوف اليسوعي: إن معجم "المنجد في اللغة والأدب والعلوم"، هو من أوائل المعجمات العربية الحديثة، حيث كان ظهوره سنة 1908، وقد أنشأه أحد الآباء اليسوعيين في لبنان هو "لويس معلوف"(1863-1947م)، وهو أول معجم مدرسي عربي تزيّن بالرسوم والصور[1]. قال عنه صاحبه: «...أما بعد فإن أدباء اللغة العربية وأئمتها العاملين في إعلاء

---

[1] ينظر: حكمت كشلي، تطور المعجم العربي من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام 1950، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت-لبنان، 2002، ص193.

شأنها وإدناء قطوفها، ولاسيما أرباب المدارس منهم كثيرا ما قد لهجوا في هذه الأزمنة بمسيس الحاجة إلى معجم مدرسي ليس بالمخل المعوز ولا بالطويل الممل المعجز، يكون قريب المأخذ ممتازا بما عرفت به المعجمات المدرسية في اللغات الأجنبية من إحكام الوضع ووضوح الدلالة»[1].

ولقد أشاد به "حسين نصار"، فقال: «إن أقرب الموارد أكثر المعاجم جمعا للألفاظ والمنجد أحسنها منهجا ونظاما»[2].

والمنجد معجم تصدره دائما المطبعة الكاثوليكية، ولهذا فقد توالت طبعاته عدة مرات حتى بعد وفاة صاحبه "لويس معلوف" سنة 1946، وآخر طبعة له، حسب علمنا، هي السابعة والعشرون سنة 1980[3].

ويبدو من مقدمة المعجم أن صاحب المنجد قد كان واعيا بمسألة التحيين، ولقد كان مصمما منذ الوهلة الأولى على إعادة طبعه وتحيينه مرات أخرى، والدليل على ذلك دعوته للنقاد[4] بتوجيه ملاحظاتهم حوله حتى يتم العمل بها في الطبعة القادمة، حيث قال في مقدمة المعجم: «...راجين من فضلهم ألا يضنوا علينا بالتنبيه إلى ما فرط، وإبداء الرأي في ما يساعدنا على تحسين العمل في الطبعة التالية»[5]. ولقد خضع المنجد مرتين للتحيين، فالأولى كانت في الطبعة الخامسة سنة 1927، والأخرى كانت في الطبعة الخامسة عشر سنة 1956. وفيما يلي تقييم لهذين التحيينين:

1)- التحيين في الطبعة الخامسة سنة 1927: لقد ظهرت الطبعة الخامسة للمنجد وصاحبه لايزال على قيد الحياة، وفيها أدخلت على المعجم تنقيحات وتعديلات وإضافات نعددها في الآتي:

- زيادة في حجم المعجم عما كان عليه في الطبعات السابقة، وهذه الزيادة بلغت ثلاثمائة وخمسين صفحة، وهذه الزيادة في الحجم تنبئ عن الزيادة في عدد المواد المعجمية وما يقابلها من شروح لها؛
- مضاعفة عدد الرسوم والصور، حيث بلغ عددها أكثر من ألف صورة؛
- العناية بالرسوم في انتقائها وإتقانها وحسن إبرازها؛
- تذييل المعجم بملحق بمجموعة من الأقوال والأمثلة العربية التي تصلح لتكون شواهد سياقية للألفاظ.

---

[1] لويس معلوف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، مقدمة الطبعة الأولى، ص7.

[2] حسين نصار، المعجم العربي؛ نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، دط، القاهرة-مصر، 1988، ص585.

[3] ينظر: محمد علي عبد الكريم الرديني، المعجمات العربي، دراسة منهجية، دار الهدى، دط، الجزائر، دت، ص130.

[4] لقد خُصَّ "المنجد" بنقد معجمي حين ظهوره، ومنها على سبيل المثال النقد الذي خصه به مصطفى جواد، حيث عرّف بأوهامه في مقال مفيد بمجلة لغة العرب. ينظر: مقال "من أوهام المنجد"، مجلة لغة العرب، سنة 1929، الجزء الرابع، مجلد7، ص302. وبالإضافة إلى آخرين ممن تصدوا له بالنقد العلمي، مثل: عبد الله كنون، ومنير العمادي، وسعيد الأفغاني، ومازن المبارك، وحسين نصار، وعمر الدقاق، وإبراهيم القطان. (ينظر: إميل يعقوب، المعاجم اللغوية بداءتها وتطورها، دار العلم للملايين، دط، بيروت-لبنان، دت، هامش صفحة148).

[5] لويس معلوف، المنجد في اللغة والأدب والعلوم، مقدمة الطبعة الأولى، ص7.

- العمل بالملاحظات النقدية التي وجهها المختصون للمعجم.

إن هذه التعديلات التي أدخلت على المعجم في طبعته الخامسة، جعلت صاحبه يصف هذا التغيير بأنه تغيير جذري في المعجم، حيث قال في مقدمة المعجم: «ومما سبق ترى أنه يكاد يحق لنا أن نعتد هذا الكتاب مؤلفا جديدا، لما أدخل عليه من المحسنات وأضيف إليه من المواد الغزيرة... »[1].

2)- التحيين في الطبعة الخامسة عشرة سنة 1956: وهي طبعة صدرت بعد وفاة منشئ المعجم بنحو عشرة سنين، وبعد التحيين الأول بنحو ثلاثين سنة، فالتحيين الثاني للمعجم جاء بعد عشر طبعات من التحيين الأول.

ووضع مقدمته في هذه الطبعة المحيَّنة "الأب سامي خوري اليسوعي" مدير المطبعة الكاثوليكية، لأن المعجم صار، بعد موت صاحبه "لويس معلوف"، من تراث المطبعة الكاثوليكية، فقد جاء في المقدمة: «...أما مواده اليوم، فهي، أصلا، مواد منجد المعلوف، تراث المطبعة الكاثوليكية النفيس... »[2].

ولقد اقتضى العمل في هذه الطبعة المحيَّنة سبع سنوات، واشترك فيه عشرات المعاونين من ذوي الاختصاص اللغوي والفني والمهني.

ومن أهم ميزات هذه الطبعة المحينَّة:

- أضاف الأب "فردينان توتل" ملحقا باسم "المنجد في الأدب والعلوم"، وهو معجم لأعلام الشرق والغرب، والكتب والبلدان، فأصبح يعرف من حينها باسم "المنجد في اللغة والأدب والعلوم".
- زيد على الطبعات السابقة مئات المفردات والمعاني المستحدثة من اللّغة؛
- زيد فيه أزيد من ألف كلمة من مصطلحات العلوم والفنون؛
- الاعتناء أكثر بالشرح والتوضيح.
- طبع باللون الأحمر كل "كلمة أمّ"، أصلية كانت أم مشتقة، تسهيلا لاستعمال الكتاب وضنا بوقت القارئ.

نستنتج مما سبق أن "المنجد" بالرغم من كثرة طبعاته التي نيّفت على العشرين خلال عمره الطويل، إلا أنه لم يحظ بكثير من التحيين. وبالرغم من الإضافات والتعديلات لتي أدخلت عليه في الطبعتين المذكورتين إلا أنه لم يعمل بطرائق التحيين التي باتت مستقرة في الصناعة المعجمية الحديثة، وبذلك قد فات المعجم كثير من فرص التعديل والتنقيح، ولم يتبين أنه أخذ بما وجه إليه من النقد معجمي الكثير الذي وجه له من الباحثين المعجميين.

---

[1] لويس معلوف، المنجد في اللغة والادب والعلوم، مقدمة الطبعة الخامسة، ص8.

[2] نفسه، مقدمة الطبعة السابعة عشرة، ص11.

ثانيا- المعجم الوسيط: المعجم الوسيط هو من المعاجم الذي يخاطب جمهور المثقفين وطلبة الجامعات أو من في مستواهم، ولهذا فكثيرا ما يطلق عليه اسم Collegiate dictionary[1]، والمعجم الوسيط من إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة صدرت طبعته الأولى عام 1960، ويشتمل على 30 ألف مادة، و600 رسم، وحجمه 1200 صفحة من ثلاثة أعمدة، وقد صدر في البداية في جزأين، ثم أصبح مختزلا في جزء واحد.

ولقد صدر "المعجم الوسيط" في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد تفكير وبحث وتخطيط وإعداد لمدة ربع قرن، مِنْ قِبَل هيئة لغوية مجمعية تضمّ المحافظين والمجددين، وهو معجم لغوي معاصر، أعدته وحررته لجنة من أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وخبرائه المعجميين، سالكا منهجا رسمه مجلس المجمع ومؤتمره، ومنفذة ما اتخذاه من قراراته، ومعتدة بما وضعا من مصطلحات، وراجعت الطبعة الأولى منه وأعدّت طبعته الثانية لجنة أخرى، وراجعت طبعته الثانية وأعدت طبعته الثالثة لجنة أخرى، وراجعت طبعته الثالثة وأعدت طبعته الرابعة لجنة رابعة.

والهدف من إنجاز "المعجم الوسيط" أن يكون للعرب معجم يوفّق بين حاجات العصر ومعايير الفصاحة في مستوى المحتوى والفنّيات بهذا المعجم، أي أن يكون المعجم متّصلا بالماضي اتّصالا وثيقا ومعبّرا عن العصور الحديثة[2].

ولقد صرّح "إبراهيم مذكور"، رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أن المعجم الوسيط، ضم إليه من المصطلحات العلمية الحديثة أكثر مما تضمنه معجم المجمع الفرنسي في طبعته الرابعة الصادرة بعد مائة سنة من صدوره[3].

ولا شك أن المعجم الوسيط يعكس تصوّر المجمع وخبراته الحقيقية في ميدان المعجمات، فهو يعبّر عن تجاربه وتردداته وهنّاته التي اعترف بها المجمع نفسه.

ويقول عنه "محمد رشاد الحمزاوي": «المعجم الوسيط لا يعتبر معجما ثوريا بل هو محاولة إصلاحية غايتها ربط الصلة بالماضي، وكان لها أن تنجح نجاحا كلّيا لو أخذت بعين الاعتبار معايير المعجم الحديث. فالمعجم الوسيط يعتبر مقاربة ناجحة مقارنة بغيره من المعاجم القديمة والحديثة، وهو يحتاج إلى صقل وتعديل في مستويي الجمع والوضع حتى يمكن له أن يستدرك ما فاته من مادة ومن

---

(1) ينظر: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، ط2، 2009، ص51.

(2) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المقدمة، ص8.

(3) نفسه، ص8.

ترتيب، وذلك يعود إلى ما توفّر للمجمع من تجارب في هذا الميدان الذي ولجه لوضع معاجم أخرى منها معجم القرآن الكريم»[1].

لقد صدر لمعجم الوسيط أربع طبعات خضع فيها لثلاث عمليات تحيين، وهي مفصلة على النحو التالي:
1)- التحيين في الطبعة الثانية سنة 1972: أي بعد اثنتي عشرة سنة منذ صدوره الأول، وهي مدة كافية بأن يتدارسه النقاد واللغويون، فيوجهوا للهيئة القائمة على إنشائه ما يرونه ضروريا من استدراك أو تصحيح وهْمٍ وقع في معالجته لمعاني الألفاظ، أو غير ذلك، جاء في مقدمة الطبعة الثانية: «خرج هذا المعجم للناس منذ عشر سنين، فتقبلوه بقبول حسن، وأقبلوا على اقتنائه إقبالا يدل على أن الطبعة الأولى قد نفذت أو كادت في زمن وجيز، وبذلك اتضح أن المعجم قد حقق رغبة منشودة لدى جمهور المثقفين من أبناء العربية والراغبين في دراستها، ومن القبول الحسن ما عمد إليه الباحثون ونَقَدَةُ اللغة من تعقبهم لمواد المعجم وتعقيبهم عليها، وموافاة المجمع بما عنَّ لهم من ملاحظات. ولم يكن القائمون على إخراج المعجم يومئذ، طيب الله ثراهم، ليقع في خلدهم أن المعجم بارئ من وَهَمٍ، أو أنه بنجوة من زلل، فقد توجهوا في مقدمتهم بالرجاء إلى الناظرين فيه من رجال اللغة والأدب بما يستدركونه عليه»[2].
ولقد سعى المعجم إلى تلقي النقد والتوجيه الضروريين في الصناعة المعجمية الحديثة من حيث الجمع والوضع، أي من حيث منهج المعجم وخطته، ومن حيث محتواه وعباراته. وذلك مثل الملاحظات التي تلقاها من الأستاذ "عدنان الخطيب"، الذي قال: «وأخذت أدرس صنيع اللجنة في "المعجم الوسيط" بِنيّة الراغب في أن يرى معجما حديثا يحافظ على سلامة اللغة، ويجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر...فتبين لي وجود أمور تستوجب عرضها على اللجنة لتفصل فيها برأي يظهر في الطبعة الثانية للمعجم، وفتحت مجلة مجمع دمشق صدرها لنشر ما رأيت من ملاحظات أو نقص يجدر بالمعجم أن يأخذ بها أو يتلافاها»[3].
وأكثر ما وجه للمعجم من ملاحظات كان يخص مادة المعجم وطريقة المعالجة، فقد جاء في مقدمة الطبعة الثانية: «على أن أكبر ما عني به المجمع بتعرف الرأي فيه، هو منهاج المعجم وخطته، ويبدو أن المعجم، من حيث ذلك، قد لقي من الرضى به، والاطمئنان إليه حظا موفورا، فإن الدارسين والنقاد قد اتجه اهتمامهم أكثر ما اتجه إلى محتوى المعجم وعباراته، وفي ذلك شاهد على أن بناء المعجم في أساسه قد صادف قبولا، أما مادة المعجم فكانت، من حيث الكم، مفترقا لأذواق الدارسين والنقاد. وجمهرتهم ممن عز عليه ألا يجد فيه كل ما أراد من لفظ أو ضبط أو تعبير...»، ثم قال: «...وصدرت

---

[1] محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي، دط، بيروت-لبنان، دت، ص522-523.

[2] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ص17.

[3] عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، ط2، بيروت-لبنان، 1994، ص6.

سنة 1972 الطبعة الثانية من المعجم الوسيط، آخذة بكثير من الملاحظات، متجنبة بعض عيوب الطبعة الأولى...»[1].

وقال: «...كذلك كان الكشف عن معاني بعض الألفاظ مدعاة إلى ملاحظات أبداها النقاد، كما كان إثبات بعض الصيغ أو إهمالها مثارا لمثل هذه الملاحظات، غير أن أكثر ما كان من ذلك مبعثه أن أولئك النقاد كانوا يصدرون فيما لاحظوه عن مرجع أو عدد من المراجع بأعيانها. على حين أن لجان الإعداد والتحرير كانت تضع بين أيديها أشتات المصادر والأصول، فتقابل وتوازن لتهتدي إلى أرجح الآراء»[2].

ولقد كان المجمع حريصا على أن يبدو المعجم في أفضل أحوال الصناعة المعجمية، ولقد كان واعيا بأهمية عملية التحيين، فوكّل لجنة خاصة بمراجعة المعجم الوسيط في طبعته الأولى، حيث جاء في مقدمته: «وما إن أوشكت طبعة المعجم الأولى أن تنفذ، حتى وكّل المجمع إلينا أن نتولى معاودة النظر فيه، وأن نعده لطبعة ثانية، فكان فيما حرصنا عليه أن نبحث ما وصل إلينا من الملاحظات ونأخذ بما نطمئن إلى سلامته، شاكرين كل من تفضل بإبداء رأي علمي، أو لغوي، أو منهجي، وفيما عُنِيَت اللجنة بدراسته، كتاب الأستاذ الدكتور "عدنان الخطيب" أخرجه مجمع اللغة العربية بدمشق وعنوانه: "المعجم العربي ونظرات في المعجم الوسيط"[3]»[4].

ولقد أعربت اللجنة الموكل إليها مهمة تحيين المعجم، عن طبيعة عملها في التحيين، فقالت: «ولقد أعادت اللجنة قراءة الطبعة الأولى من المعجم مادة مادة، مردّدة فيها نظرات فحص وتمحيص، فتتبّعت ما ترك المعجم من بعض الألفاظ أو فروع المعاني لتزوّده منها بما يسوغ»[5].

ويمكننا أن نحدد أهم الأعمال التي قامت بها لجنة التعديل والتحيين للمعجم الوسيط في طبعته الثانية فيما يلي[6]:

- تحرّت في مراجعة الشروح والتفسيرات أن تجعل عباراتها أيسر منالا وأقرب إلى دقة وإحكام؛
- عدّلت ترتيب بعض المواد وتسلسلها، بما يكفي تساوق الخطة ووحدة المنهج؛
- حققت من الضوابط في الأفعال والصيغ ما احتاج ضبطه إلى مزيد من التحقيق؛
- وقفت من التفرقة بين المولد والمحدث موقفا حاولت فيه، ما أمكن، الإقلال من احتمال التداخل بين هذا وذاك؛

---

[1] نفسه، ص17.

[2] المعجم الوسيط، ص18.

[3] لقد بلغ ما نشرته مجلة مجمع دمشق من ملاحظات على الطبعة الأولى، وقد جمعت في كتاب، قرابة 247 صفحة، حمل عنوان "العجم العربي ونظرات في المعجم الوسيط" صدر عن مطبعة الترقي بدمشق سنة 1967.

[4] المعجم الوسيط، ص18.

[5] نفسه، ص18.

[6] نفسه، ص18-19.

- وأضافت إلى المعجم طائفة كبيرة من أمهات المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة التي أقرها المجمع؛
- التعريف بكل مصطلح علمي ورد له ذكر في المعجم؛
- عنيت هذه الطبعة باستكمال النص القرآني المستشهد به وضبطه؛
- أدخلت اللجنة من الضبط في عبارات الشروح والتفسيرات ما يرفع اللبس.

2)- التحيين في الطبعة الثالثة سنة 1985: صدرت الطبعة الثالثة للمعجم الوسيط بعد ثلاثة عشر سنة من صدور الطبعة الثانية، وهي فترة مفيدة كذلك لتبين عثرات المعجم، وليستلهم بعض جوانب الصناعة المعجمية الحديثة في شقيها الوضع والجمع، خاصة وأن الصناعة المعجمية قد بدأت تخطو خطوات مهمة في تلك السنوات. وقد ترأس لجنة التحيين في هذه الطبعة الأستاذ "عبد السلام هرون"، وهذه اللجنة مكونة من "علي النجدي ناصف"، والدكتور "أحمد الحوفي"، والأستاذ "محمد شوقي أمين"، والدكتور "محمود حافظ".

ولم تكن أعمال التحيين في هذه الطبعة كبيرة بحجم ما رأيناه في الطبعة الثانية، ولم تقم اللجنة إلا ببعض المسائل العامة، حيث كان عملها موجزا على النحو التالي[1]:

- الاعتناء بدقة التعريفات العلمية، وبوضوح العبارة، وسلامة الأسلوب؛
- الاعتناء بالرسوم والأشكال ما قد يستلزم إعادة النظر لكي تجيء مطابقة للواقع ومعبرة عن المدلول المراد تعبيرا صادقا.
- ولقد عدَلت لجنة المعجم للطبعة الثالثة عما اعتزمت القيام به في وضع ملحق لأسماء الأعلام والنظريات الكبرى، والأماكن التاريخية، حيث كانت تأمل أن يلحق بهذه الطبعة إلا أنها لم تتمكن من ذلك.

ويبدو، من خلال تصدير الطبعة الثالثة، أن المعجم كان يعاني من مشاكل وصعوبات في الطبع، حالت دون بلوغه هدفه ذاك، حيث قال "إبراهيم مذكور"، رئيس المجمع، وهو يصدِّر للطبعة الثالثة: «ولم يكن إخراج هذه الطبعة الثالثة يسيرا، فقد أمضينا فيه زمنا غير قصير، وأتاح ذلك للمستغلين وبعض الموزعين أن يغالوا في أسعارهم...وأملنا كبير في أن تزيد طاقتنا الطباعية بحيث توفر في يسر مطبوعاتنا للدارسين والباحثين»[2].

ولقد شابت الطبعة الثالثة للمعجم الوسيط كثير من العيوب، أشار إليها النقاد المعجميون، بل وقد حملت عيوبا جديدة لم يكن في الطبعتين السابقتين، وهذا ما أشار إليه "عدنان الخطيب" في كلمته

---

[1] المعجم الوسيط، ص10.

[2] نفسه، ص11.

التي ألقاها أمام مجمع اللغة العربية بالقاهرة في عيده الخمسيني، حيث قال: «وتركنا أمر استيفاء إصلاح بقية الأخطاء واستدراك ما فات جهد اللجنة العظيم إلى الطبعة الثالثة، وبعد انتظار طويل، صدرت هذه الطبعة سنة 1970[1]، فإذا هي لم تتجنب جميع العيوب التي شابت الطبعتين السابقتين فحسب، بل حملت عيوبا جديدة جعلت المعجم الوسيط متخلفا عن أن يكون معجم القرن العشرين العربي، على ما نشدناه في كتابنا "المعجم العربي بين الماضي والحاضر" وهذا ما دفعنا إلى الكلمة التي ألقيناها في الاحتفال بالعيد الخمسيني لمجمع اللغة العربية...»[2].

3)- التحيين في الطبعة الرابعة سنة 2004: لقد صدرت الطبعة الرابعة لمعجم الوسيط بعد تسع عشرة سنة من صدور الطبعة الثالثة، وبالرغم من طول الفترة الزمنية بين الطبعتين، وبالرغم من العدد الكبير من المصطلحات والألفاظ الحضارية، التي دخلت إلى العربية في هذه الفترة، ومعلوم أن العالم شهد تطورا مذهلا في مجال الإعلام الجديد ومسائل تكنولوجيات الإعلام والاتصال والكومبيوتر، إلا أن الساهرين على وضع هذه الطبعة لم يشيروا لا من قريب ولا من بعيد إلى اعتناء المعجم بهذه المسائل، أو منهجه في التعامل معها، مما يعني أن الطبعة الرابعة لم تحظ بكثير من مسائل التحيين، وهذا ما تشير إليه تصدير الطبعة الرابعة، فقد اكتفى "شوقي ضيف" رئيس المجمع، إلى الإشارة باقتضاب شديد إلى مسألتين أو ميزتين تخص الطبعة الرابعة من المعجم، وهما كالآتي[3]:

- قد تزودت هذه الطبعة بزاد لغوي وافر، (ولكن دون التفصيل في ملامح ومعالم هذا الزاد الوافر).
- ومن أهم ما تميزت به الطبعة الرابعة أنها جاءت في مجلد واحد تيسيرا على مستعمليه، ملونة المداخل، مسايرة لتطور أنظمة الطباعة في عصر الحوسبة.

والنتيجة التي نخرج بها من تقييم هذه الطبعات للمعجم الوسيط، أنه بالرغم من عمر المعجم الطويل، وبالرغم من توفر هيئة قارة تسهر على إخراجه وصناعته، إلا أنه لم يحض بالتحيين الحقيقي الذي ينبغي أن يكون عليه، لأننا يمكن لنا أن نسجل على المعجم بعد هذه الطبعات الأربعة ما يلي:

- لم يحظ معجم الوسيط بالقدر الضروري من التحيين، فعدد الطبعات بالنسبة لنصف قرن من عمر المعجم هي قليلة، وهذا يفوِّت على المعجم فرص الارتقاء المعجمي ومواكبة الصناعة المعجمية الآخذة في التطور، ويفوِّت على اللغة العربية الكثير من مسايرة العصر.

---

[1] هكذا وردت في النص: "سنة 1970"، وهو في ذلك مخطئ، إذ صدرت الطبعة الثالثة سنة 1985.

[2] عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، ص7-8.

[3] المعجم الوسيط، ص8.

- لم يعلن مجمع اللغة العربية بالقاهرة في المعجم الوسيط كل الإعلان عن عدد الألفاظ القديمة، وعدد الألفاظ الجديدة، بالنظر إلى أنه معجم أصيل ومجدد؛

- لم يتطور في عملية التحيين مع مرور الزمن ومع تزايد عدد الطبعات، فهو لم يتطور في كمية الألفاظ التي عليه أن يضيفها إلى كل طبعة جديدة، مع إدراكه إلى مسألة التطور في المدونة المعجمية للعربية؛
- لم يعلن عن حجم النقد المعجمي الذي رصد للمعجم في الفترة التي بين كل طبعتين؛
- ليس للمجمع إلتزام واضح بالمدة الزمنية لإصدار طبعاته؛
- إن مقدمة المعجم هي مقدمة عامة ليس به تفصيل بالأرقام والنسب للمواد المضافة أو التي تخلى عنها، وذكر لكل شيء جديد بالتفصيل المطلوب؛
- إن الرسوم التي اعتمدها كخاصية فيه ليس لها فعالية كبيرة في الشرح، وكان يستحسن به أن يستبدلها بالصور الملونة.

ويتبين لنا مما سبق أن المعجم الوسيط بالرغم من أنه صادر عن هيئة لغوية لها باع في وضع المصطلح العربي ولها رصيد في العمل اللغوي والنشاط المعجمي، إلا أنها لم تتمثل "مسألة التحيين" حق التمثل، كما هو عليه الحال في صناعة المعاجم الغربية. وهذا ما لاحظه وسجله المعجمي "أحمد مختار عمر"، حيث قال: «إن المجمع لا يملك لجنة دائمة متخصصة لتنقيح ما أصدره من معاجم كل فترة زمنية معينة، وحين يفعل ذلك لا تأتي الطبعة الجديدة مختلفة كثيرا من الطبعة السابقة، وأمامنا، على سبيل المثال، طبعات المعجم الوسيط التي صدرت أعوام 1960، و1972، و1985، والتي لا يلاحظ مستعملها فروقا جوهرية بينها، فلا مجال للمقارنة بين المعجم الوسيط بمعجم غربي قريب منه في الحجم والهدف وهو Webester's New Collegiate Dictionary الذي تختلف طبعتاه التاسعة والعاشرة عن طبعاته السابقة اختلاف جذريا وتحتوي على آلاف الزيادات في الكلمات والدلالات التي استخلصت من ملايين الاقتباسات والأمثلة والشواهد»[1].

ثالثا- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات لمكتب تنسيق التعريب بالرباط: لقد اضطلع مكتب تنسيق التعريب بالرباط[2] منذ إنشائه بالهمّ المصطلحي العربي، فعمل على تأسيس منظومة ذات منهجية علمية في صوغ المصطلحات العلمية العربية، ثم عمل على توحيد المصطلح العلمي ونشره في العالم العربي، وتكلّلت تلك الجهود المصطلحية بإصداره للمعاجم الموحدة للمصطلحات المتخصصة

---

[1] أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص192.

[2] مكتب تنسيق التعريب بالرباط هو هيئة تابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

لمصطلحات العلوم والفنون، والتي صدرت تباعا عبر السنوات الخمسين السابقة، وقد أقرتها مؤتمرات التعريب التي انعقدت في مختلف العواصم العربية[1].

وقد أعد المكتب معجماته الموحدة في إطار خطة مدروسة تبدأ بموضوعات التعليم العام، ثم المهني والتقني، وتنتهي بموضوعات التعليم العالي والجامعي، ومراعاة لهذا التصور أعد المكتب معجمات متخصصة غطت أهم موضوعات التعليم العالي والجامعي، وصادقت عليها مؤتمرات التعريب[2]. وتتميز هذه المعاجم بجملة من الخصائص، يمكن إجمالها في ما يلي:

1- إنها معاجم مصطلحية معنية أساسا بتوفير المصطلح العربي وسد الحاجة إليه في كل قطاعات الحياة، ومنها قطاع التعليم بأسلاكه المختلفة. وهي بذلك معنية بتوفير المصطلحات الأساسية في كل مجال علمي أو معرفي تتطرق إليه، مركزة بصفة خاصة على المصطلحات المتعلقة بموضوع التعليم العام ثم المهني والتقني ثم جانبا من موضوعات التعليم العالي؛

2- إنها معاجم ثلاثية اللغة، تنطلق من المصطلح الانكليزي، ثم تضع مقابله اللفظ الفرنسي، وتجتهد في وضع ما يناسب من المصطلحات العربية؛

3- إنها معاجم موَحَّدة، غايتها أن تجمع كلمة الأمة على مصطلحات عربية تحظى بالقبول من طرف الخبراء والعلماء المتخصصين؛

4- إنها معاجم تتضمن المصطلحات العربية التي تستجيب للمبادئ المنصوص عليها في قرارات مجامع اللغة العربية واتحادها؛

5- إنها معاجم تحظى بالتحيين من حين لآخر حسب ما يوجه إليها من ملاحظات وانتقادات واستدراكات من طرف الباحثين والمتخصصين.

وتعد المصطلحات اللسانية من المجالات التي اعتنى بها المكتب وأعد لها معجما متخصصا في المصطلحات اللسانية، وقد صدرت طبعته الأولى سنة 1989، وكان تجربة لها كثير من الميزات والإيجابيات، ولكنها لم تخل من العيوب والهنات والنقائص، مما جعله عرضة لكثير من النقد وتوجيه الملاحظات. فقد لَمَس فيه بعضهم اضطراب النسق الاصطلاحي وكثرة المترادفات للمصطلحات وغيرها مما عد اضطرابا ومظهرا من مظاهر الخلل المصطلحي. ثم قرر المكتب الشروع في تحيينه مع ثلاثة معاجم أخرى ابتداء من سنة 2001، ليصدر سنة 2002.

---

[1] للتعريف بمكتب تنسيق التعريب، وجهوده في وضع المصطلح، ومعاجمه الموحدة، يرجى الاطلاع على الدليل التعريفي الذي أصدره المكتب، الرباط، 2003، أو زيارة موقع المكتب على الرابط التالي: http://www.arabization.org.ma

[2] ينظر: أحمد شحلان "جهود مكتب تنسيق التعريب في قضايا اللغة العربية والتعريب خلال ثلاثين سنة"، مجلة اللسان العربي، العدد44، سنة1997، ص9[6].

1)- دوافع تحيين المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: لقد أعلن اللجنة المكلفة بتحيين المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات عن الأسباب التي دفعتها للتحيين، وهي دوافع لا تختلف عن الأسباب العامة التي تؤدي إلى التحيين والتي ذكرناها في المبحث الأول.

1- مواكبة التطور المصطلحي: بما أن المصطلحات هي مادة المعجم المختص، فقد رأى المكتب ضرورة مواكبة التطور الحاصل في إنتاج المصطلحات، فقد جاء في المقدمة: «إننا ونحن في عهد السرعة المذهلة، وثورة الاتصال والمعلومات، وتدفق المصطلحات في عالم لم يعرف الحواجز، نجد من اللازم التفكير في تحديث هذه المعاجم الموحدة الصادرة عن مؤتمرات التعريب، وتجسيدا لهذه الفكرة بدأ المكتب، في تحيين معاجمه، مبتدئا بالمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الذي يحمل رقم1 في سلسلة المعاجم المذكورة»[1].

وجاء في مقدمة الطبعة الثانية للمعجم: «من دواعي التفكير في تحيين معجم اللسانيات الموحد، الطفرة النوعية التي عرفها هذا المجال في العقدين الأخيرين والتطور الحاصل في المدارس والنظريات والمصطلحات العديدة التي تمخضت عنها وعن نماذجها ومناهجها...لذا لم نتردد في تلبية الدعوة لتحيين هذا المعجم والتي توجه بها إلينا، مشكورا، الأستاذ الفاضل الدكتور عباس الصوري، مدير مكتب تنسيق التعريب»[2].

ولقد شهد مكتب تنسيق التعريب نشاطا مصطلحيا أدى إلى اعتماده منهجية في صوغ المصطلحات العلمية العربية وتوحيدها وتنميطها، من تلك الجهود والمنهجيات؛ منهجية المعجمي "محمد رشاد الحمزاوي" في صوغ المصطلحات[3]، وجهود الخبير المصطلحي "جواد حسني سماعنة"[4]. وعقد المكتب ندوة مشهورة في صوغ المصطلح العربي هي ندوة "تطوير منهجية وضع المصطلحات المنعقدة بعمان" سنة 1993[5]. ويبدو أن لجنة إعداد المعجم قد عملت بهذه المنهجيات وأخذت بتوصيات ندوة المصطلح في الطبعة المحيَّنة.

---

[1] مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص13.

[2] المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص15.

[3] ينظر كتابه: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، منشورات دار الغرب الإسلامي، دط، بيروت-لبنان، 1986.

[4] ينظر: جواد حسني سماعنة، مقال "الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النظرية المصطلحية الحديثة"، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، العدد46، سنة 1998، ص40 وما بعدها.

[5] ينظر: نتائج أعمال ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته، المنعقدة بعمان في 6-1993/9/9، مجلة اللسان العربي، العدد39، سنة 1995، ص335-337.

2- المراجعة وإعادة النظر واستكمال النقص الحادث في الطبعة السابقة: حيث جاء في المقدمة: «...وتنفيذا لتوصيات مؤتمرات التعريب، والمجلس العلمي الاستشاري للمكتب، بضرورة إعادة النظر في المعاجم الموحَّدة، من آن لآخر، لمراجعتها وإغنائها بما يستجد من مصطلحات، وتخليصها مما قد يصبح متجاوزا، واستكمال ما ينقص مصطلحاتها العربية من تعريفات وشروح...»[1].

3- النقد المعجمي والمصطلحي الذي وجه للمعجم: لقد وجَّه بعض الباحثين[2] نقدا وملاحظات للمعجم الموحَّد في طبعته الأولى، وهذا ما دفع المكتب إلى ضرورة الأخذ بها، فقد جاء في المقدمة: «...بالإضافة إلى الملاحظات الموضوعية التي توصل بها المكتب أو ما تجمّع لديه من نقد وتعليقات حول المعجم تعاقد المكتب مع فريق عمل من الخبراء العرب، بإشراف الدكتورة ليلى المسعودي وبمساعدة محمد شباضة، للقيام بهذه المهمة»[3].

2)- المجالات التي شملها التحيين في المعجم الموحد: من خلال مقدمة المعجم يمكننا أن نستشف منهجية المعجم في التحيين التي تتمظهر في العناصر التالية:

- القيام بمراجعة المتن الأصلي والعمل على تهذيبه وإغنائه بإضافات أخذت من منابع ومصادر متعددة؛
- الاستقراء الشامل لمجموعة من المؤلفات اللغوية والمعجمية العربية، مثل: تمام حسان، السامرائي، أحمد شفيق الخطيب، المسدّي، وغيرهم؛
- الاستعانة بأعمال ومؤلفات أجنبية لمتخصصين، مثل: تشومسكي، دافيد هارتمان، جون غولد سميث، جون ماكارثي، ويليام لابوف، وغيرهم؛
- الاستعانة بقواميس متخصصة بالعربية، وهي نادرة، وبالإنجليزية والفرنسية؛
- عمله بالملاحظات التي وجهت من لدن الباحثين والمختصين في العمل المصطلحي، لمكتب تنسيق التعريب في صوغ المصطلحات وتقييسها؛

---

[1] المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص13.

[2] لقد وجّه "مصطفى غلفان" نقدا مفيدا للمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ويبدو أن المكتب قد أخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظات وعمل بها في الطبعة الثانية للمعجم. ينظر: مصطفى غلفان، "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، أي مصطلحات لأي لسانيات؟"، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، العدد 46، سنة 1998، ص10، وينظر: مقاله "استدراك على المعاجم الموحدة للمصطلحات اللسانية"، مجلة الدراسات المعجمية، ص75.

[3] المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص13-14.

– أفاد المعجم في طبعته الثانية المحيَّنة من طرق وضع المصطلح في العربية، فوظَّف كل الطرق المعتمدة في الطبعة الأولى، وبنسب معقولة، وأضاف إليها أسلوب النحت، وذلك من خلال توليده لستة عشر مصطلحا عربيا بهذا الأسلوب؛

– تخلَّص المعجم في طبعته الثانية من كثير من المقابلات العربية المترادفة؛

– إدراج مجالات جديدة وعلى رأسها اللسانيات الاجتماعية، مما أدى إلى إدخال مصطلحات جديدة؛

- إدخال عنصر التعريف، الذي كان غائبا في الطبعة الأولى، ولم يكتفِ بالمداخل والمقابلات الأجنبية. وجدير بالذكر أن التعريف المعجمي عنصر أساسي في التأليف المعجمي، وهو من أهم ما يحتاج إليه القارئ المتطلع إلى المعرفة اللسانية. وهذا العنصر هو أهم شيء تغير في هذا المعجم، حيث إنه قد غيّر الطابع العام له، وسار به نحو تحقيق جميع الخصائص المعجمية للمعجم؛

- اعتمد المعجم في الطبعة الثانية على ما هو شائع في الاستعمال المصطلحي في كتب اللسانيات المختلفة، فقد جاء في المقدمة: «وانتهجنا طريقة تستند أولا وقبل كل شيء إلى الاستعمال الشائع الذي أصبح مقبولا لدى عدد كبير من اللسانيين»[1]، وهذه الخطوة هي من قبيل التقييس المصطلحي وتؤدي إلى توحيد المصطلح اللساني العرب؛

- وبالنظر إلى الدراسة الإحصائية التي قدمها أحد الباحثين للمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات بين طبعتيه[2] يتبين لنا أن المعجم قد خضع لتغيير جذري في مادته المعجمية. فقد أسقط من الطبعة الأولى ما عدده 1919 مصطلحا من أصل 3059 مصطلحا، أي ما نسبته ثلثي المادة المعجمية، وأبقى على 1744 مدخلا اصطلاحيا، أي ما نسبته ثلث المادة المعجمية. وهذا يفسر أنه تم التركيز على المصطلحات اللسانية الأساسية فيه وأضاف إليها 604 مصطلحا جديدا.

وهكذا يتبين لنا من خلال النظر المتمعن في المعاجم العربية الحديثة التي خضعت للتحيين أن المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية هو أول معجم يذكر فيه مصطلح "التحيين المعجمي"، وهو أكثرها اعتناء بقضايا التحيين في الصناعة المعجمية، إلا أنه ما يزال لم يصل إلى درجة مقبولة في تقنية التحيين المعجمي، حيث يلاحظ عليه قلة حجمه، مع أن المصطلحات اللسانية كثيرة ومتعددة. كما يسجل عليه التأخر في إصدار طبعته الثالثة، فقد مضى على التحيين الأول أكثر من ثلاث عشرة سنة، ومعلوم أن المصطلح اللساني هو في ازدياد وتطور مستمرين.

---

[1] ينظر: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص15.

[2] ينظر: حميدي بن يوسف، "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات بين طبعتيه الأولى والثانية – ملاحظات إحصائية-"، مجلة اللسان العربي، العدد 57، الرباط، سنة 2004، ص03.

ويلاحظ على المعجم الموحد رداءة طبعته، فهي لا تواكب تقنيات الطباعة جيدة، كالاعتناء بنوعية الورق واعتماد الألوان، وغيرها.

رابعا- المورد الحديث (قاموس إنكليزي-عربي): المورد الحديث لصاحبيه "منير البعلبكي" و"رمزي منير البعلبكي"، وهو معجم ثنائي اللغة إنكليزي-عربي، فالمداخل فيه باللغة الإنكليزية ولغة الشرح هي اللغة العربية، وقد أشاد به المعجمي "علي القاسيمي"، فقال: «هو من خيرة المعجمات الإنكليزية-العربية»[1].

والمعاجم ثنائية اللغة هي صناعة معجمية لها بعض الخصائص والمقومات التي بها تختلف بعض الشيء عن الصناعة المعاجم الأحادية اللغة، حيث يختلف المعجم الثنائي اللغة عن المعجم الأحادي اللغة في معالجتهما لمشكلات الدلالة بسبب تباين هذه المشكلات فيهما[2].

و"المورد الحديث" هو معجم محيَّن عن نسخته الأصلية "المورد" المعروفة منذ أكثر من أربعين سنة. والدافع وراء هذا التحيين: «الحاجة إلى معجم يتضمن المواد اللغوية والعبارات الاصطلاحية دون المواد الموسوعية، معجم يقوم مقام "المورد" الذي أَلِفه مستخدموه طيلة أربعة قرون، على أن يكون التجديد سمته البارزة. ولذا جاء "المورد الحديث" تلبية لحاجة المكتبة العربية إلى معجم موثوق يزيد على خصائص "المورد" خصائص جديدة...»[3].

وفيما يلي المسائل التي أُعتنيَ بها في التحيين من خلال مقدمة المعجم[4]:

- الاحتفاء بالمصطلحات الجديدة في اللغة الانكليزية في شتى العلوم، والسعي إلى نقلها إلى العربية، ولا سيما منها ما يتعلق بالاتصالات والإلكترونيات وعلوم الكومبيوتر، وإيراد المفردات الانكليزية الجديدة؛
- تدقيق معاني المصطلحات الجديدة، فجعل لكل معنى مصطلح محدد، استدراكا لخلل منهجي شائع في المعجمات الإنكليزية-العربية؛
- إيراد مَثَلٍ إيضاحي أو أكثر في كل مدلول من مدلولات الشرح؛
- إضافة صور جديدة في الشرح إلى كثير من المواد، إمعانا في الشرح؛
- إدخال مبدأ التقطيع في الكلمات التي تتكون من أكثر من مقطع؛
- تزويد واجهة المعجم ببعض المعلومات عن التحيين، كإدراجه عبارة: «المورد الحديث قاموس عربي-إنكليزي. يتضمن لوحة تفصيلية لجسم الإنسان».

---

[1] علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص65.

[2] علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت-لبنان، 2003، ص114.

[3] المورد الحديث (قاموس إنجليزي عربي)، ص8.

[4] نفسه، ص8.

يتضح مما سبق أن "المورد الحديث" اعتنى بمسألة التحيين المعجمي، حيث إنه أصدر نسخة جديدة تحل محل النسخة القديمة، ومما يدل على اتجاه المعجم نحو التحديث والتجديد أنه أضاف لفظ "الحديث" إلى التسمية القديمة، فذلك ملمح على عملية التحيين بالإضافة إلى الخصائص التي عددناها سلفا.

وهناك أمر جدير بذكره تتعلق بـ"المورد الحديث" وهو أنه يصدر عن دار العلم للملايين بلبنان التي يملكها صاحب المعجم، وهذه المسألة هي من الأمور المهمة والمشجعة على عملية تحيين المعاجم، وخاصة أن لهذه الدار تقاليدا راسخة في إصدار المعاجم على اختلاف أنواعها[1].

[1] دار العلم للملايين تأسست سنة 1945، تعتبر من أوائل دور النشر التي تأسّست في الوطن العربي، يقع مركزها الرئيس في بيروت، لبنان، أسّسها الأستاذ منير البعلبكي والأستاذ بهيج عثمان. وهي أقدم الدور الرائدة في القطاع الخاص في مجال نشر الكتب العربيَّة والمواد التربوية وتوزيعها في العالم العربي وأكبرها. يرجى زيارة موقع دار العلم للملايين على الرابط التالي: http://www.malayin.com/arabic/aboutus.asp